



تقرير الاستقرار المالي Financial Stability Report

2018

Central Bank of Iraq
Department of Monetary &
Financial Stability

البنك المركزي العراقي
قسم الاستقرار النقدي والمالي

تقرير الاستقرار المالي لعام 2018
Financial Stability Report
2018

WWW.cbi.iq

البنك المركزي العراقي - 2019
التقرير السنوي للاستقرار المالي لعام 2018
البنك المركزي العراقي – شارع الرشيد - بغداد - العراق
هاتف: 8165171
ص . ب : 64
فاكس: 0096418166802
البريد الإلكتروني: cbi@cbi.i

رئيس وأعضاء

مجلس إدارة البنك المركزي العراقي

2018/12/31

رئيس مجلس الإدارة

السيد علي محسن إسماعيل العلق

المحافظ وكالة (رئيس المجلس)

الأعضاء

د. منذر عبد القادر الشخلى

نائب المحافظ (عضوًا)

السيد وليد عىدى عبد النبى

المستشار (عضوًا)

د. مظهر محمد صالح

خبير اقتصادى (عضوًا)

د. احمد ابرهى على

خبير اقتصادى (عضوًا)

د. ماجد محسن الصورى

خبير اقتصادى (عضوًا)

د. نوار ادهام مطر الزبىدى

خبير قانونى (عضوًا)

د. موفق عبد الحسين

محاسب قانونى ومراقب حسابات (عضوًا)

جدول المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	المقدمة
ب - ح	الملخص
30 - 3	1. تطورات القطاع المالي في العراق
3	1-1 تطور القطاع المصرفي في العراق
3	1-1-1. موجودات القطاع المصرفي
6	1-1-2 ودائع القطاع المصرفي
11	1-1-3 رأس مال القطاع المصرفي
13	1-1-4 الائتمان المصرفي
13	1-4-1-1 تطور الائتمان المصرفي
15	1-4-1-2 التوزيع القطاعي للائتمان النقدي
19	1-4-1-3 تركيزات الائتمان المصرفي
19	1-4-1-5 تحليل فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي
21	1-4-1-6 الديون متأخرة التسديد
25	1-2 سوق العراق للأوراق المالية
26	1-2-1 التداول في السوق النظامي
27	1-2-1-1 عمق ومرونة السوق النظامي
28	1-2-2 التداول في السوق الثاني
29	1-2-2-1 عمق ومرونة السوق الثاني
48 - 33	2. مؤشرات السلامة المالية
33	1-2. مؤشر نسبة كفاية رأس المال
34	2-2. مؤشرات السيولة
35	1-2-2. نسبة تغطية السيولة (LCR)
36	2-2-2. نسبة التمويل المستقر المتاح (NSFR)

38	3-2-2. الموجودات السائلة / المطلوبات قصيرة الأجل
39	4-2-2. الموجودات السائلة / إجمالي الودائع
40	5-2-2. الموجودات السائلة / إجمالي الموجودات
40	6-2-2. الائتمان النقدي / الودائع
42	7-2-2. فجوة التمويل (فجوة الائتمان)
43	3-2. مؤشرات جودة الموجودات
43	1-3-2. نسبة القروض غير العاملة / إجمالي الائتمان النقدي
43	2-3-2. نسبة القروض غير العاملة / إجمالي الموجودات
44	3-3-2. نسبة القروض غير العاملة / رأس المال
47	4-2. مؤشرات الإيرادات والربحية
47	1-4-2. نسبة العائد على الموجودات
47	2-4-2. نسبة العائد على حقوق المالكين
51-58	3. قياس المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق
53	1-3. اتجاهات الاستقرار المصرفي في العراق
53	1-1-3. خارطة الاستقرار المصرفي
53	2-1-3. المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي
55	2-3. تحليل العلاقة بين المؤشر التجميعي والمؤشرات الفرعية
55	1-2-3. مؤشر كفاية رأس المال
56	2-2-3. مؤشر جودة الموجودات
56	3-2-3. مؤشر الربحية
57	4-2-3. مؤشر السيولة
58	5-2-3. مؤشر مخاطر الصرف الأجنبي
58	6-2-3. مؤشر التركزات المصرفية
63-70	4. اختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية
63	1-4. ما المقصود باختبارات الضغط
64	2-4. أهمية اختبارات الضغط الكلية
64	3-4. السيناريوهات الكلية

66	4-4. تأثير الصدمة السلبية في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي على نسبة الديون المتعثرة
68	4-5. تأثير الصدمة السلبية لأسعار النفط العالمية في نسبة الديون المتعثرة
68	4-6. تأثير الصدمة السلبية لمعدل نمو الانفاق الحكومي في نسبة الديون المتعثرة
92-73	5. تطورات البنية التحتية المالية
73	5-1. مفهوم البنية التحتية المالية
73	5-2. أهم تطورات البيئة التشريعية للقطاع المالي
78	5-3. خروج العراق من المتابعة الدولية
82	5-4. إجراءات البنك المركزي لتصحيح مسار المصارف المتلكئة
83	5-5. تطور نظام المدفوعات العراقي
86	5-6. التركيز في أنظمة الدفع والتسوية
89	5-7. الامن السيبراني
90	5-8. المؤسسات المساندة
108-95	6. الشمول المالي
96	6-1. مبادرات البنك المركزي العراقي في دعم الشمول المالي
99	6-2. مؤشرات الشمول المالي
102	6-2-2. مؤشر استخدام الخدمات المالية
107	6-2-3. مؤشر العمق المصرفي
107	6-3. قياس المؤشر التجميعي للشمول المالي في العراق

قائمة الجداول

الترتيب	الموضوع	الصفحة
1	الانتماء النقدي والتعهد للمصارف التجارية للمدة (2012-2018)	14
2	التوزيع القطاعي للانتماء النقدي بحسب نوع القطاع للمدة (2013 - 2018)	16
3	عدد الأسهم وقيمة الأسهم المتداولة وعدد العقود والجلسات في السوق النظامي لعامي (2017-2018)	26
4	صافي الاستثمار الأجنبي في السوق النظامي لعامي 2017 و 2018	27
5	عدد الأسهم وقيمة التداولات في السوق الثاني لعامي 2017 و 2018	29
6	تطبيق نسب LCR و NSFR من قبل المصارف	35
7	مؤشرات قياس المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق	51
8	تقديرات المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق	54
9	سيناريوهات الصدمة المعتمدة في نموذج الـ (VAR)	66
10	سيناريوهات التنبؤ بنسبة الديون المتعثرة بعد صدمة GDP	67
11	سيناريوهات التنبؤ بنسبة الديون المتعثرة بعد صدمة أسعار النفط العالمية	68
12	سيناريوهات التنبؤ بنسبة الديون المتعثرة نتيجة الصدمة السلبية في معدل نمو الانفاق الحكومي	69
13	الحصة السوقية للمصارف في مبادرة تمويل المشاريع الكبيرة	97
14	الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية في العراق	100

قائمة الأشكال

الصفحة	الموضوع	التسلسل
3	هيكل الجهاز المصرفي العراقي لعام 2016	1
4	مستوى تركيز الموجودات لأكبر خمس مصارف	2
5	موجودات المصارف العامة والخاصة	3
5	نسبة موجودات المصارف التجارية والاسلامية إلى إجمالي الموجودات	4
6	نسبة موجودات المصارف المحلية والاجنبية إلى إجمالي الموجودات	5
7	نسبة الودائع للقطاعين العام والخاص	6
8	نسبة ودائع المصارف الحكومية والخاصة إلى إجمالي الودائع	7
8	نسبة ودائع المصارف التقليدية والاسلامية الى اجمالي الودائع	8
9	نسبة ودائع المصارف المحلية والاجنبية إلى إجمالي الودائع	9
10	نسبة مساهمة انواع الودائع في الودائع الكلية	10
10	معدل نمو الودائع للقطاعين العام والخاص	11
11	مستوى تركيز الودائع لأكبر خمس مصارف	12
12	نسبة رأس مال المصارف الحكومية والخاصة إلى إجمالي رأس المال	13
12	نسبة رأس مال المصارف التقليدية والاسلامية الى اجمالي رأس المال	14
13	نسبة رأس مال المصارف المحلية والاجنبية الى اجمالي رأس المال	15
14	الائتمان النقدي والتعهدي للمصارف التجارية	16
15	إ توزيع الائتمان النقدي حسب القطاعين العام والخاص	17
17	نسبة الائتمان النقدي لكل قطاع إلى إجمالي الائتمان	18
17	نسبة الائتمان النقدي للمصارف الحكومية والخاصة الى اجمالي الائتمان النقدي	19
18	نسبة الائتمان النقدي للمصارف التقليدية والاسلامية الى اجمالي الائتمان النقدي	20
18	نسبة الائتمان النقدي للمصارف المحلية والاجنبية إلى إجمالي الائتمان النقدي	21
19	تركز الائتمان النقدي لأكبر خمس مصارف	22
20	نسبة الائتمان للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي لعدد من الدول المختارة في عام 2017	23
21	فجوة الائتمان الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق	24
22	اجمالي القروض متأخرة التسديد ومعدل نموها	25

22	نسبة الديون متأخرة التسديد الى الائتمان النقدي	26
23	نسبة الديون متأخرة التسديد للقطاعين العام والخاص الى إجمالي الديون المتعثرة	27
24	نسبة الديون متأخرة التسديد حسب كل قطاع الى إجمالي الديون متأخرة التسديد	28
24	نسبة الديون المتعثرة للقطاعات الاقتصادية الى الائتمان النقدي الممنوح للقطاع نفسه	29
28	مؤشر (HHR) في السوق النظامي لعام 2018	30
30	مؤشر (HHR) في السوق الثاني لعام 2018	31
34	نسبة كفاية رأس المال	32
36	نسبة LCR لأشهر عام 2018	33
37	نسبة NSFR لفصول 2018	34
38	الموجودات السائلة / المطلوبات قصيرة الأجل (%)	35
39	نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع	36
40	نسبة الموجودات السائلة الى إجمالي الموجودات	37
41	نسبة الائتمان النقدي الى الودائع	38
42	معدلات نمو الودائع والائتمان وفجوة التمويل	39
40	القروض غير العاملة إلى الائتمان النقدي للجهاز المصرفي	40
44	نسبة القروض غير العاملة الى إجمالي الموجودات	41
45	نسبة إجمالي الديون غير العاملة الى إجمالي رأس المال	42
46	نسبة الديون المتعثرة للمصارف الحكومية والخاصة الى رأسمال كل منها	43
47	العائد على الموجودات %	44
48	العائد على حقوق الملكية%	45
53	خارطة المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق	46
55	مؤشر القيمة المعيارية لكفاية رأس المال والمؤشر التجميعي	47
56	مؤشر القيمة المعيارية لجودة الموجودات والمؤشر التجميعي	48
57	مؤشر القيمة المعيارية لمؤشر الربحية والمؤشر التجميعي	49
57	القيمة المعيارية لمؤشر السيولة والمؤشر التجميعي	50
58	القيمة المعيارية لمؤشر مخاطر الصرف الأجنبي والمؤشر التجميعي	51
59	القيمة المعيارية لمؤشر التركزات المصرفية والمؤشر التجميعي	52
65	Inverse roots of AR Characteristic polynomal	53
67	الديون المتعثرة بعد صدمة GDP	54

87	الحصة السوقية لخدمات الدفع الالكتروني بالدولار لعام 2018	55
87	الحصة السوقية لخدمات الدفع الالكتروني بالدينار لعام 2018	56
88	الحصة السوقية لخدمات الدفع الالكتروني بالدينار لعام 2018	57
88	حجم التركزات في المقاصة الالكترونية بالدولار الامريكي لأكثر عشرة مصارف وفقا لمؤشر هيرفندال هيرشمان	58
96	المبالغ الممنوحة من مبادرة 1 ترليون دينار	59
98	المبلغ الممنوح للزبائن من مبلغ المبادرة ولكل مصرف	60
99	المبالغ المستخدمة لكل مصرف مقارنة بالمبالغ المخصصة	61
101	انتشار خدمات الدفع الالكتروني على مساحة العراق	62
101	انتشار خدمات الدفع الالكتروني إلى عدد السكان	63
103	نسبة البالغين الذين لديهم حسابات مصرفية في بعض الدول العربية	64
104	بعض العوامل التي تعيق فتح الحسابات في بعض الدول العربية	65
105	نسبة الاناث والذكور الذين يمتلكون حساب في بعض الدول العربية	66
105	نسبة البالغين الذين يستخدمون وسيلة دفع الالكتروني لإجراء المعاملات المالية في بعض الدول العربية	67
106	الحصة السوقية لعمليات للدفع عن طرق الموبايل لعام 2018	68
107	العمق المصرفي للمدة (2016-2019)	69
108	المؤشر التجميعي للشمول المالي في العراق	70

قائمة الأطر

الترتيب	عنوان الإطار	رقم الصفحة
1	خطوات قياس المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق	52

قائمة المخططات

الترتيب	عنوان الإطار	رقم الصفحة
1	مراحل عمل البنك المركزي العراقي للخروج من دائرة المتابعة	79
2	أهم التعليمات الصادرة من البنك المركزي للمؤسسات المالية	80
3	أهم الضوابط التي أصدرها البنك المركزي لتنظيم عمل المؤسسات المالية	81

المُقدِّمة

يسرُّ البنك المركزي العراقي أن يُقدِّم تقرير الاستقرار المالي التاسع لعام 2018 للجهات المعنية بالنظام المالي العراقي والباحثين والجمهور عامّة، إنّ الهدف الأساس للتقرير هو تشخيص المخاطر المالية النظامية التي قد يتعرّض لها القطاع المالي العراقي، وتحليل أهم الاتجاهات للمؤشرات المالية والمصرفية لضمان قطاع مالي سليم ومستقر .

إنّ تقرير الاستقرار المالي لعام 2018 تضمّن عددًا من المحاور الأساس، وهي تحليل تطورات القطاع المالي، وتحليل مؤشرات السلامة المالية للجهاز المصرفي، وقياس المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي، وتحليل نتائج اختبارات الضغط الكلية، وتحليل التطورات في البنية التحتية للنظام المالي، فضلاً عن تحليل تطورات الشمول المالي وقياس المؤشر التجميعي للشمول المالي.

يُعدُّ الاستقرار المالي أحد الأهداف الرئيسة الواجب تحقيقها والمحافظة عليها، والتي وردت في المادة (3) في قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004، وهو من الأهداف الرئيسة لكل البنوك المركزية، جنباً إلى جنب مع استقرار مستوى الأسعار وأسعار الصرف، لضمان أداء فعال لجميع الوحدات الاقتصادية نحو تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، وهذا ما دفع البنوك المركزية في العالم إلى منح أهمية أكبر في ضمان سلامة ومتانة واستقرار أنظمتها المالية، والذي تجسّد في إعداد التقارير الدورية الخاصة بالاستقرار المالي.

وقد أولى البنك المركزي العراقي موضوع تحقيق الاستقرار المالي عنايةً متزايدةً، وذلك نابع من مسؤوليته في ضمان نظام مالي سليم ومستقر، والحفاظ عليه، وتقليل المخاطر المحتملة بعد التنبؤ بها، وهذا ما شجّع البنك المركزي العراقي على جعل الاستقرار المالي الهدف الأول ضمن استراتيجيته المعلنة للمدة (2016 - 2020).

إنّ الاستقرار المالي يعني الحالة التي يكون فيها النظام المالي بمؤسساته كافة قادراً على الاستمرار في أداء وظائفه الأساس المتمثلة في تعبئة المدخرات ومنح القروض المختلفة وتسوية المدفوعات بفاعلية، ولا سيّما في أوقات الأزمات المالية الناتجة عن النظام المالي نفسه، أو من القطاع الحقيقي.

الملخص

يستمرّ البنك المركزي العراقي برصد وتحليل التغيرات في النظام المالي؛ لكونه الجهة المسؤولة عن سلامة واستقرار هذا النظام، ويأتي إصدار تقرير الاستقرار المالي لهذه السنة جزءاً من عمل البنك المركزي العراقي لتحقيق وتعزيز الاستقرار المالي للمؤسسات المالية والمصرفية، وقد اعتمدت البيانات المالية لعام 2018، وفيما يأتي ملخص عن هذا التقرير:

يتكوّن الجهاز المصرفي في العراق من (71) مصرفاً كما في عام 2018، منها (7) مصارف حكومية و(64) مصرفاً خاصاً محلياً وأجنبياً، وإنّ العدد الأكبر منها هو المصارف التجارية وعددها (40) مصرفاً، تليها المصارف الإسلامية بواقع (25) مصرفاً، ثمّ المصارف المتخصصة بواقع (3) مصارف، ارتفع حجم موجودات الجهاز المصرفي من (111.2) ترليون دينار عام 2017 إلى (122.9) ترليون دينار عام 2018، بمعدّل ارتفاع (10.5%)، وإنّ نسبة موجودات أكبر خمسة مصارف بلغت (76.4%) من إجمالي الموجودات، والباقي من نصيب المصارف الأخر، إنّ مستوى تركّز الموجودات لأكبر خمسة مصارف بحسب مؤشر (هيرفندل-هيرشمان) (Herfindahl – Hirschman) بلغ (1873.76) نقطة عام 2018، وهذا يشير إلى مستوى تركّز معتدل في موجودات الجهاز المصرفي.

وارتفعت ودائع القطاع المصرفي من (67) ترليون دينار في عام 2017 إلى (76.89) ترليون دينار عام 2018، وسبب هذا الارتفاع هو استمرار التحسن النسبي للأوضاع الاقتصادية في عام 2018.

وكذلك ارتفعت رؤوس أموال المصارف بمعدل (4.50%) في عام 2018 لتصل إلى (15.1) ترليون دينار بعد أن كانت (14.4) ترليون دينار في عام 2017 وذلك بسبب تأسيس مصارف إسلامية جديدة، وتحويل نشاط بعض شركات التحويل المالي إلى مصارف إسلامية.

وارتفع الائتمان النقدي من (37,180) مليار دينار عام 2017 إلى (38,48) مليار دينار عام 2018، في حين انخفض الائتمان التعهدي من (27,651) مليار دينار عام 2017 إلى

(25,336) مليار دينار عام 2018، بمعدل انخفاض (-8,37%) لتتخفص أهميته النسبية إلى إجمالي الائتمان الكلي من (42,15%) عام 2017 إلى (39,7%) عام 2018. أما حجم الديون المتأخرة التسديد فقد ارتفع بشكل ملحوظ من (4.3) ترليون دينار في عام 2017 إلى (4.8) ترليون دينار عام 2018، وبنسبة ارتفاع بلغت (12.43%)، وهذا يعكس ارتفاعاً لنسبة التلكؤ في سداد القروض المستحقة لعام 2018، وإنَّ معدل نمو الديون المتأخرة التسديد تباين خلال المدة (2013 - 2018)، وإنَّ نسبة إجمالي الديون المتأخرة التسديد إلى إجمالي الائتمان النقدي في حالة تزايد مستمر أثناء المدة (2013 - 2018)، وقد ارتفعت هذه النسبة من (11.44%) عام 2017 إلى (12.68%) عام 2018 مما يعكس حالة ارتفاع في المخاطر التي تواجه الجهاز المصرفي، ولا سيَّما المخاطر الناتجة عن نشاط القطاع الخاص، على الرغم من حصوله على نسبة أقل من إجمالي الائتمان بالمقارنة مع الائتمان المُقدَّم للقطاع العام.

تشير البيانات والإحصاءات الواردة في تقرير سوق العراق للأوراق المالية لعام 2018 إلى أنَّ السوق قد اتصف بالانخفاض في أداء مؤشراتته السنوية، إذ أُغلق مؤشر السوق (ISX 60) (وهو مؤشر يعتمد بالدرجة الأساس اختيار (60) شركة محققة أعلى معدل دوران للأسهم للشركات المشاركة) في آخر جلسات تعاملاته لعام 2018 عند (510.12) نقطة منخفضاً بنسبة (12.1%) عن مستواه في آخر جلسة لعام 2017 البالغ (580.54) نقطة، وذلك لأسباب عدَّة، منها عدم عقد بعض الشركات اجتماعها السنوي وعدم توزيع الأرباح للمساهمين لبعض الشركات، فضلاً عن تحقيق خسارة للبعض الآخر.

وقد أوضح تحليل مؤشرات السلامة المالية ارتفاع نسبة كفاية رأس المال للجهاز المصرفي بصورة عامَّة من (181%) في عام 2017 إلى (285%) عام 2018، وتعكس هذه النسب المرتفعة كفاية وقدرة مالية جيدة للمصارف العاملة في العراق تساعد على مواجهة المخاطر المحتملة، إذ إنَّها تتجاوز كثيراً النسبة المعيارية المحددة بحسب معايير بازل، البالغة (8%)، وكذلك المحددة من قبل البنك المركزي العراقي، البالغة (12%)، وحققت المصارف العاملة في العراق أيضاً معدل سيولة عالية، إذ لم ينخفض المعدل الشهري لنسبة LCR عن الحد الأدنى المقرر لها خلال عام 2018، وقد بلغت أعلى معدل لها في شهر نيسان وهو (3309%)، في حين كان أدنى معدل لنسبة LCR في شهر أيلول، إذ بلغت (406%)، أمَّا نسبة صافي التمويل

المستقر للجهاز المصرفي في العراق فقد سجلت نسب عالية في جميع فصول عام 2018 بلغت (579%)، (348%)، (320%)، (318%) على الترتيب، وهذا يشير إلى أنَّ المصارف لديها تمويل متاح أكبر من التمويل المطلوب. ويتمتع الجهاز المصرفي العراقي بمناشيب سيولة عالية وفقاً لمؤشرات آخر، إذ تتراوح نسب السيولة ما بين أعلى نسبة سيولة وهي (102.2%) بحسب مؤشر الموجودات السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل، وبين أدنى معدل نسبة سيولة مسجلة لعام 2018، البالغة (46.1%) بحسب مؤشر نسبة الائتمان السائلة إلى إجمالي الموجودات لدى الجهاز المصرفي، في حين بلغت نسبة الائتمان النقدي إلى الودائع (50%) عام 2018 منخفضة عن عام 2017 والذي بلغت فيه (56.6%)؛ وذلك نتيجة لنمو الودائع بمعدل أكبر من معدل نمو الائتمان النقدي، وقد أدى ذلك إلى اتساع فجوة التمويل لترتفع من (67.7%-) عام 2017 إلى (99.8%-) عام 2018، أمّا نسبة القروض غير العاملة/ إجمالي الموجودات فقد ارتفعت من (3.90%) عام 2017 إلى (3.95%) عام 2018 لتعكس ضخامة موجودات الجهاز المصرفي العراقي، وأمّا نسبة القروض غير العاملة إلى رأس المال فقد ارتفعت عام 2018 إلى (32.4%) مقارنة بالنسبة ذاتها عام 2017، البالغة (30.3%)، وقد انخفضت نسبة العائد على الموجودات إلى (0.53%) في عام 2018 مقارنةً مع نسبتها البالغة (0.85%) في نهاية عام 2017، وذلك نتيجة لانخفاض أرباح المصارف، إذ انخفض صافي الدخل الذي يحمل الفائدة في عام 2018 بمعدل (13.7%-) عن عام 2017، و كذلك فقد انخفض الدخل الذي لا يحمل فائدة بمعدل (18.1%-) للمدة نفسها، وأمّا نسبة العائد على حقوق المالكين فقد انخفضت نهاية عام 2018 إلى (4.37%) بالمقارنة مع عام 2017 التي بلغت النسبة فيها (9.2%)، والأسباب الرئيسية لانخفاض هذه النسبة هي انخفاض قيمة الدخل وارتفاع قيمة الموجودات.

وارتفع مؤشر الاستقرار المصرفي من (0.301) نقطة في الربع الرابع لعام 2017 إلى (0.340) نقطة في الربع الرابع لعام 2018 وبمعدل ارتفاع بلغ (13.1%)، وبذلك فمن غير المتوقع أن يتعرّض الجهاز المصرفي بصورة عامة إلى أزمات في الأجل القصير، إنَّ سبب ارتفاع مؤشر الاستقرار المصرفي هو ارتفاع كُلِّ من (مؤشر كفاية رأس المال، ومؤشر التركيزات المصرفية، ومؤشر مخاطر الصرف الأجنبية، ومؤشر جودة الموجودات)، إذ يعكس ارتفاع المؤشرين الأول والثاني حالة انخفاض للمخاطر، في حين يعكس ارتفاع المؤشرين الآخرين حالة ارتفاع للمخاطر، وقد كان التأثير الإيجابي للمؤشرين الأول والثاني مُقاساً بمعدل النمو هو (124.6%)، في حين

كان التأثير السلبي للمؤشرين الثالث والرابع مُقاساً بمعدل النمو هو (-92.4%)، مما ترك أثراً ايجابياً على مؤشر الاستقرار المصرفي في العراق.

ووفقاً للسيناريو الأساس في الأنموذج الإحصائي المُعدّل لاختبارات الضغط، فقد ارتفعت نسبة الديون المتعثرة المُنتَبأ بها من (12.424%) في الفصل الأول لعام 2019 إلى (13.249%) في الفصل الرابع لعام 2019، وقد أظهرت النتائج ارتفاعاً طفيفاً في نسبة الديون المتعثرة نتيجة الصدمات السلبية لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وإنّ هذا الانخفاض الطفيف ناتج عن انخفاض نسبة العمق المصرفي في العراق، التي تُعدُّ مؤشراً على مدى مساهمة القطاع المصرفي في تمويل النشاط الحقيقي، ومن ثَمَّ فإنَّ انخفاضها يعكس ضعف العلاقة بين القطاع المصرفي والقطاع الحقيقي، أمّا أسعار النفط العالمية فقد أظهرت علاقة طردية وغير معنوية من الناحية الإحصائية على نسبة الديون المتعثرة، وهذا عكس المتوقع ، وقد يرجع ذلك إلى قدرة الحكومة على امتصاص صدمة انخفاض أسعار النفط العالمية والإبقاء على مستوى الإنفاق العام من دون تغيير كبير، وهذا ما أكدته أزمة انخفاض أسعار النفط بعد عام 2014، ومن المتوقع أن يؤدي الانخفاض في معدل نمو الإنفاق الحكومي إلى ارتفاع نسبة الديون المتعثرة، إلّا أنَّ العلاقة كانت طردية ومعنوية، إذ إنّ انخفاض معدل نمو الإنفاق الحكومي قد رافقه إلى انخفاض معدل نمو الديون المتعثرة لجميع فصول عام 2019، وإنّ الاتجاه الطردي لهذه العلاقة قد يعود إلى ضعف تأثر الإنفاق الحكومي بالأزمات الاقتصادية، ولاسيما الإنفاق الجاري منه، إذ إنّ الحكومة غالباً ما تحافظ على مستوى الإنفاق الجاري، وتهيئ مصادر بديلة لتمويله في حال انخفاض المصادر الأساس، إلا أن طول أمد الأزمة قد يؤدي إلى نفاد مصادر التمويل البديلة، مما قد يجعل من السياسة المالية معرقة لجهود الاستقرار المالي أو المصرفي، لذلك لا بد من بناء مصدات مالية إضافية لمواجهة الازمات عند حدوثها تساعد في تقليص قناة انتقال آثار السياسة المالية إلى الاستقرار المالي.

وبصدد تطوير البنية التحتية المالية بوصفها عنصراً أساساً في دعم الاستقرار المالي، أصدر البنك المركزي العراقي عدداً من الضوابط والتعليمات، منها (ضوابط أدوات التمويل الإسلامي، وضوابط إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية ، وضوابط هيئة الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي، والضوابط الرقابية الخاصة بمعيار كفاية رأس المال وفق متطلبات بازل III للمصارف التقليدية، وتعليمات نظام إدارة استمرارية الاعمال في القطاع المصرفي العراقي على وفق المواصفة الدولية

ISO 22401، وضوابط تنظيم عمل شركات التوسط ببيع وشراء العملات الأجنبية، وتعليمات عمل الوكلاء الثانويين لمزودي خدمة الحوالات الأجنبية).

يُعدُّ تطوير نظام المدفوعات العراقي من الأولويات في سياسة البنك المركزي العراقي لتطوير القطاع المصرفي، وتقديم أفضل الخدمات المصرفية، ولا سيَّما في مجال الصيرفة الإلكترونية وتسوية المدفوعات، وإنَّ عمل البنك المركزي مستمر في تحسين نظام المدفوعات، وقد حصلت في عام 2018 إجراءات عدَّة لتطوير أنظمة الدفع؛ لغرض تحقيق الاستقرار في النظام المالي والنقدي، منها (توسُّع المشاركة في نظام الدفع بالتجزئة العراقي IRPSI، وربط الأنظمة المصرفية الشاملة، وتوفير ضمانات للتحويلات من طريق نظام المدفوعات، وتطوير نظام الـ(CSD) Central Securities Depository، وتعزيز دور الإشراف والرقابة، تحديث الأنظمة).

ويُعنى البنك المركزي العراقي بتعزيز مستوى الشمول المالي ورفع مستوى تقديم الخدمات المالية لفئات المجتمع كافة، وفي جميع مناطق العراق، مع العمل على رفع مستوى جودة الخدمات المُقدَّمة، وكذلك عمَل البنك المركزي العراقي على زيادة توعية المواطنين بموضوعات الشمول المالي عبر عقد ورش عمل وندوات، واستخدام وسائل الإعلام المختلفة، فضلاً عن ذلك فقد أطلق البنك المركزي العراقي مبادرتين لتعزيز الشمول المالي، هما (مبادرة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومبادرة تمويل المشاريع الكبيرة)، وقد تم تحليل مؤشرات الشمول المالي وهي مؤشر مستوى الوصول إلى الخدمات المالية، ومؤشر الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي، أمَّا الكثافة المصرفية فقد بلغت (44.16) عام 2018 وهي مرتفعة عن عام 2017، إذ كانت (44.05)، في حين بلغ الانتشار المصرفي في عام 2018 (2.26) بعد ما كان (2.27) عام 2017 ، وإنَّ المؤشر التجميعي للشمول المالي في العراق ارتفع من 20% عام 2017 إلى 22% عام 2018 مما يعكس نجاح سياسة البنك المركزي العراقي في تحقيق الشمول المالي.

تطورات القطاع المالي في العراق

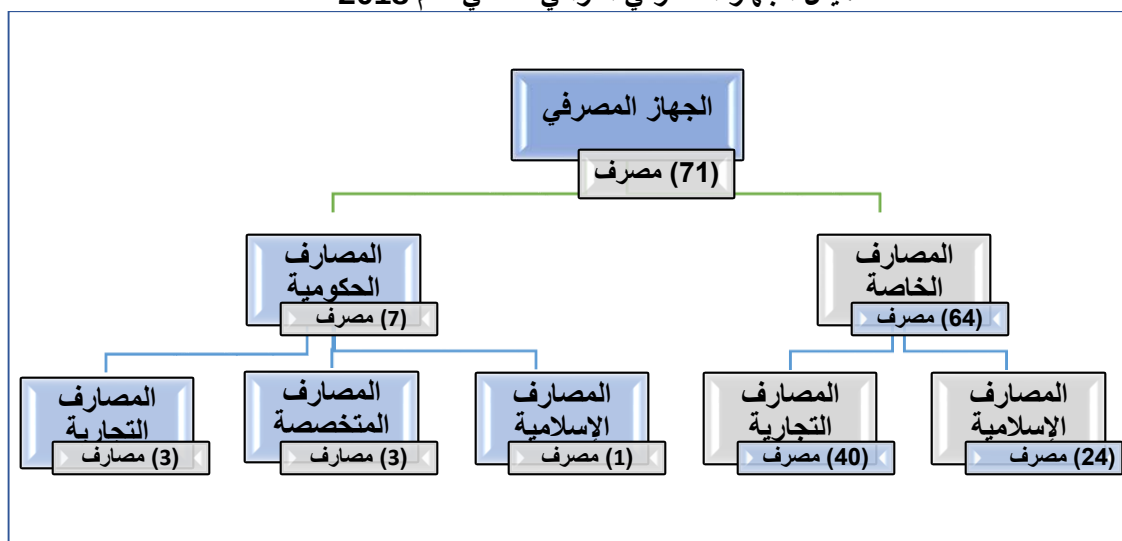
1. تطورات القطاع المالي في العراق

1-1 تطور القطاع المصرفي في العراق:

يتكون الجهاز المصرفي في العراق من (71) مصرفاً كما في عام 2018، منها (7) مصارف حكومية و(64) مصرفاً خاصاً محلياً وأجنبياً، وأن العدد الأكبر منها هو المصارف التجارية وعددها (40) مصرفاً، تليها المصارف الإسلامية بواقع (25) مصرفاً، ثم المصارف المتخصصة بواقع (3) مصارف، على النحو الموضح في الشكل (1).

شكل (1)

هيكل الجهاز المصرفي العراقي كما في عام 2018



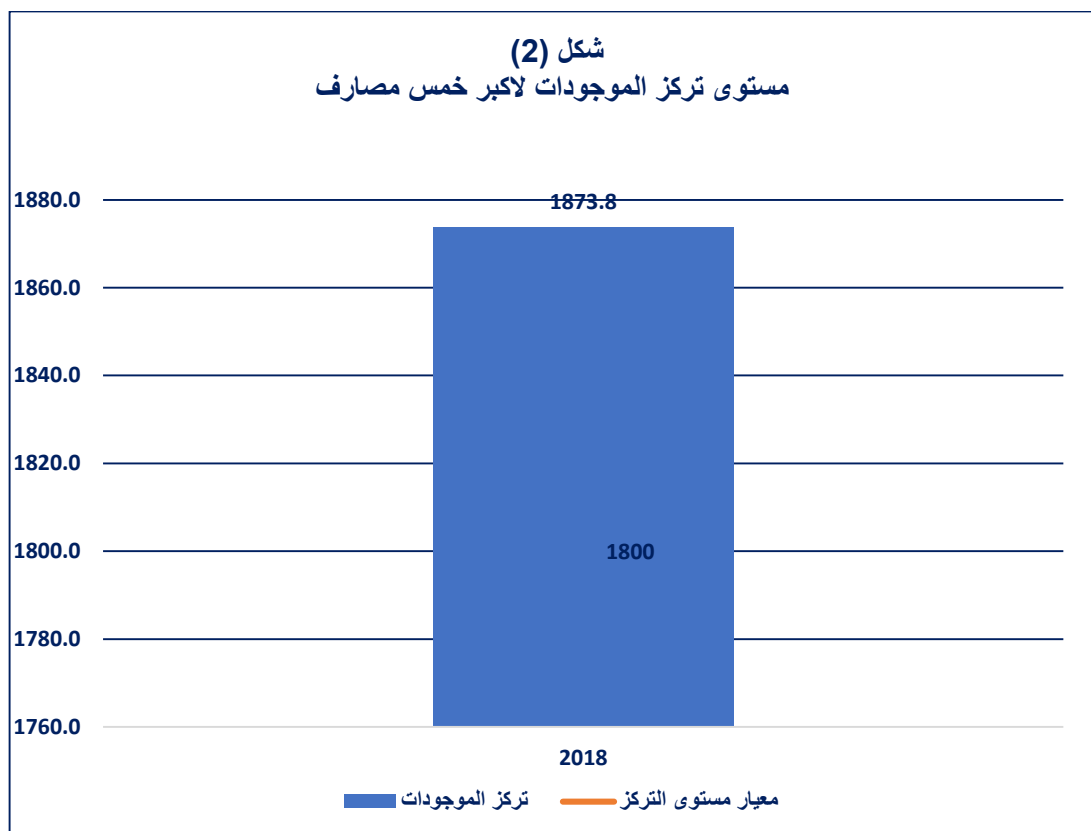
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

1-1-1 موجودات القطاع المصرفي¹:

ارتفع حجم موجودات الجهاز المصرفي من (111.2) ترليون دينار عام 2017 إلى (122.9) ترليون دينار عام 2018 بمعدل ارتفاع (10.5%)، وعلى الرغم من ارتفاع عدد المصارف في العراق إلى (71) مصرف، فإن نسبة موجودات أكبر خمسة مصارف قد بلغت (76.4%) من إجمالي الموجودات والباقي من نصيب المصارف الأخر، وهذا مؤشر على ارتفاع نشاط هذه المصارف مقارنةً بالمصارف الأخر.

¹ تم إعادة احتساب الموجودات وفقاً لمعايير دولية جديدة ابتداءً من شهر كانون الثاني 2012.

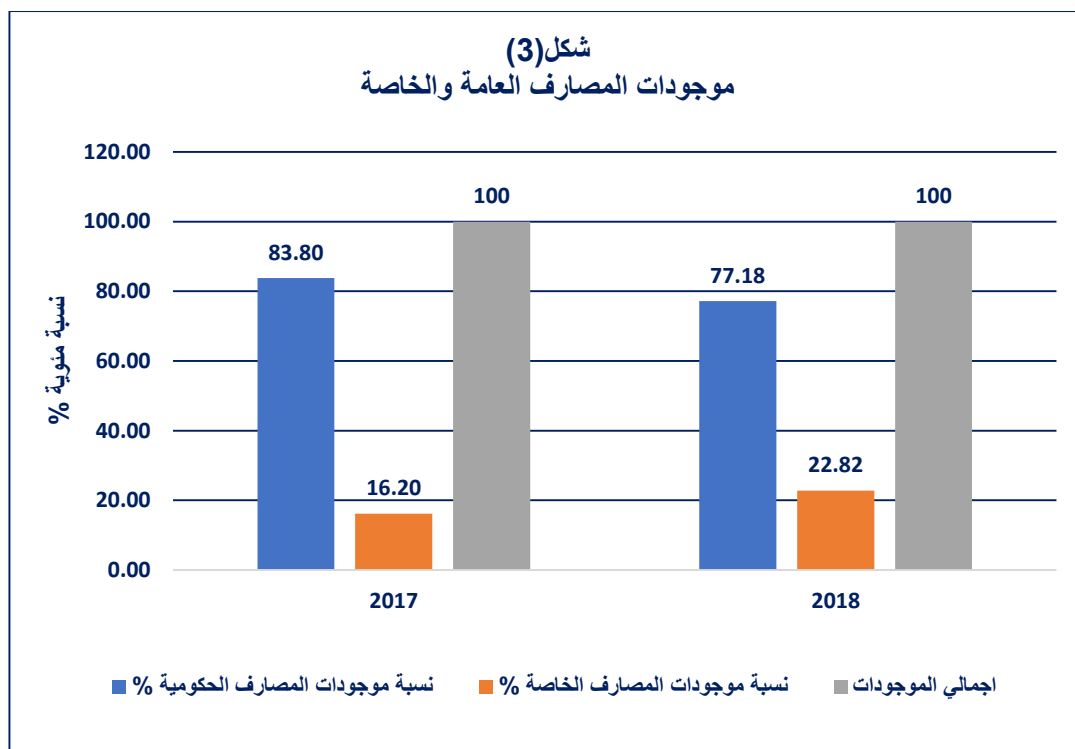
إنَّ مستوى تركيز الموجودات لأكبر خمسة مصارف بحسب مؤشر (هيرفندل-هيرشمان)¹ (Herfindahl – Hirschman) بلغ (1873.76) نقطة عام 2018، وعلى النحو الموضح في الشكل (2)، وهذا يشير إلى مستوى تركيز معتدل في موجودات الجهاز المصرفي، إذ إنَّ انخفاض مؤشر التركيز يعني ارتفاع مستوى المنافسة بين المصارف، فضلاً عن إمكانية انخفاض هذا المستوى مستقبلاً في حال تبني المصارف الأخر أدوات التكنولوجيا المالية عن طريق تقديم خدمات ومنتجات مالية جديدة.



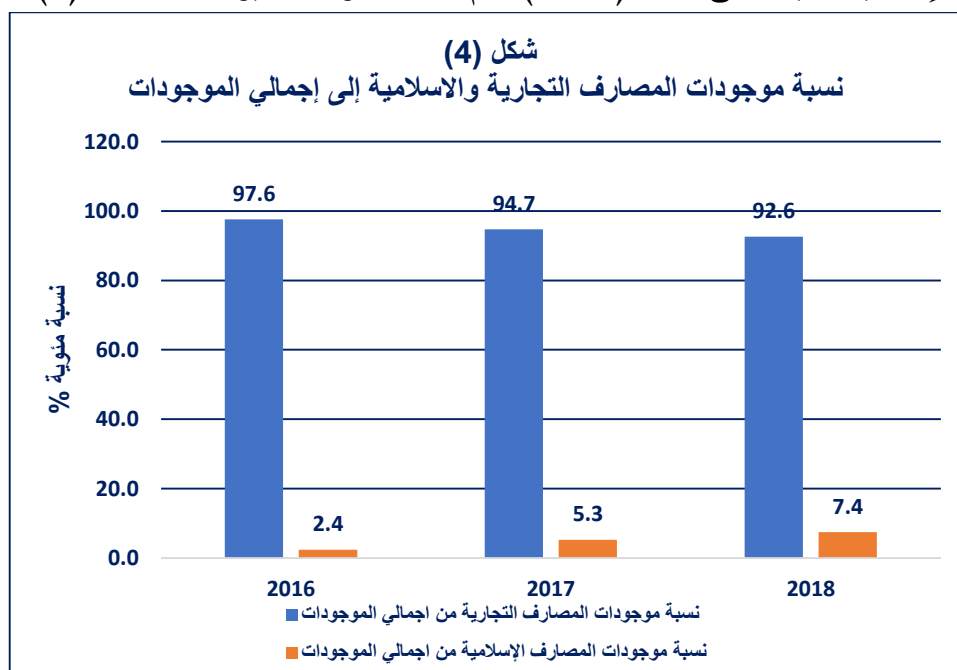
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

وتوضح البيانات أيضاً تراجع في نسبة موجودات المصارف الحكومية إلى إجمالي الموجودات وارتفاع موجودات المصارف الخاصة في أثناء المدة (2017 – 2018)، وهو مؤشر جيد يعكس تحسن مستوى المنافسة بين المصارف الخاصة والحكومية، كما في الشكل (3).

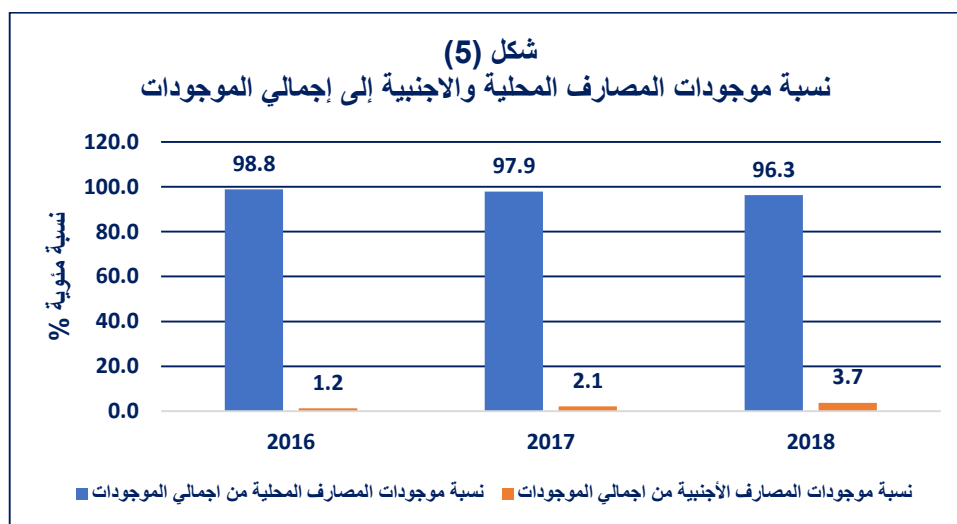
¹ تراوح قيمة (هيرفندل – هيرشمان) بين (0 – 10000) فإذا كانت القيمة أقل من (1000) أشار ذلك إلى عدم وجود تركزات وإذا كانت القيمة بين (1000 – 1800) أشار إلى تركزات معتدلة وإذا كانت القيمة أكبر من (1800) أشار إلى مستوى تركزات مرتفعة، ويقاس المؤشر وفقاً للصيغة الآتية: $(HHI = \sum si^2)$ إذ أن (si) يمثل الأهمية النسبية (الحصة السوقية) للمتغير.



وأما الموجودات من حيث نوع المصارف التقليدية وإسلامية، فقد استحوذت المصارف التقليدية على النسبة الأكبر من إجمالي الموجودات، فقد بلغت نسبتها (92.6%) عام 2018، وهذا نتيجة لقدم المصارف التقليدية بالمقارنة مع المصارف الإسلامية حديثة النشأة، إلا أن حصة موجودات المصارف الإسلامية من إجمالي الموجودات قد أخذت بالتزايد نتيجة لتوسع أعمالها وتأسيس مصارف إسلامية جديدة حتى بلغت (7.4%) عام 2018، وهذا ما يوضحه الشكل (4).



على الرغم من زيادة نسبة موجودات المصارف الأجنبية إلى إجمالي الموجودات للقطاع المصرفي من (1.2%) عام 2016 إلى (3.7%) عام 2018، فإنّ هذا الوضع يعكس ضعف مساهمة المصارف الأجنبية في النشاط المصرفي، وعلى النحو المُبيّن في الشكل (5).



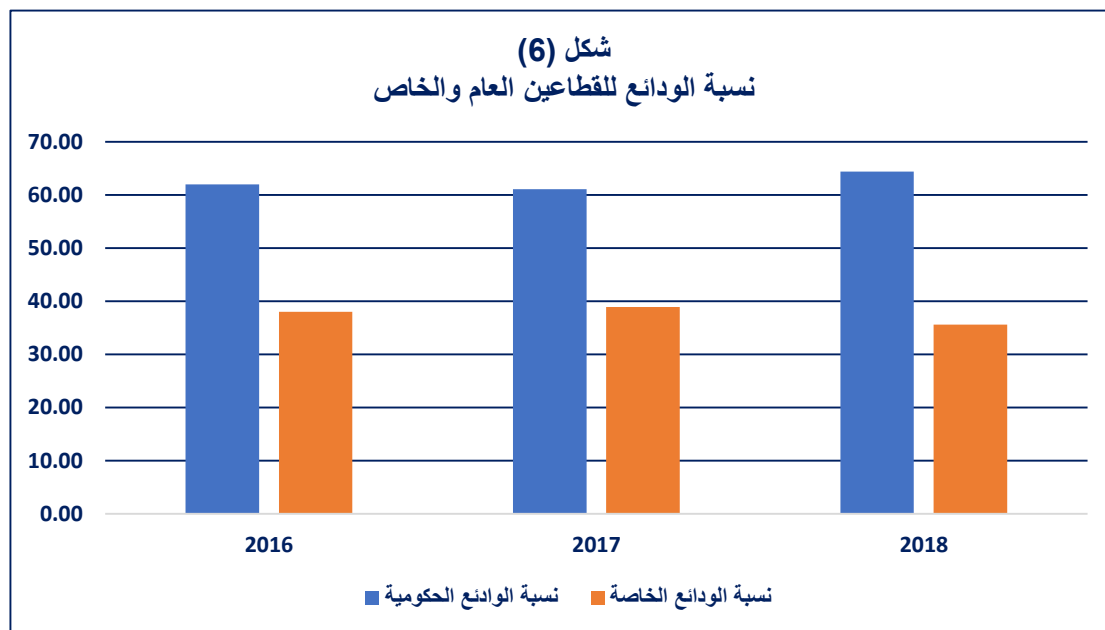
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

1-1-2 ودائع القطاع المصرفي:

إنّ رصيد الودائع لدى القطاع المصرفي ارتفع من (67) ترليون دينار في عام 2017 إلى (76.89) ترليون دينار عام 2018 وبنسبة ارتفاع بلغت (14.76%)، وسبب هذا الارتفاع هو استمرار التحسن النسبي للأوضاع الاقتصادية في عام 2018، وقد انعكس هذا التحسن في ارتفاع الإيداعات الحكومية والخاصة، إذ ارتفعت الإيداعات الحكومية والتي تُشكّل (64%) من إجمالي الودائع في المصارف عام 2018 من (40.95) ترليون دينار عام 2017 إلى (49.52) ترليون دينار عام 2018، وبمعدل نمو (20.93%)، في حين ارتفعت ودائع القطاع الخاص التي تُشكّل (36%) من إجمالي الودائع المصرفية عام 2018 من (26.09) ترليون دينار عام 2017 إلى (27.36) ترليون دينار عام 2018، وبمعدل نمو (4.87%)؛ وذلك نتيجة لانعكاس تحسن الوضع الاقتصادي في ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من (6.10)، مليون دينار في عام 2017 إلى (6.60) مليون دينار في عام 2018¹.

ونتيجة لزيادة نسبة مساهمة الودائع الحكومية في إجمالي الودائع للجهاز المصرفي العراقي من (61%) عام 2017 إلى (64%) عام 2018 فقد أدى ذلك إلى زيادة الفارق بين نسبة الودائع للقطاع العام والخاص، كما في الشكل (6).

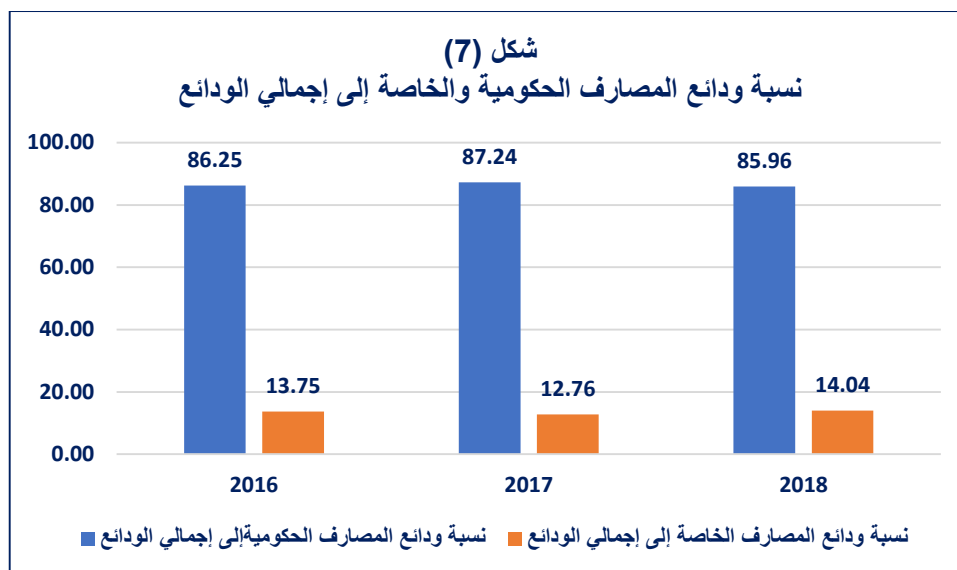
¹وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

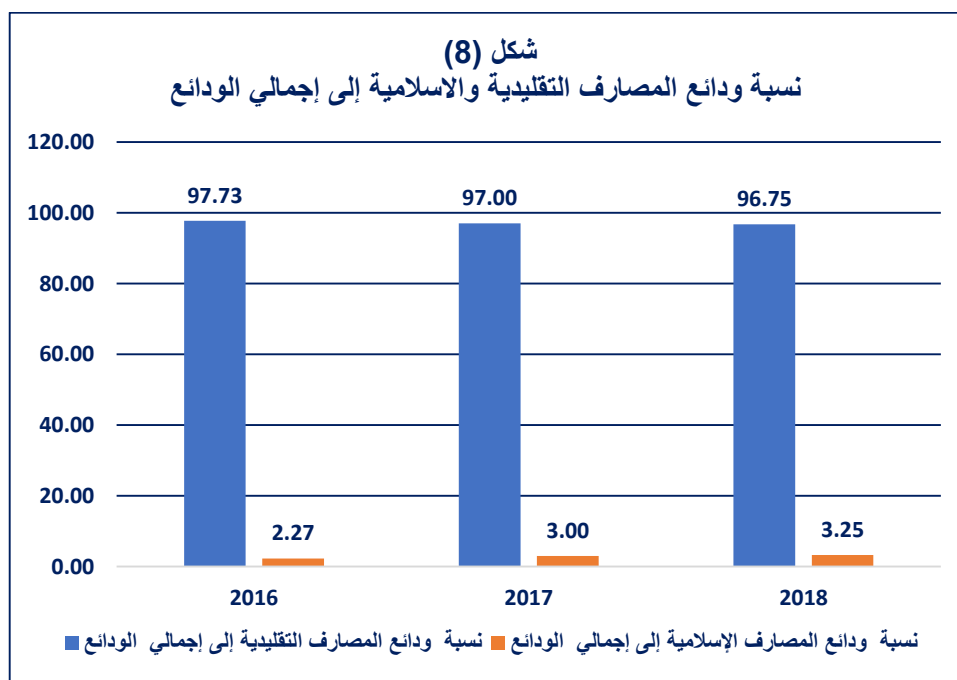
وإذا ما صُنِّفَت المصارف بحسب نوعها إلى ثلاث مجاميع مختلفة تشمل الأولى المصارف الحكومية والخاصة، وتشمل الثانية المصارف التقليدية والإسلامية، وتشمل الثالثة المصارف المحلية والأجنبية، فإنَّ توزيع الودائع بينها سيكون بحسب الآتي:

فيما يخصُّ للمجموعة الأولى فقد استحوذت نسبة ودائع المصارف الحكومية على النسبة الأعلى إلى إجمالي الودائع إذ بلغت (85.96%) عام 2018، على الرغم من أنَّ عددها يمثل (9.9%) من عدد المصارف، في حين كانت حصة المصارف الخاصة (14.04%) من إجمالي الودائع لعام 2018، إنَّ ارتفاع حصة المصارف الحكومية من إجمالي الودائع يعكس الثقة العالية للجمهور بالمصارف الحكومية؛ لكونها مضمونة من قبل الدولة، فضلاً عن امتلاكها شبكة فروع واسعة منتشرة في جميع أنحاء العراق تفوق ما تمتلكه المصارف الخاصة جميعاً، إذ تبلغ حصة المصارف الحكومية من عدد الفروع إلى مجموع عددها (61.4%)، في حين حصة فروع المصارف الخاصة هي (38.6%) لعام 2018 ، ويبيِّن الشكل (7) نسب الودائع للمصارف الحكومية والخاصة للمدة (2016-2018).



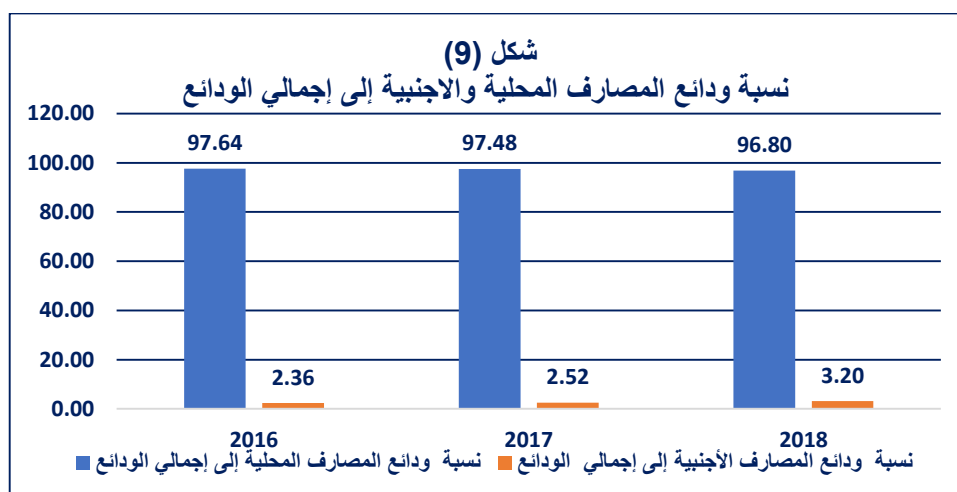
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

وأما المجموعة الثانية المتمثلة بحصة الودائع للمصارف التقليدية والإسلامية كُلاً على حدة إلى إجمالي الودائع، فقد استحوذت المصارف التقليدية على النسبة الأعلى منها، إذ بلغت حصتها (96.75%) عام 2018، في حين بلغت حصة المصارف الإسلامية (3.25%) للعام نفسه (الشكل 8) وهذا يعكس دوراً محدوداً للمصارف الإسلامية في جذب الودائع، فضلاً عن ارتفاع عدد المصارف التقليدية مقارنة بالإسلامية؛ لكونها تُمثّل (64.8%) من إجمالي عدد المصارف، كذلك قدّم تأسيس المصارف التقليدية ولا سيّما الحكومية منها.



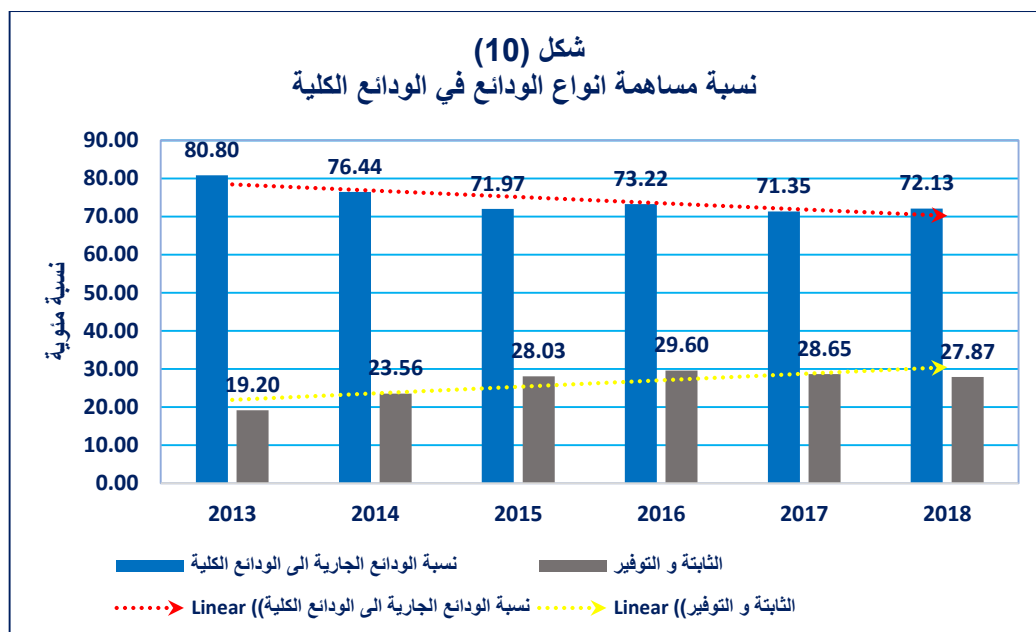
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

في حين المجموعة الثالثة المتمثلة بحصة الودائع للمصارف المحلية والأجنبية كُـلٌّ على حدة إلى إجمالي الودائع فقد استحوذت ودائع المصارف المحلية على الحصة الأكبر من الودائع إذ بلغت (96.80%) في حين بلغت حصة ودائع المصارف الأجنبية إلى إجمالي المصارف (3.20%) لعام 2018 على الرغم من أنَّ عدد المصارف الأجنبية يمثل (22.5%) من مجموع عدد المصارف، ويبين الشكل (9) هذه النسب.



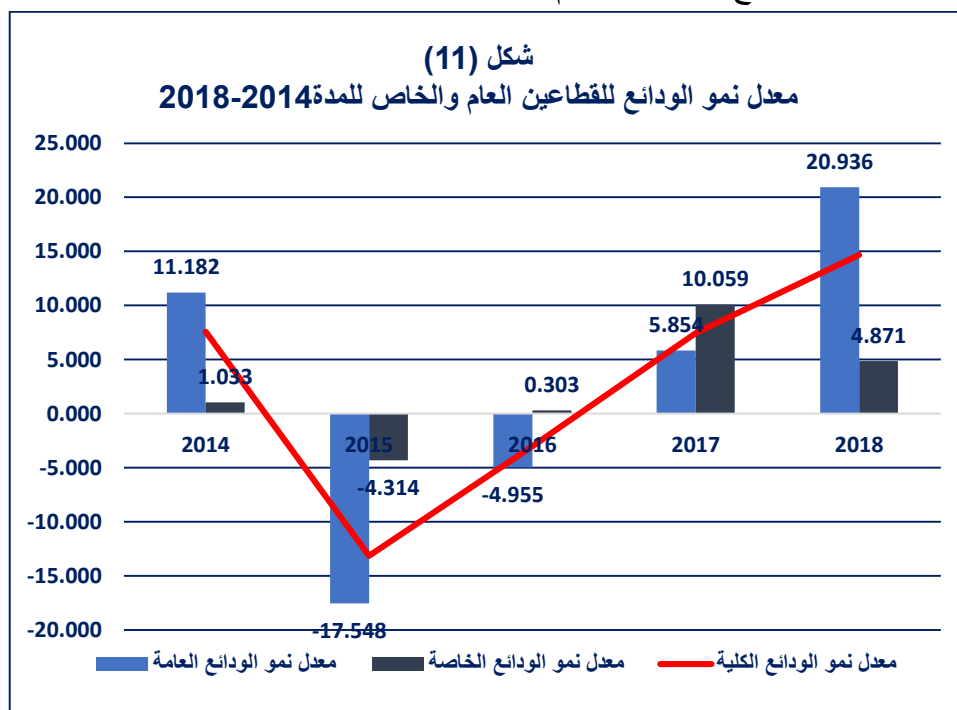
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

أما فيما يخص تقسيم الودائع من حيث نوعها (الودائع الجارية، الودائع الادخارية، والودائع الثابتة) فقد استمرت الودائع الجارية في احتلال الجزء الأكبر من إجمالي الودائع إذ ارتفعت نسبة مساهمتها من (71.3%) عام 2017 إلى (72.1%) عام 2018، في حين انخفضت نسبة مساهمة كل من الودائع الثابتة وودائع التوفير من (12.87%) و (15.78%) عام 2017 إلى (12.56%) و (15.31%) عام 2018 على الترتيب، إنَّ ارتفاع نسبة مساهمة الودائع الجارية بالمقارنة مع الودائع الثابتة وودائع التوفير يحدُّ من قدرة المصارف على التوسع في منح الائتمان، ولا سيَّما الائتمان طويل الأمد الذي غالباً ما يُستخدم في تمويل المشاريع التنموية، إلَّا أنَّ الاتجاه العام لبيانات هذه المتغيرات يؤشِّر تقلص الفجوة بين الودائع الجارية من جهة، والودائع الثابتة وودائع التوفير من جهة أخرى لصالح الأخيرة، وهذا مؤشر جيد يسهم في زيادة العمق والاستقرار المالي في العراق، والشكل (10) يبين أنواع الودائع لدى المصارف التجارية.



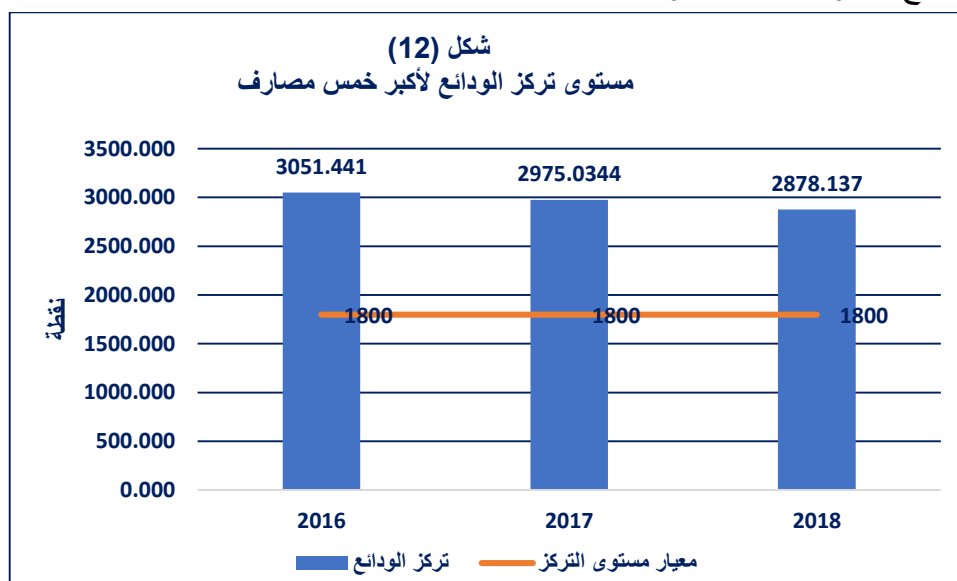
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

في عام 2018 حققت ودائع القطاع العام معدل نمو نسبته (20.936%) في حين حققت ودائع القطاع الخاص معدل نمو نسبته (4.871%) ليكون إجمالي معدل نمو الودائع الكلية (14.684%) وذلك يعود إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية وارتفاع أسعار النفط، ويوضح الشكل (11) معدلات النمو لودائع القطاعين العام والخاص.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

إنَّ مستوى تركيز الودائع لأكبر خمسة مصارف بحسب مؤشر (هيرفندل-هيرشمان) بلغ (2878.137) نقطة عام 2018 وهذا يشير إلى مستوى تركيز مرتفع قليلاً، إذ انخفض عن عام 2017 الذي سجّل فيه (2975.034) درجة وبمعدل انخفاض (3.25-%)، وهذا مؤشر على انخفاض تركيز الودائع لأكبر خمسة مصارف، إلّا أنَّ بقاء التركيز ضمن الحدود المرتفعة قليلاً في أكبر خمسة مصارف نتيجة لثقة الجمهور بها؛ لكونها تابعة للقطاع العام، ومن ثَمَّ فهي مضمونة من الدولة، لذلك أنَّ ارتفاع التركيزات فيها لا يُشكّل خطراً حقيقياً؛ إذ من المستبعد أن تمتنع هذه المصارف عن الإيفاء بالتزاماتها في حال زيادة سحبات المودعين لودائعهم، ويوضح الشكل (12) تركيز الودائع لأكبر خمسة مصارف.



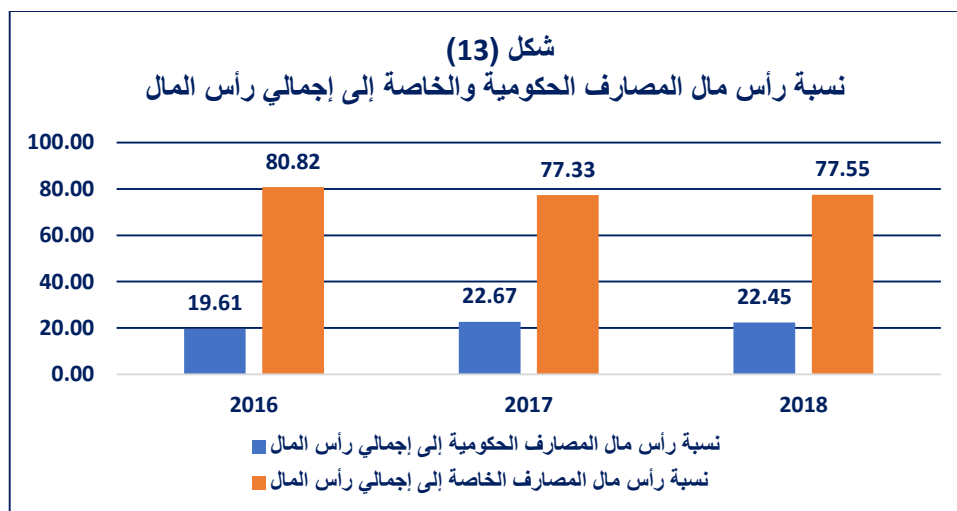
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

3-1-1 رأس مال القطاع المصرفي :

ارتفعت رؤوس أموال المصارف بمعدل (4.50%) في عام 2018 لتصل إلى (15.1) ترليون دينار بعد أن كانت (14.4) ترليون دينار في عام 2017، وإذا صُنِّفَت المصارف بحسب نوعها إلى ثلاث مجاميع مختلفة تشمل الأولى المصارف الحكومية والخاصة، وتشمل الثانية المصارف التقليدية والإسلامية، وتشمل الثالثة المصارف المحلية والأجنبية، فإنَّ توزيع رأس المال بينها سيكون على النحو الآتي:

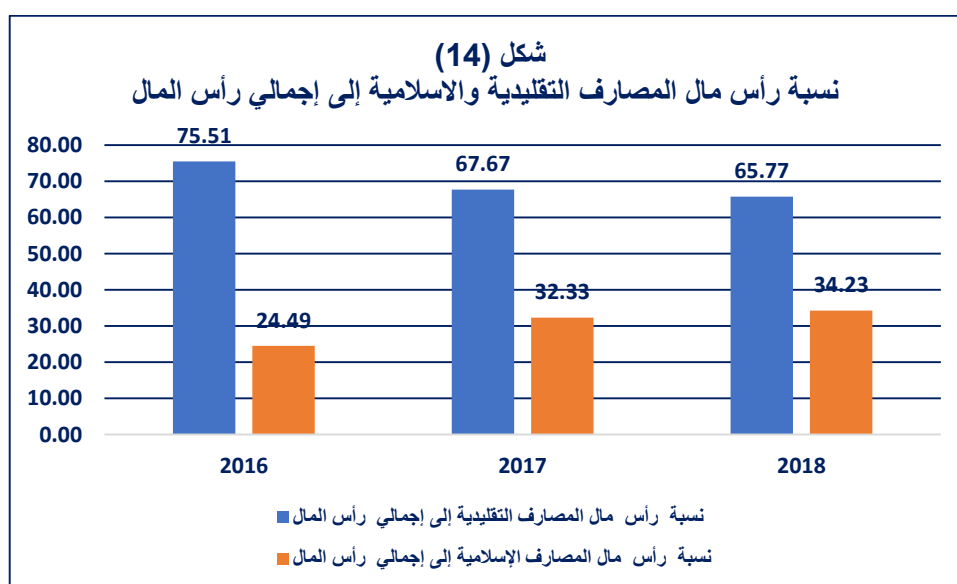
ففيما يخصُّ المجموعة الأولى فقد شكلت نسبة رأس مال المصارف الخاصة النسبة الأعلى إلى إجمالي رأس المال، إذ بلغت (77.55%) عام 2018، في حين كانت نسبة مساهمة المصارف الحكومية (22.45%)، وذلك نتيجة لارتفاع عدد المصارف الخاصة مقارنةً مع المصارف

الحكومية، فضلاً عن التزام المصارف الخاصة بتعليمات البنك المركزي الخاصة برفع رأس المال إلى (250) مليار دينار، ويوضح الشكل (13) نسب المساهمة للنوعين من المصارف.



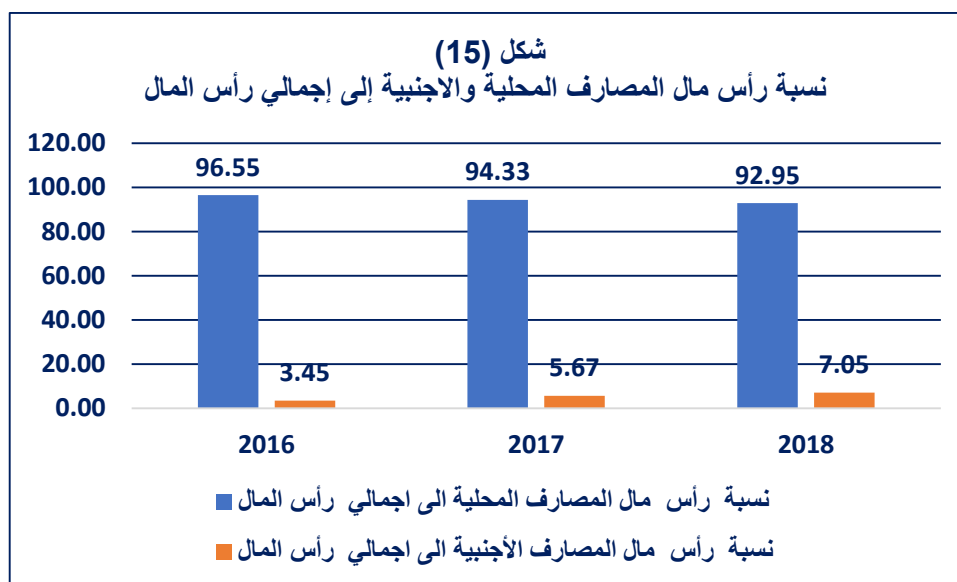
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

وأما المجموعة الثانية المتمثلة بنسبة رأس المال للمصارف التقليدية والإسلامية كُلاً على حدة إلى إجمالي رأس المال فقد استحوذت المصارف التقليدية على النسبة الأعلى منه إذ بلغت حصتها (65.77%) عام 2018، في حين بلغت حصة المصارف الإسلامية (34.23%) للعام نفسه، وذلك يتناسب وعدد كل منها في الجهاز المصرفي، إذ يُشكّل عدد المصارف التقليدية (64.8%) من مجموع عدد المصارف، في حين يُشكّل عدد المصارف الإسلامية (35.2%) من مجموع عدد المصارف، ويبين الشكل (14) نسب المساهمة لهذه المجموعة.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

وأما المجموعة الثالثة المتمثلة بنسبة رأس المال للمصارف المحلية والأجنبية كُلاً على حدة إلى إجمالي رأس المال فقد شكّل رأس المال المصارف المحلية النسبة الأعلى من رأس المال، على النحو المبين في الشكل (15).



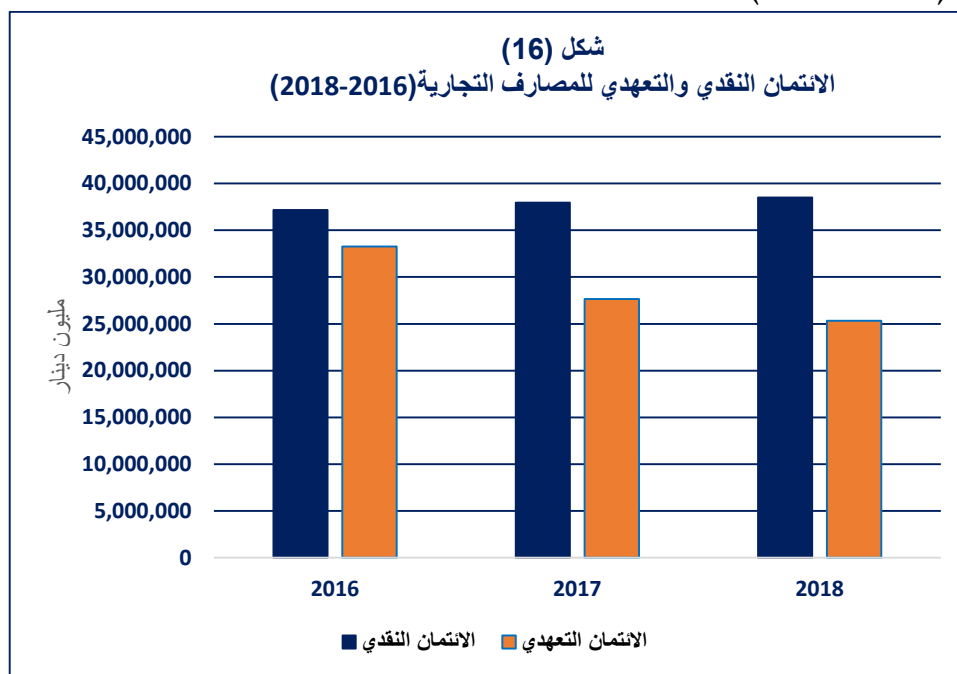
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

1-1-4 الائتمان المصرفي:

1-4-1-1 تطور الائتمان المصرفي:

شهد الائتمان الكلي الذي تُقدّمه المصارف، والمتمثل بالائتمان النقدي والائتمان التعهدي انخفاضاً بمعدل (2.17%) عام 2018، وإنّ هذا الانخفاض قد حدث في الائتمان التعهدي الذي انخفض من (27.651) مليار دينار في عام 2017 إلى (25.336) مليار دينار عام 2018 وبمعدل (8.37%) لتتخفّف أهميته النسبية إلى إجمالي الائتمان الكلي من (42.15%) عام 2017 إلى (39.7%) عام 2018، وقد انخفضت معدلات نمو الائتمان التعهدي الممنوح للحكومة المركزية وللمؤسسات العامة وللقطاع الخاص بمعدل (14.42%) و (4.14%) و (10.54%) لكل منها على الترتيب. أمّا فيما يخصّ الائتمان النقدي فقد ارتفع من (37.180) مليار دينار عام 2017 إلى (38.48) مليار دينار عام 2018 وبمعدل نمو (1.4%) مما أدى إلى ارتفاع أهميته النسبية إلى الائتمان الكلي من (57.85%) عام 2017 إلى (60.3%) في عام 2018، وقد شهد الائتمان النقدي الممنوح للحكومة المركزية والقطاع الخاص ارتفاع معدل النمو

لكل منها على الترتيب إلى (38.27%) و(3.93%)، في حين شهد الائتمان النقدي الممنوح للمؤسسات العامة انخفاضاً بمعدل (62.95%)، ويوضح الجدول (1) والشكل (16) تراجعاً ملحوظاً للائتمان التعهدي المُقدّم من المصارف لصالح الائتمان النقدي للمدة (2018-2014).



المصدر: بيانات الجدول (1).

الجدول (1)

الائتمان النقدي والتعهدي للمصارف التجارية للمدة (2018- 2012)

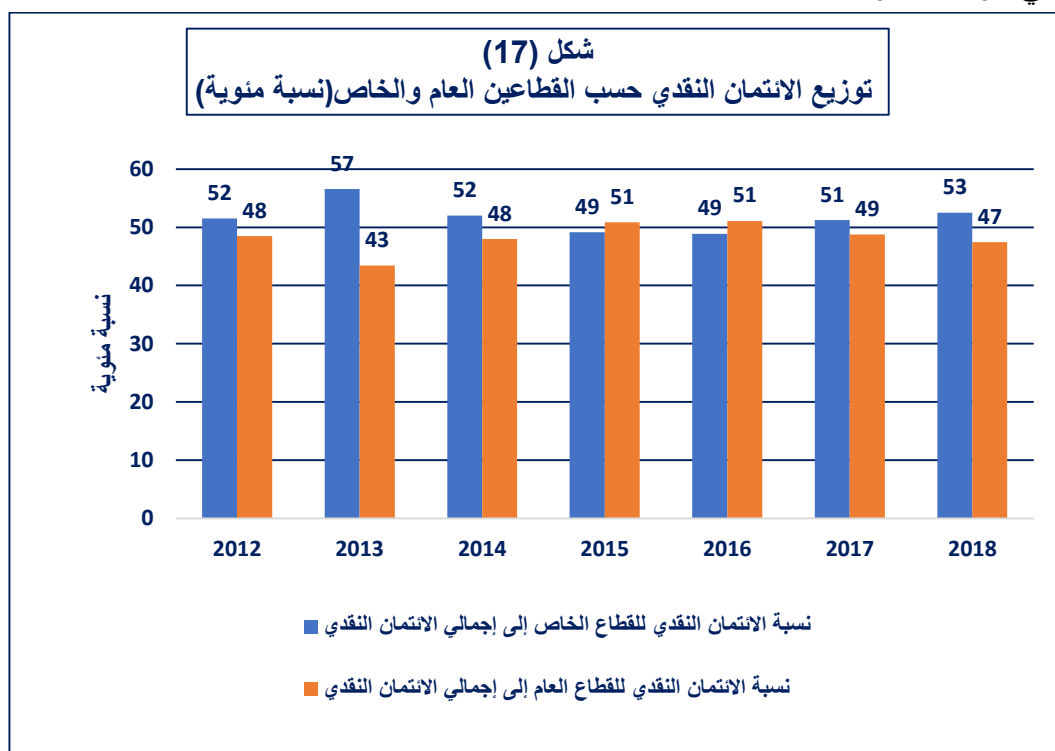
(مليون دينار، معدل نمو، نسبة مئوية)

السنة	مجموع الائتمان الكلي	معدل نمو الائتمان الكلي %	الائتمان النقدي	معدل النمو %	الأهمية النسبية %	الائتمان التعهدي	معدل النمو %	الأهمية النسبية %
2012	72,612,878	22.29	28,438,688	39.79	39.16	44,174,190	13.17	60.84
2013	83,619,037	15.16	29,952,012	5.32	35.82	53,667,025	21.49	64.18
2014	85,031,460	1.69	34,123,067	13.93	40.13	50,908,393	-5.14	59.87
2015	77,285,840	-9.11	36,752,686	7.71	47.55	40,533,154	-20.38	52.45
2016	70,461,730	-8.83	37,180,123	1.16	52.77	33,281,607	-17.89	47.23
2017	65,604,207	-6.89	37,952,829	2.07	57.85	27,651,378	-16.92	42.15
2018	63,823,580	-2.71	38,486,947	1.41	60.30	25,336,633	8.37-	39.70

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

1-1-4-2 التوزيع القطاعي للائتمان النقدي:

ارتفع نصيب القطاع الخاص من الائتمان النقدي من (51.25%) عام 2017 إلى (52.53%) عام 2018 في حين انخفض نصيب القطاع العام من الائتمان النقدي من (48.75%) عام 2017 إلى (47.47%) عام 2018 إذ انخفض الائتمان النقدي الممنوح للمؤسسات العامة (والذي يمول من المصارف الحكومية حصراً) بمعدل (-62.95%) في حين ارتفع الائتمان النقدي الممنوح للحكومة المركزية وبمعدل (38.27%) وهذا الارتفاع يعكس الاستمرار في الاتجاه التوسعي للنفقات العامة بعد سنوات الأزمة الاقتصادية والأمنية التي مر بها العراق.



المصدر: بيانات الجدول (2).

من الشكل (17) يتبين الاستمرار في نمو الفجوة بين نسبة الائتمان النقدي الخاص ونسبة الائتمان النقدي العام لصالح الأول، وهذا مؤشر جيد يدلّ على انخفاض أثر مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على الائتمان النقدي.

من ناحية أخرى احتلّ قطاع خدمات المجتمع النسبة الأكبر من إجمالي الائتمان النقدي الذي تمنحه المصارف على الرغم من انخفاض هذه النسبة من (38.19%) عام 2017 إلى (35.9%) عام 2018 على النحو الموضح في الجدول (2) والشكل (18)، وهذا يوضح سيطرة قطاع خدمات المجتمع على الائتمان النقدي الذي تقدّمه المصارف، وعلى الرغم من استحواذ قطاع خدمات المجتمع على النسبة الأكبر من حجم الائتمان النقدي فإنّه لا يمثّل خطراً على استقرار النظام

المصرفين ما دامت نسبة القروض المتعثرة لإجمالي الائتمان الممنوح لقطاع خدمات المجتمع منخفضة وبلغت (1.9%) في عام 2018 منخفضة عن عام 2017 الذي بلغت فيه (2.1%)، وبلغت نسبة القروض المتعثرة لهذا القطاع إلى إجمالي القروض المتعثرة (5.4%) منخفضة عن عام 2017 الذي بلغت فيه (7.2%) مما يعكس انخفاضاً لمخاطر هذا القطاع على الجهاز المصرفي، وبلي قطاع خدمات المجتمع كُلاً من قطاع التشييد والبناء بنسبة (25.3%) مرتفعة عن العام السابق الذي بلغت فيه (20.78%)، وقطاع التجارة والمطاعم والفنادق بنسبة (15.5%)، أما القطاعات الأخرى مثل الصناعة والزراعة وغيرها فقد حصلت على نسب أقل من إجمالي الائتمان الممنوح، وهذا يشير إلى أنَّ المصارف العراقية تعتمد كثيراً على منح القروض التجارية والبناء والتشييد نظراً إلى الضمانات (Collateral) التي تستطيع هذه القطاعات توفيرها مقارنة بالقطاعات الأخرى. ومن ناحية أخرى طبيعة النشاط الاقتصادي الحقيقي الذي تغطي عليه هذه النشاطات (البناء والتشييد والمطاعم والفنادق والتجارة) ومحدودية النشاطات الأخرى (الصناعية والزراعية وغيرها) مما أسهم في تشكيل خارطة التوزيع القطاعي للائتمان المصرفي.

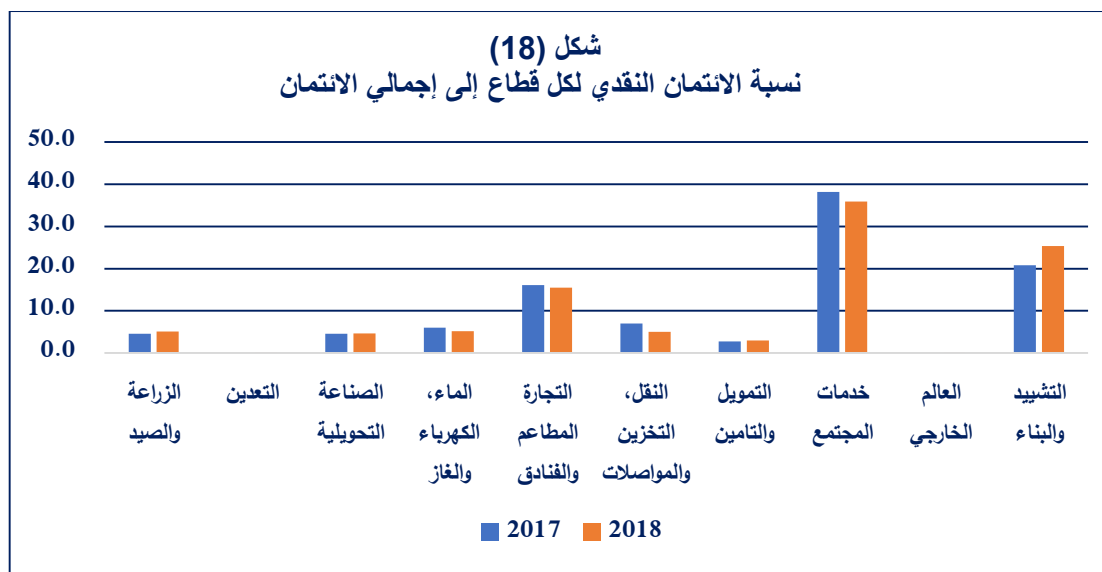
جدول (2)

التوزيع القطاعي للائتمان النقدي بحسب نوع القطاع للمدة (2013 - 2018)

(نسبة مئوية)

السنة	الزراعة والصيد	التعدين	الصناعة التحويلية	الماء والكهرباء والغاز	التجارة والمطاعم والفنادق	النقل والتخزين والمواصلات	التمويل والتأمين	خدمات المجتمع	العالم الخارجي	التشييد والبناء
2013	6.00	0.00	5.50	0.40	16.20	8.10	2.30	34.90	0.70	25.90
2014	5.70	0.10	5.80	2.80	14.30	6.30	3.10	35.80	0.10	26.00
2015	5.50	0.00	6.50	2.20	14.20	5.90	3.60	38.90	0.10	22.80
2016	5.72	0.00	5.00	3.93	15.2	7.46	2.26	39.02	0.08	21.30
2017	4.59	0.00	4.56	6.04	16.07	6.96	2.76	38.19	0.00	20.78
2018	5.1	0.2	4.6	5.2	15.5	5.0	3.0	35.9	0.1	25.3

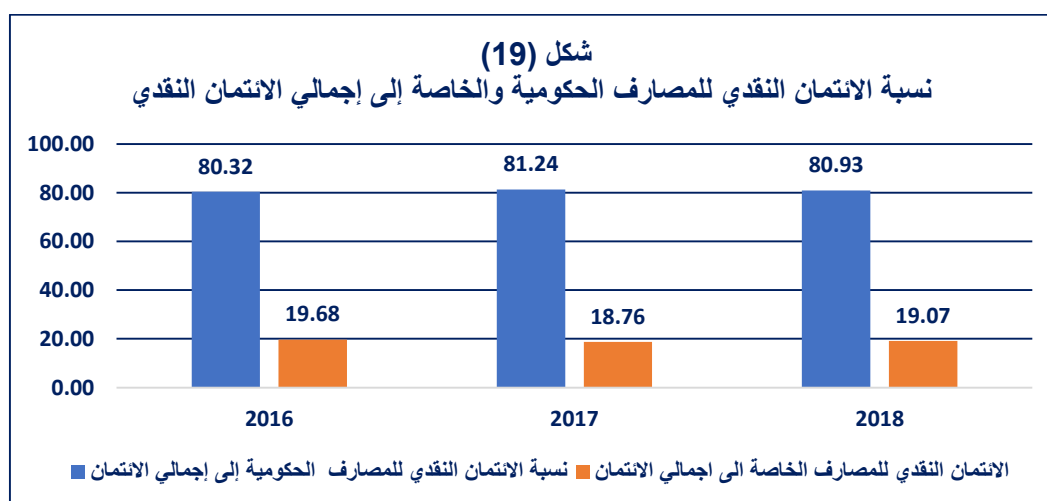
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.



المصدر: بيانات الجدول (2).

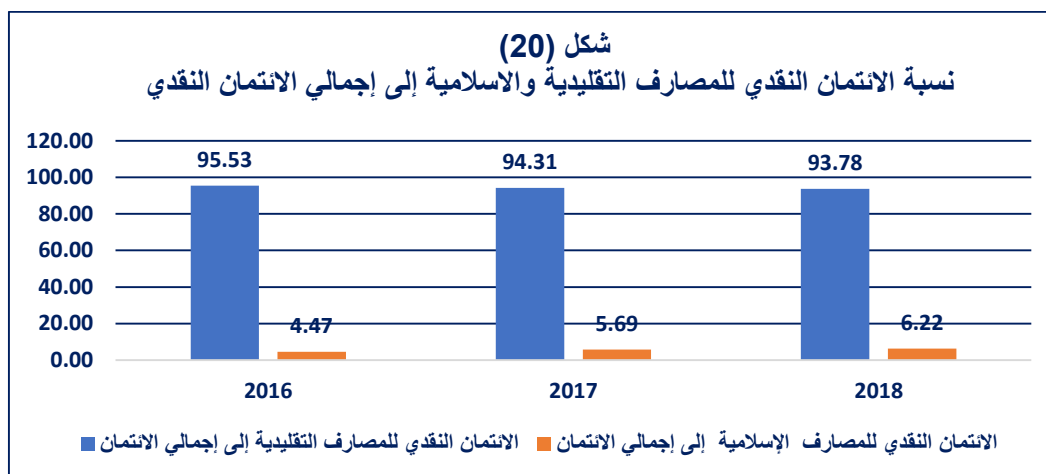
وإذ ما صُنِّفَت المصارف بحسب نوعها إلى ثلاث مجاميع مختلفة تشمل الأولى المصارف الحكومية والخاصة، وتشمل الثانية المصارف التقليدية والإسلامية، وتشمل الثالثة المصارف المحلية والأجنبية، فإن توزيع الائتمان النقدي بينها سيكون بحسب الآتي:

فيما يخص المجموعة الأولى فقد استحوذت المصارف الحكومية على النسبة الأكبر من الائتمان النقدي بالنسبة إلى إجمالي الائتمان النقدي، والتي بلغت (80.93%) عام 2018، في حين كانت نسبة مساهمة المصارف الخاصة (19.07%) للعام نفسه، وعلى الرغم من أن عدد المصارف الحكومية يشكل (9.9%) فقط من مجموع عدد المصارف، فإن استحوادها على (85.96%) من إجمالي الودائع نتيجة ثقة الجمهور بها، جعلها تستحوذ على النسبة الأكبر من الائتمان النقدي، ويوضح الشكل (19) نسب المساهمة للمصارف الحكومية والخاصة.



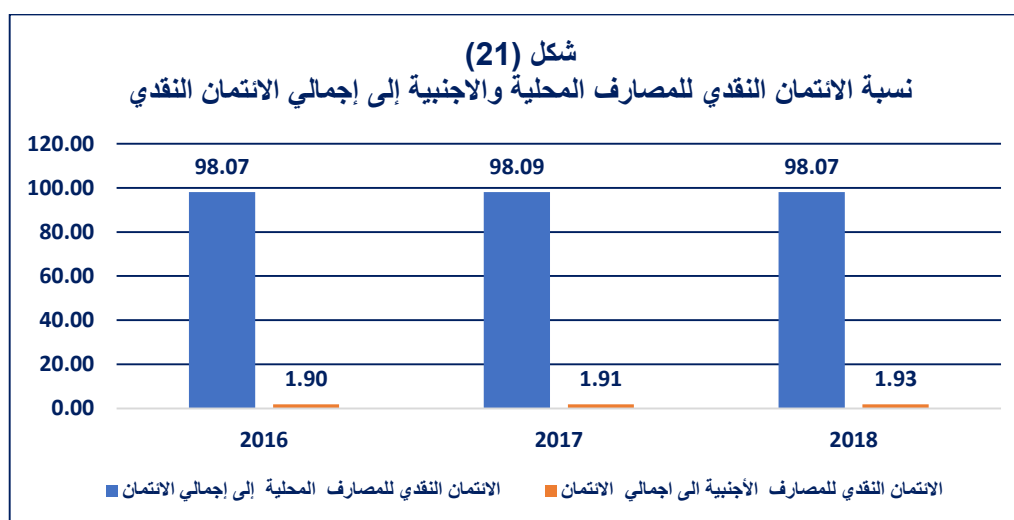
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

أمّا المجموعة الثانية المتمثلة بحصة الائتمان النقدي للمصارف التقليدية والإسلامية كُلاً على حدة إلى إجمالي الائتمان النقدي فقد استحوذت المصارف التقليدية على الحصة الأعلى منه إذ بلغت حصة مساهمتها (93.78%) عام 2018، في حين بلغت حصة المصارف الإسلامية (6.22%) للعام نفسه، ويبين الشكل (20) هذه النسبة للمدة (2016-2018).



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

في حين أنّ المجموعة الثالثة المتمثلة بحصة الائتمان النقدي للمصارف المحلية والأجنبية كُلاً على حدة إلى إجمالي الائتمان النقدي فقد كانت (98.07%) المصارف المحلية و(1.93%) للمصارف الأجنبية في عام 2018، وهذا يبيّن محدودية مساهمة المصارف الأجنبية في دعم الاقتصاد الوطني، فعلى الرغم من أنّ عددها يُشكّل (22.5%) من مجموع عدد المصارف فإنّها قدّمت ائتمناً نقدياً بلغت نسبته (1.93%) من الائتمان النقدي الممنوح في عام 2018، ويبين الشكل (21) هذه النسبة للمدة (2016-2018).

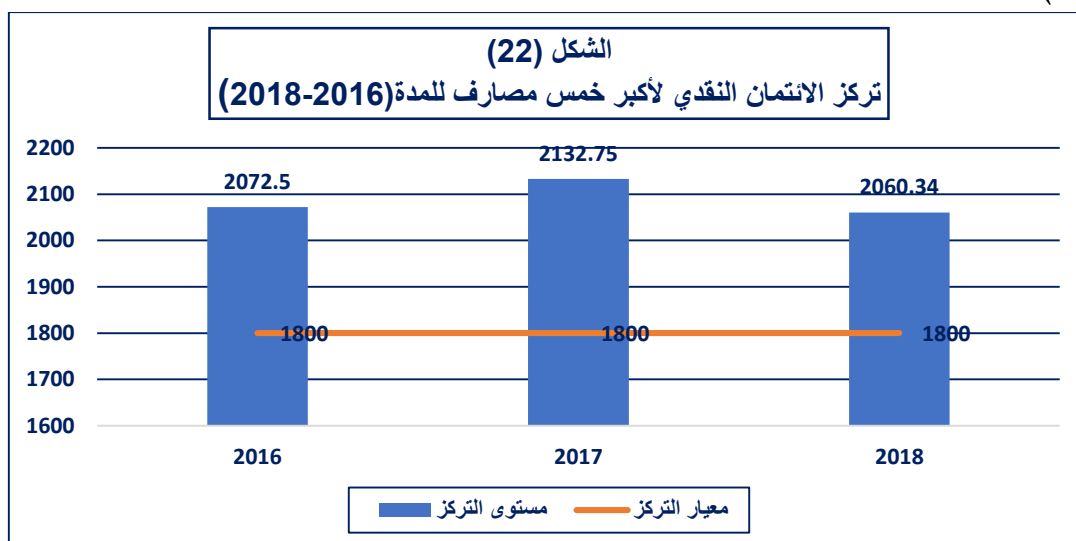


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

1-1-4-3 تركّزات الائتمان المصرفي:

استمرت سيطرة المصارف الحكومية على النسبة الكبرى من الائتمان الذي يقدّمه القطاع المصرفي، فقد بلغت نسبة الائتمان المُقدّم من أكبر خمسة مصارف حكومية (80%) من إجمالي الائتمان النقدي لتكون الحصة السوقية مرتفعة في المصارف الحكومية، وقد بلغت درجة تركّز الائتمان لأكثر خمسة مصارف عام 2018 (2060.34) نقطة منخفضة بفارق (72.41) درجة عن عام 2017 البالغ (2132.75) نقطة.

إنّ تركّز الائتمان لدى المصارف الحكومية يكشف عن أثرها في السيطرة على القطاع المصرفي، وهذه نتيجة طبيعية لشبكة فروعها المنتشرة في أنحاء العراق كافةً، وسهولة الوصول إلى خدماتها، ودورها التنموي الواضح من خلال زيادة الائتمان الذي تقدّمه مقارنةً بمصارف القطاع الخاص، فضلاً عن التوعية المصرفية للمصارف الحكومية من طريق وسائل الاتصال المختلفة المرئية والمسموعة والخدمات التي تقدمها حتى للمتقاعدين من خلال منحهم سلف، وكما في الشكل (22).



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

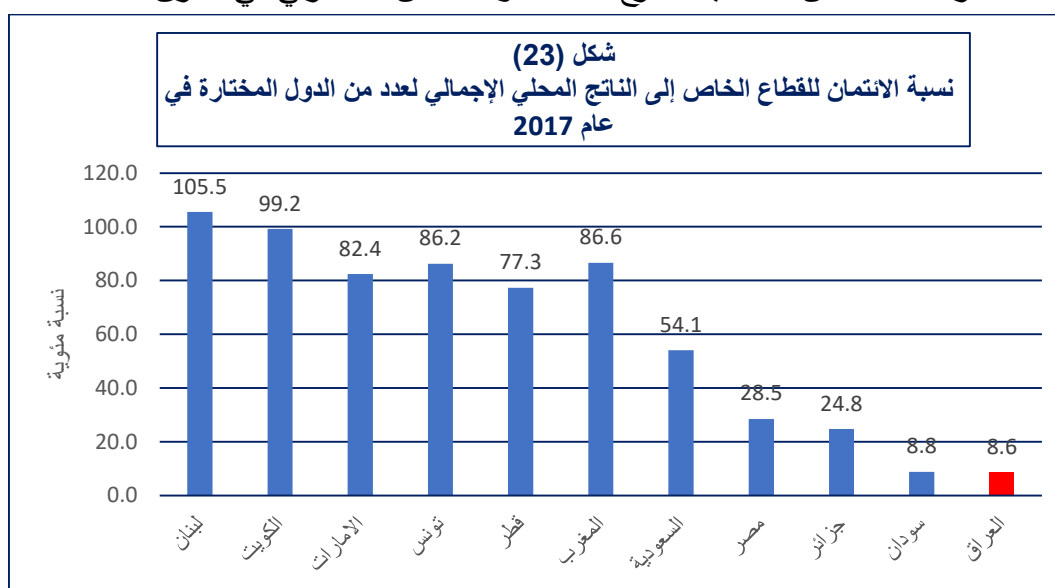
1-1-4-5 تحليل فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي: Credit to GDP Gap

إنّ الفجوة الموجبة تشير إلى تسارع نمو النسبة عبر اتجاهها التاريخي، مشيراً إلى ضرورة بناء مصدّات Buffers (من رأس المال الاحتياطي) لحماية النظام المصرفي من المخاطر المحتملة، فإذا زادت قيمة الفجوة عن قيمة الحد الأعلى وهي (10)¹ فإنّ هذا يشير إلى وجود مخاطر من زيادة منح الائتمان بنسبة أكبر من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وهذا يتطلّب بناء مقدار أكبر

¹ Bank for International Settlements, **Guidance for National Authorities Operating the Countercyclical Capital Buffer**, December 2010, p13.

من احتياطات رأس المال الإضافي لمواجهة الخسائر المحتملة التي قد يتعرض لها النظام المالي لكي يبقى قادرًا على الاستمرار في أداء وظائفه الأساس¹.

إنَّ نسبة العمق المصرفي² ما تزال منخفضة في العراق، سواء كانت مقاسة مع الناتج المحلي الإجمالي مع النفط أم من دون النفط، فقد بلغت عام 2018 (8.1%) مع الناتج المحلي الإجمالي النفطي و (15.2%) مع الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، وهي منخفضة أيضًا مقارنة مع عدد من الدول العربية، كما في عام 2017، والمبينة في الشكل (23)، إذ حل العراق في نهاية القائمة، وعلى الرغم من أنَّ انخفاض هذه النسبة يُعدُّ مؤشرًا سلبيًا على مدى مساهمة القطاع المصرفي في تمويل النشاط الحقيقي، فإنَّ الإيجابية الوحيدة الناتجة عنها هو تأثيرها في انخفاض حجم المخاطر المتحققة من احتمالية تسارع معدل نمو الائتمان المصرفي في العراق.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

- البنك الدولي، بيانات القطاع المالي: <http://data.worldbank.org/topic/financial-sector>

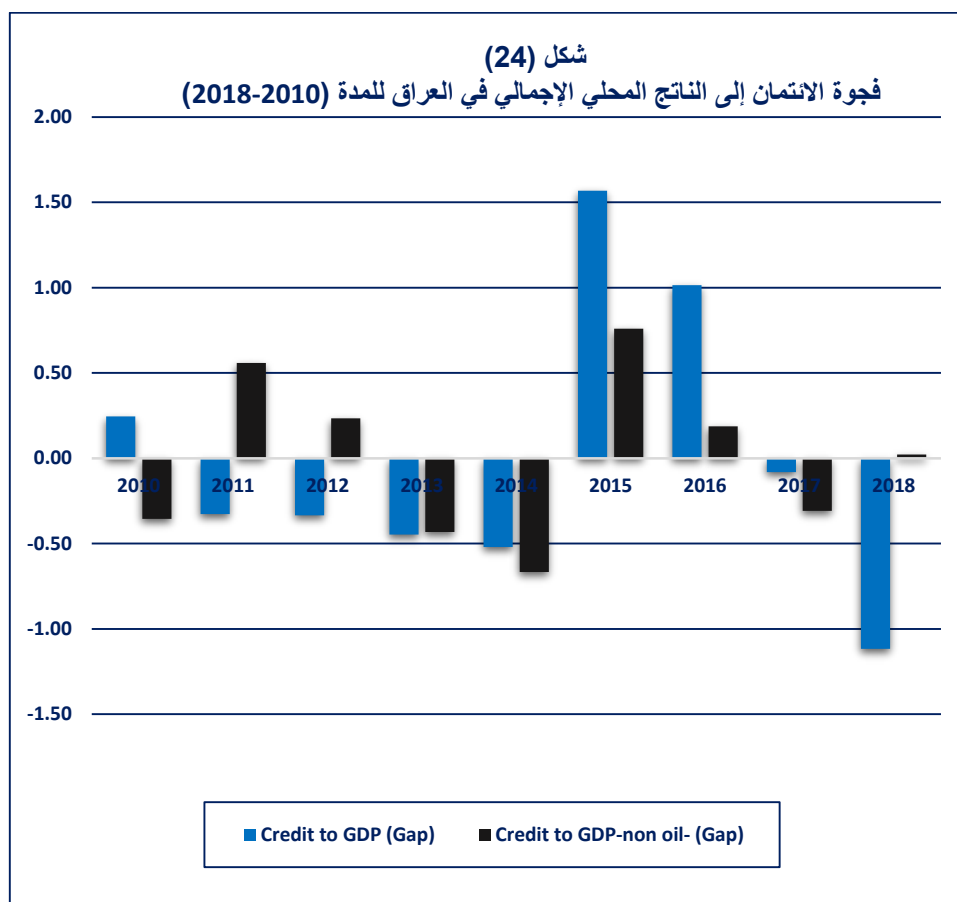
تمَّ استعمال طريقة Hodrick – Prescott (HP) Filter التي اقترحتها لجنة (BCBS) في حساب فجوة الائتمان³ إلى الناتج المحلي الإجمالي Credit to GDP Gap في العراق، والنتائج الموضحة في الشكل (24) تشير إلى أنَّ هذه الفجوة تقع دون الحد الأدنى، وهي أقلُّ من الواحد سواء في حالة اعتماد بيانات الناتج المحلي الإجمالي مع النفط أم من دون النفط، وهذا يشير إلى

¹ لمزيد من المعلومات مراجعة تقرير الاستقرار المالي لعام 2017.

² العمق المصرفي = $\frac{\text{الائتمان للقطاع الخاص}}{\text{GDP}}$

³ يشمل الائتمان المقدم للقطاع الخاص فقط.

أنَّ الائتمان المصرفي يمكن أن يزداد من دون قلق من خلق عدم استقرار في النظام المالي العراقي، مع مراعاة المعايير الأساس¹ الواجب توافرها عند منح الائتمان للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

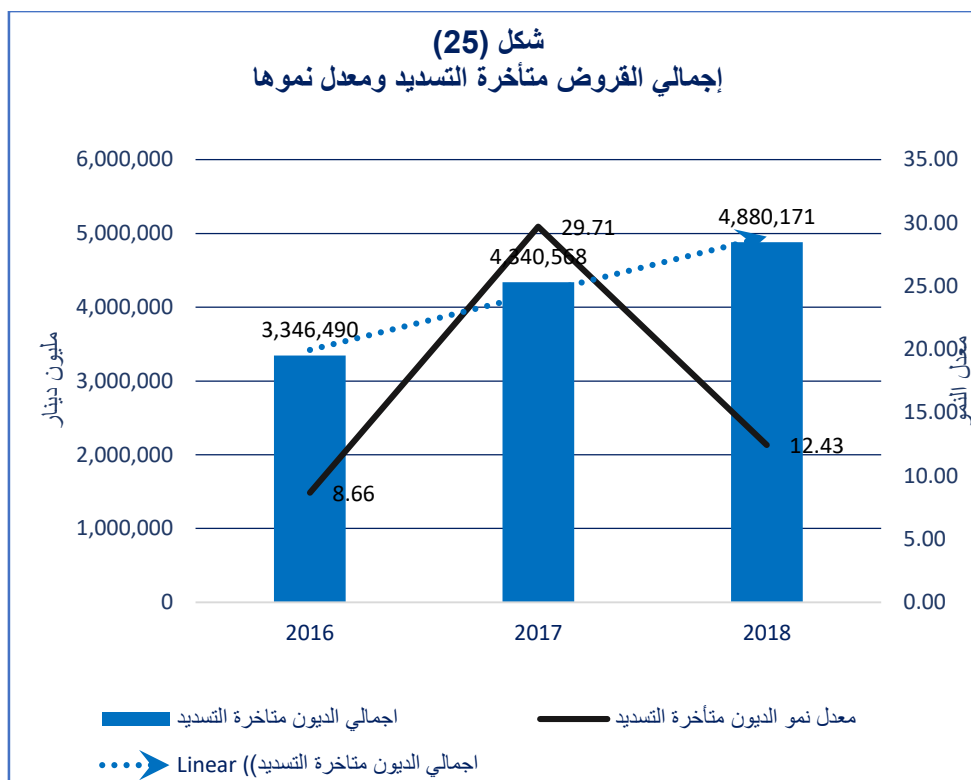


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

1-1-4-6 الديون المتأخرة التسديد:

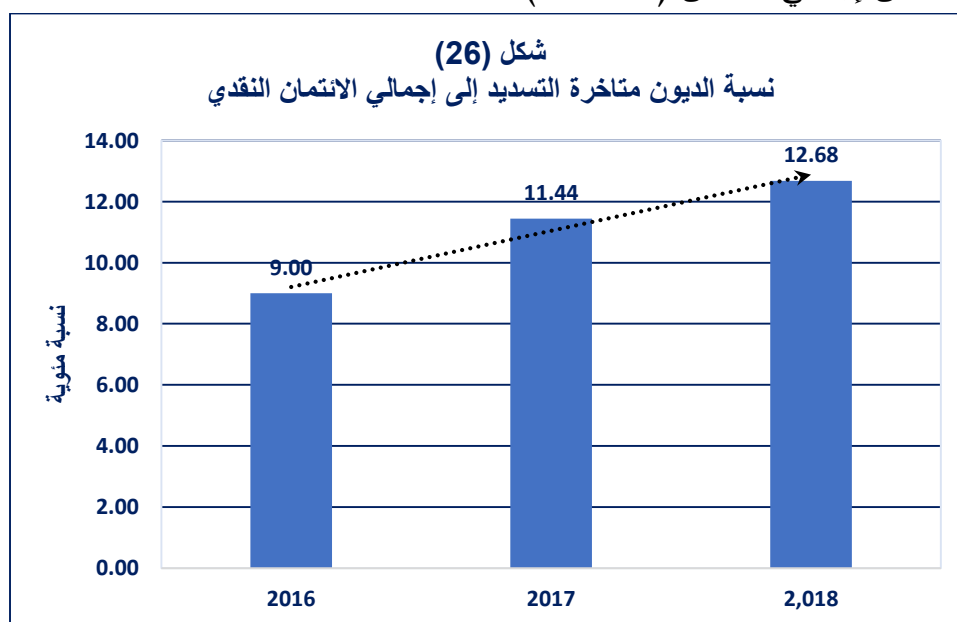
إنَّ حجم الديون المتأخرة التسديد ارتفع بشكل ملحوظ من (4.3) ترليون دينار في عام 2017 إلى (4.8) ترليون دينار عام 2018، وبنسبة ارتفاع بلغت (12.43%)، وهذا يعكس ارتفاعاً لنسبة التأخر في سداد القروض المستحقة لعام 2018، فضلاً عن أنَّ معدل نمو الديون المتأخرة التسديد تباين خلال المدة (2018 - 2013) على النحو المبين في الشكل (25).

¹ على سبيل المثال معايير 5Cs التي تتضمن الشخصية Character ، القدرة Capacity ، رأس المال Capital، الضمان Collateral، الظروف المحيطة Conditions.



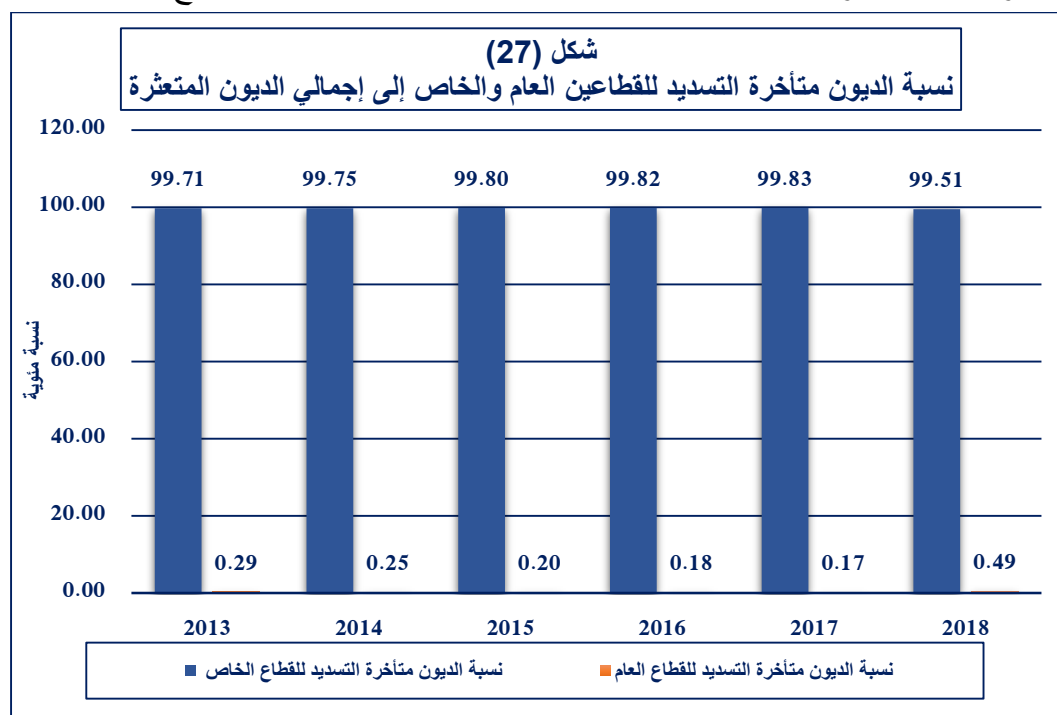
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

وإنَّ نسبة إجمالي الديون المتأخرة التسديد إلى إجمالي الائتمان النقدي في حالة تزايد مستمر في أثناء المدة (2016-2018)، وقد ارتفعت هذه النسبة من (11.44%) عام 2017 إلى (12.68%) عام 2018، مما يعكس حالة ارتفاع في المخاطر التي تواجه الجهاز المصرفي، ولا سيَّما المخاطر الناتجة عن نشاط القطاع الخاص على الرغم من حصوله على نسبة أقل من إجمالي الائتمان (الشكل 26).



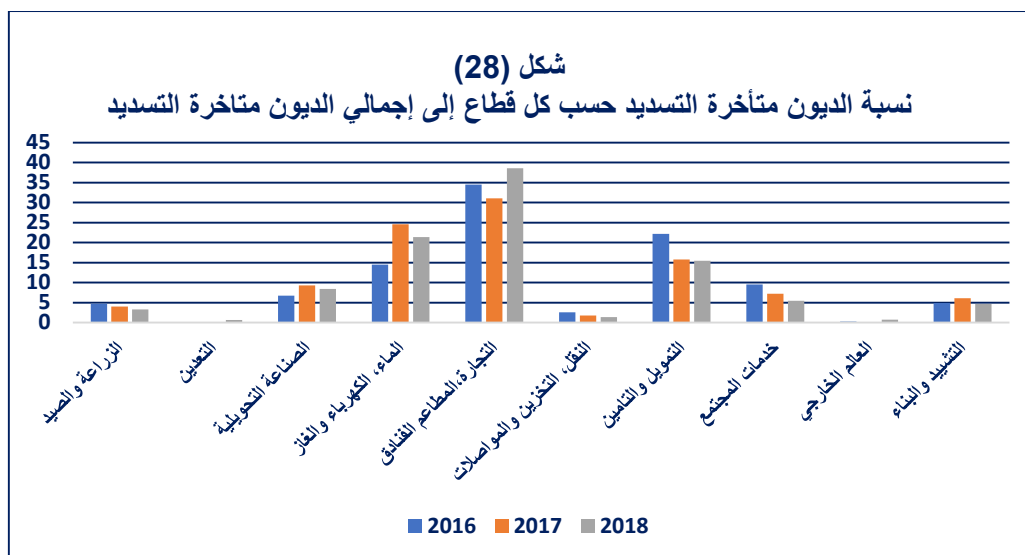
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

أما الشكل (27) فيوضح نسبة الديون المتأخرة التسديد للقطاعين العام والخاص إلى إجمالي الديون المتأخرة، ويكشف أن القطاع الخاص استمر في الاستحواذ على النسبة الأكبر من الديون المتأخرة التسديد في عام 2018، إذ بلغت نسبته (99.51%)، وهذا الأمر يتطلب عناية أكثر من قبل السلطات النقدية لموضوع الائتمان المُقدّم للقطاع الخاص، إذ إنَّ (25.6%) من القروض التي تقدّمها المصارف الحكومية للقطاع الخاص، و(21%) هي ديون متأخرة التسديد في عام 2018، وقد ارتفعت هذه النسب عن عام 2017 الذي كانت فيه (25.27%) (16.2%) للنسبتين على الترتيب، وهذا الأمر يتطلب من المصارف دراسة الجدارة الائتمانية للزبون بشكل جيّد، ولا سيّما المكونات الخمسة الأساسية لمنح الائتمان.



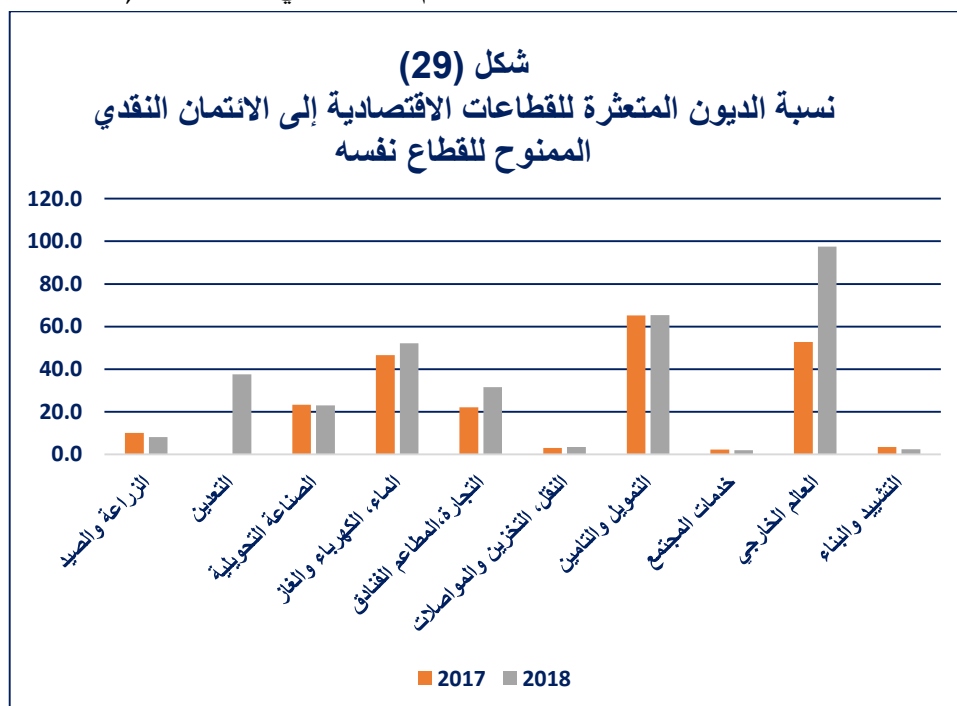
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

ويبين الشكل (28) نسب الديون المتعثرة للقطاعات الاقتصادية وقد كانت النسب متفاوتة لكل قطاع، ففي حين استمر قطاع التجارة الخارجية أولاً في عام 2018 وبنسبة ديون متعثرة (38.60%)، فقد حل ثانياً كل من قطاع الماء والكهرباء والغاز، وثالثاً قطاع التمويل والتأمين، إذ تعكس هذه النسب التعثر الكلي للقطاعات الاقتصادية.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

لقد أظهرت نسبة الديون المتأخرة التسديد لكل قطاع إلى إجمالي الائتمان النقدي الممنوح للقطاع نفسه ارتفاع نسبته في بعض القطاعات وانخفاضها في البعض الآخر، إذ يكشف الشكل (29) أنَّ قطاع العالم الخارجي يُعدُّ الأكثر مخاطرة، يليه قطاع التمويل والتأمين وقطاع الماء والكهرباء والغاز، أمَّا قطاع خدمات المجتمع فعلى الرغم من استحواذه على النسبة الأكبر من الائتمان النقدي، إلا أنَّه منخفض المخاطر، أما قطاع التشييد والبناء فإنَّه من القطاعات المنخفضة المخاطرة بسبب الضمانات المطلوبة مقابل منح قروض الإسكان المتمثلة بضمانة المنزل أو العقار على اختلاف أنواعه، فضلاً عن أنَّ أسعار العقارات لم تنخفض في أثناء المدة (2016-2018)



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

1-2 سوق العراق للأوراق المالية:

تشير البيانات والإحصاءات الواردة في تقرير سوق العراق للأوراق المالية لعام 2018 إلى أنّ السوق قد اتصف بالتدهور في أداء مؤشراته السنوية، إذ أغلق مؤشر السوق (ISX 60) (وهو مؤشر يعتمد بالدرجة الأساس على اختيار (60) شركة محققة أعلى معدل دوران للأسهم للشركات المشاركة) في آخر جلسات تعاملاته لعام 2018 عند (510.12) نقطة منخفضاً بنسبة (12.1%) عن مستواه في آخر جلسة لعام 2017 البالغ (580.54) نقطة، إنّ مؤشرات التداول في أسهم الشركات المساهمة لعام 2018 لم يكن بأفضل من عام 2017 وذلك نتيجة لتأثره بمجموعة من العوامل السلبية، منها عقد (80) شركة اجتماعات هيئاتها العامة خلال عام 2018، ولم تعقد (24) شركة اجتماعها السنوي، وإقرار (33) شركة منها فقط توزيع مقسوم الأرباح على المساهمين، وأدى ضعف الأداء التشغيلي لبعض الشركات أيضاً إلى تحقيق 25 شركة مساهمة عجزاً سنوياً وخسائر مالية، إذ انعكس ذلك الضعف على شكل زيادة المعروض من أسهمها وانخفاض أسعارها في التداول، فضلاً عن تجاوز بعض الشركات المدة القانونية للإفصاح السنوي، ومن ثمّ إيقاف تداول أسهمها وتوجّه أسعارها نحو الانخفاض، ثمّ انكماش مؤشراتها بفعل خروجها من التداول لأشهر عدة (إذا أُوقِفَت 35 شركة بسبب عدم تقديم الإفصاح السنوي و 17 شركة بسبب عدم تقديم الإفصاح الفصلي خلال عام 2018، فضلاً عن 4 شركات مصرفية تحت الوصاية). وأدى ضعف العلاقة لعدد من الشركات المساهمة مع مساهميها ومع المستثمرين المحتملين على جذب استثمارات جديدة وفي المحافظة على الاستثمارات القائمة.

إنّ عدم إقرار عدد من محفّزات الاستثمار مثل قواعد صناديق الاستثمار وإدارة المحافظ الاستثمارية وتعليمات شهادات الإيداع الدولي (Global Depository Receipts) للأسهم العراقية وتعليمات السماح للشركة المساهمة الراغبة في شراء نسب من أسهمها عند انخفاض أسعارها كان أحد الأسباب التي أدت إلى انخفاض مؤشر (ISX 60)، فضلاً عن غياب دور الحافظ الأمين (Global Custody) ودوره في جذب الاستثمارات الدولية إذ يُعدّ سوق العراق للأوراق المالية السوق الناشئة الوحيد في العالم الذي لم يبدأ الحافظ الأمين نشاطه فيها¹، فضلاً عن طبيعة هيكل الاقتصاد العراقي، وثقافة المجتمع الاقتصادية، وحجم استثماره في سوق الأوراق المالية، فجميعها عوامل ساعدت على انخفاض أداء سوق العراق للأوراق المالية.

بالمقابل فقد انخفض كُلاً من مؤشر (قيمة التداول، وعدد الأسهم المتداولة، وعدد الجلسات، وعدد الشركات المتداولة، وعدد العقود المنفّذة) بنسب (48.2%، 31.5%، 0.4%، 11.4%، 5%) على الترتيب لعام 2018، في حين ارتفع كُلاً من مؤشر (القيمة السوقية، وعدد الأسهم المدرجة، وعدد الشركات المدرجة) بنسب (5.9%، 5.1%، 3%) على الترتيب للعام نفسه.

¹ سوق العراق للأوراق المالية، التقرير السنوي لعام 2018، ص19.

1-2-1 التداول في السوق النظامي:

انخفض إجمالي عدد الأسهم المتداولة للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية إلى (376.8) مليار سهم في أثناء عام 2018، منخفضة بمعدل (67.6%) عن عام 2017 البالغ (631.4) مليار سهم، واحتلت شركات القطاع المصرفي المرتبة الأولى بواقع (333.5) مليار سهم منخفضة بمعدل (79.4%) عن عام 2017 البالغ (598.5) مليار سهم، في حين تراجع قيمة التداول للشركات كافة في أثناء عام 2018 إلى (232.6) مليار دينار، منخفضة بمعدل (66.3%) عن قيمتها لعام 2017 البالغة (386.9) مليار دينار، وشكلت قيمة التداول لشركات القطاع المصرفي منها (127.3) مليار دينار لعام 2018 التي انخفضت بمعدل (140.1%) عن قيمتها لعام 2017 والبالغة (305.8) مليار دينار.

وانخفض إجمالي عدد العقود المنقذة في أثناء عام 2018 إلى (87512.0) عقداً للقطاعات الاقتصادية كافة، منخفضاً بمعدل (8.5%) عن عام 2017 البالغ (94,994) عقداً، وقد بلغ عدد عقود القطاع المصرفي (33364.0) عقداً متصدراً المرتبة الأولى لعام 2018 عن بقية القطاعات المشاركة، ومنخفضاً بمعدل (40.5%) عن عام 2017 والبالغ (46,890) عقداً، وكما هو مبين في الجدول (3).

جدول (3)

عدد الأسهم وقيمة الأسهم المتداولة وعدد العقود والجلسات في السوق النظامي لعامي (2017-2018)

(مليون دينار، نسبة مئوية)

القطاعات	عدد الاسهم المتداولة (مليون سهم)			قيمة التداولات (مليون دينار)			عدد العقود المنقذة		
	2018	2017	معدل النمو %*	2018	2017	معدل النمو %*	2018	2017	معدل النمو %*
قطاع المصارف	333579.8	598565.6	-79.4	127372.7	305821.5	-140.1	33364.0	46890.0	-40.5
قطاع الاتصالات	2394.4	3120.2	-30.3	20374.9	17609.2	13.6	2635.0	3712.0	-40.9
قطاع التأمين	400.0	1358.5	-239.6	193.3	1030.4	-433.1	297.0	1625.0	-447.1
قطاع الاستثمار	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.0	1.0	0.0
قطاع الخدمات	3731.0	4830.1	-29.5	9046.0	8311.3	8.1	7563.0	9940.0	-31.4
قطاع الصناعة	34296.8	21505.3	37.3	54852.5	37869.0	31.0	30742.0	19821.0	35.5
قطاع الفنادق والسياحة	785.8	814.5	-3.7	12731.6	11269.1	11.5	5923.0	6215.0	-4.9
قطاع الزراعة	1618.0	1225.5	24.3	8109.8	4963.3	38.8	7006.0	6700.0	4.4
المجموع	376806.3	631420.1	-67.6	232681.1	386879.0	-66.3	87512.0	94994.0	-8.5
عدد الجلسات	238.0	239.0	-0.4	238.0	239.0	-0.4	238.0	239.0	-0.4

المصدر: التقرير السنوي لسوق العراق للأوراق المالية لعامي 2017 و 2018.

*معدل النمو السنوي بين عامي 2017 و 2018.

أما صافي الاستثمار الأجنبي في السوق النظامي فقد ارتفع في عام 2018 إلى (18766.9) مليون دينار في حين بلغ عام 2017 (5089.3-) مليون دينار، وكان الحجم الأكبر لصافي الاستثمار الأجنبي في قطاع الاتصالات، يليه قطاع الصناعة ثم قطاع الفنادق

والسياحة في حين كان هناك خروج كبير للمستثمرين غير العراقيين من قطاع المصارف وقطاع الزراعة على النحو الموضح في الجدول (4).

جدول (4)

صافي الاستثمار الأجنبي في السوق النظامي لعامي 2017 و 2018

قيمة تداول الاجانب (مليون دينار)						القطاعات
2018			2017			
صافي الاستثمار الاجنبي	بيع الاجانب	شراء الاجانب	صافي الاستثمار الاجنبي	بيع الاجانب	شراء الاجانب	
-2538.3	11844.4	9306.1	6014.2	20042.1	26056.3	قطاع المصارف
10000.9	805.6	10806.5	-4843	6608.7	1765.7	قطاع الاتصالات
32.7	0.1	32.8	314.6	26.3	340.9	قطاع التأمين
828.8	2617.1	3445.9	823.5	107.2	930.7	قطاع الخدمات
8808.5	11669.6	20478.1	-8902.3	19695	10792.7	قطاع الصناعة
1646	874.6	2520.6	1509.9	80.9	1590.8	قطاع الفنادق والسياحة
-11.7	12.9	1.2	-5.6	8.5	2.9	قطاع الزراعة
18766.9	27824.6	46591.5	-5089.3	46569.1	41479.8	المجموع

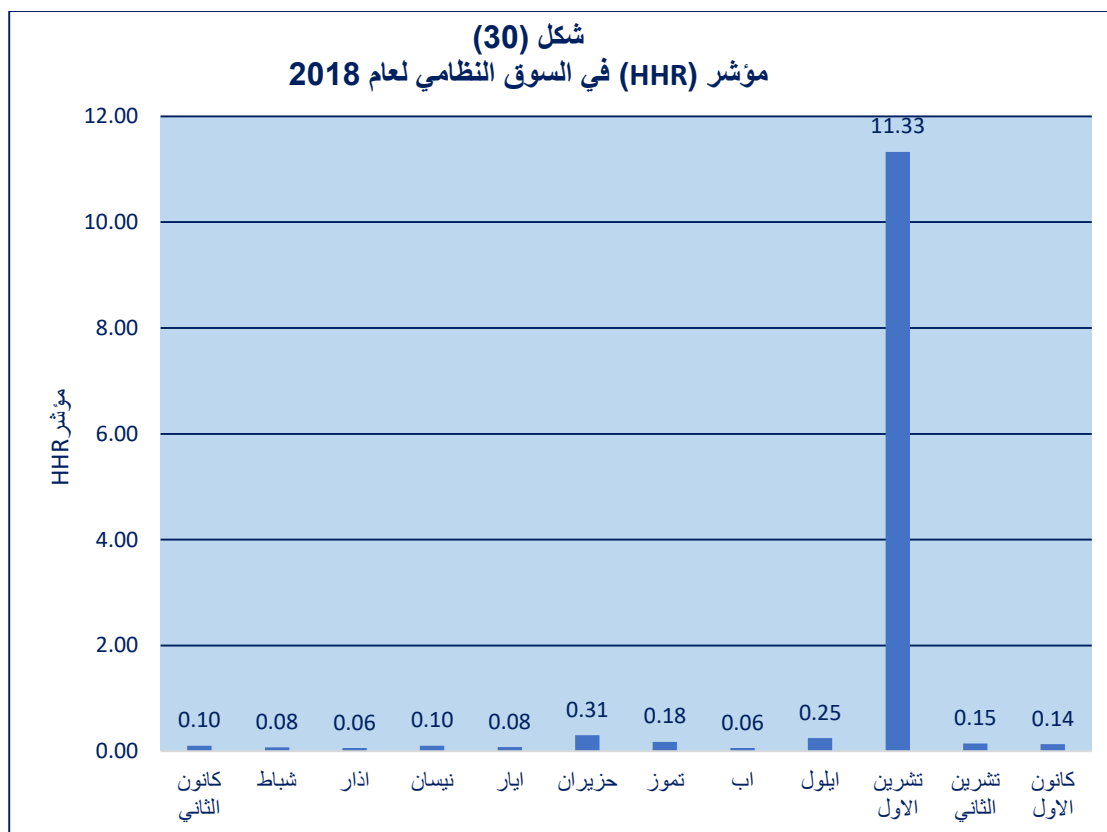
المصدر: التقرير السنوي لسوق العراق للأوراق المالية لعامي 2017 و 2018.

1-2-1-1 عمق ومرونة السوق النظامي:

يمكن قياس عمق ومرونة Depth and Resilience سوق العراق للأوراق المالية من خلال مؤشر هيو-هيل (Hui-Heubel Ratio HHR)¹، إذ تشير النتائج إلى أنّ سوق العراق للأوراق المالية عام 2018 قد شهد تذبذباً في عمق ومرونة السوق النظامي، فقد سجل مؤشر هيو-هيل (HHR) معدلاً مرتفعاً في شهر تشرين الأول مع عام 2018 وذلك نتيجة لانخفاض معدل دوران الأسهم لذلك الشهر إذ بلغ (0.009) مما أدى إلى ارتفاع مؤشر هيو-هيل (HHR) إلى (11.32) وبذلك فقد كان لانخفاض معدل الدوران الأثر في انخفاض مرونة وعمق السوق النظامي، أمّا سائر أشهر السنة فقد شهدت تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض في مؤشر هيو-هيل (HHR) لتسجل أدنى مستوى لها في شهر آب، وهو (0.062)، فضلاً عن أنّ جميع هذه الأشهر لم تصل إلى الواحد الصحيح، وهذا يعكس عمق ومرونة السوق النظامي في هذه الأشهر.

¹ يمكن من خلال مؤشر هيو - هيل (HHR) معرفة عمق ومرونة سوق الأسهم، إذ تشير القيم المنخفضة لهذا المؤشر إلى زيادة عمق ومرونة السوق، فيما تشير القيم العالية إلى انخفاض العمق والمرونة في السوق، ويمكن حسابها من خلال المعادلة الآتية:

$$HHR = \frac{\text{اعلى سعر} - \text{ادنى سعر} / \text{ادنى سعر}}{\text{قيمة التداول} / \text{القيمة السوقية}}$$



المصدر: البيانات الشهرية لسوق العراق للأوراق المالية لعام 2016 المنشورة على الموقع: www.isx-iq.net

2-2-1 التداول في السوق الثاني:

شهد عدد الأسهم المتداولة في السوق الثاني انخفاضاً في عام 2018 بنسبة (21.90%) إذ انخفض من (58.3) مليار سهم في عام 2017 إلى (45.5) مليار سهم عام 2018، فضلاً عن انخفاض قيمة التداول في عام 2018 بنسبة (54.45%)، إذ انخفضت من (51.3) مليار دينار في عام 2017 إلى (23.3) مليار دينار عام 2018، وقد كان للقطاع المصرفي الحصة الأكبر من حيث عدد الأسهم والقيمة المتداولة على الرغم من انخفاضها عن عام 2017. وقد شهد السوق الثاني دخول قطاع الاتصالات، بصفة قطاع جديد للاستثمار فيه، كما هو مبين في الجدول (5).

جدول (5)

عدد الأسهم وقيمة التداولات في السوق الثاني لعامي 2017 و 2018

القطاعات	عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)		قيمة التداول (مليون دينار)		معدل النمو*
	2018	2017	2018	2017	
قطاع المصارف	371060.20	470312.20	169304.10	43739.60	287.07
قطاع الاتصالات	2071.10	-	6046.9	-	
قطاع التأمين	162.80	300.00	80.00	126.00	-36.51
قطاع الاستثمار	29.30	768.10	20.00	173.80	-88.49
قطاع التحويل المالي	82390.00	112231.70	57397.20	77933.20	-26.35
قطاع الخدمات	106.00	24.00	912.80	14.20	6328.17
قطاع الصناعة	0.01	1.90	0.50	118.20	-99.58
قطاع الفنادق والسياحة	4.70	21.90	34.10	169.80	-79.92
المجموع	455824.50	583662.00	233795.80	513275.10	-54.45

المصدر: التقرير السنوي لسوق العراق للأوراق المالية لعامي 2017 و 2018.

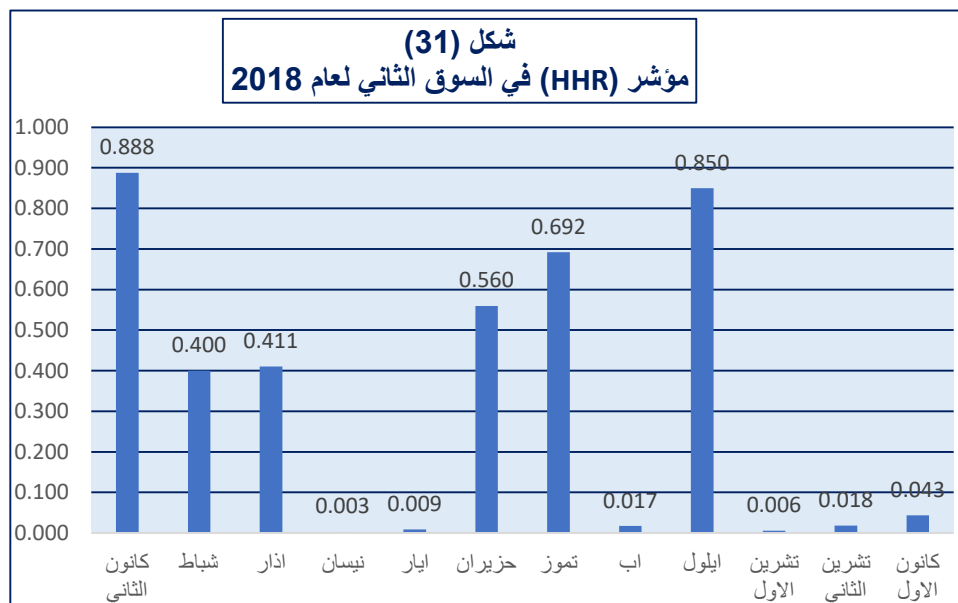
*معدل النمو السنوي بين عامي 2017 و 2018.

شهد عام 2018 ارتفاع عدد الأسهم المباعة من الأجانب عن الأسهم المشتراة في السوق الثاني مما يؤشر خروج للمستثمرين الأجانب منه، وبلغ عدد الأسهم المتداولة المشتراة من قبل غير العراقيين خلال عام 2018 (2.07) مليار سهم بقيمة تداول (6.04) مليار دينار نفذت بموجب (503) عقد تعود إلى (6) شركات متداولة من اصل (47) شركة مدرجة، مقابل (20.6) مليار سهم بقيمة تداول (20.6) مليار دينار في عام 2017 نفذت بموجب (12) عقد تعود إلى (2) شركة متداولة من أصل (29) شركة مدرجة في السوق، في حين سجل عدد الأسهم المتداولة المباعة من قبل غير العراقيين خلال عام 2018 (2.66) مليون سهم وبقيمة تداول (6.63) مليون دينار نفذت بموجب (530) عقداً تعود إلى (6) شركات متداولة من اصل (47) شركة مدرجة، مقابل (0.11) مليون سهم وبقيمة تداول (0.17) مليون دينار نفذت بموجب (2) عقد تعود إلى (2) شركة متداولة من أصل (29) شركة مدرجة.

1-2-2-1 عمق ومرونة السوق الثاني:

سجل مؤشر هيو-هيبيل (HHR) لقياس عمق ومرونة سوق الأسهم الثاني تذبذباً عام 2018 إلا أن جميع قيم المؤشر لم تصل إلى الواحد الصحيح، وقد سجل المؤشر أدنى حد له في شهر نيسان إذ بلغت قيمة المؤشر (0.003)، وذلك نتيجة لارتفاع معدل دوران الأسهم إلى (14.01)،

في حين كانت أعلى قيمة للمؤشر (0.888) لشهر كانون الثاني، مما يعكس عمق ومرونة السوق الثاني في سوق العراق للأوراق المالية لعام 2018، وعلى النحو المبين في الشكل (31)



المصدر: البيانات الشهرية لسوق العراق للأوراق المالية المنشورة على الموقع: www.isx-iq.net

مؤشرات السلامة المالية

2. مؤشرات السلامة المالية

2-1. مؤشر نسبة كفاية رأس المال:

يُعدّ مؤشر نسبة كفاية رأس المال من أهم المؤشرات التي تستخدم للتعرف على ملاءة المصرف وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة أو الإعسار، إذ كلما زاد رأس المال قلّت احتمالية العسر المالي، وترتفع تبعاً لذلك درجة ملاءته المالية، والعكس صحيح، لذلك أولى البنك المركزي العراقي عناية خاصة لتعزيز المراكز المالية للمصارف من طريق زيادة رؤوس أموالها، بوصفه خط الدفاع الأول لجعلها أكثر قدرة على تجاوز المخاطر المحتملة، وتم الاعتماد على معيار بازل II لقياس كفاية رأس المال.

ارتفعت نسبة كفاية رأس المال للجهاز المصرفي ككل من (181%) في عام 2017 إلى (285%) في 2018 وهي نسبة مرتفعة جداً تعكس قدرة وكفاءة الجهاز المصرفي على مجابهة المخاطر والمشاكل غير المتوقعة التي قد يتعرض لها، وحافظت المصارف على هذا المستوى المرتفع من الملاءة المالية نتيجة مكونات رأس المال والتي تكون أغلبها من الشريحة الأولى من رأس المال والمتكونة من رأس المال الأساسي.

أما فيما يخص نسبة كفاية رأس المال للمصارف الحكومية بحسب معيار بازل II فقد بلغت (43%) لعام 2018 مرتفعة بمعدل (13.2%) عن نسبتها في عام 2017 والتي سجلت (38%)، على النحو الموضح في الشكل (32)، وذلك بسبب انخفاض الموجودات المرجحة بالمخاطر داخل وخارج الميزانية، في المقابل زيادة رأس مال المصارف، وتعكس هذه النسبة المحسوبة كفاية وقدرة مالية جيدة للمصارف الحكومية تساعد على مواجهة المخاطر المحتملة، إذ إنّ هذه النسبة أكبر من النسبة المعيارية المحددة من قبل البنك المركزي العراقي والبالغة (12%).

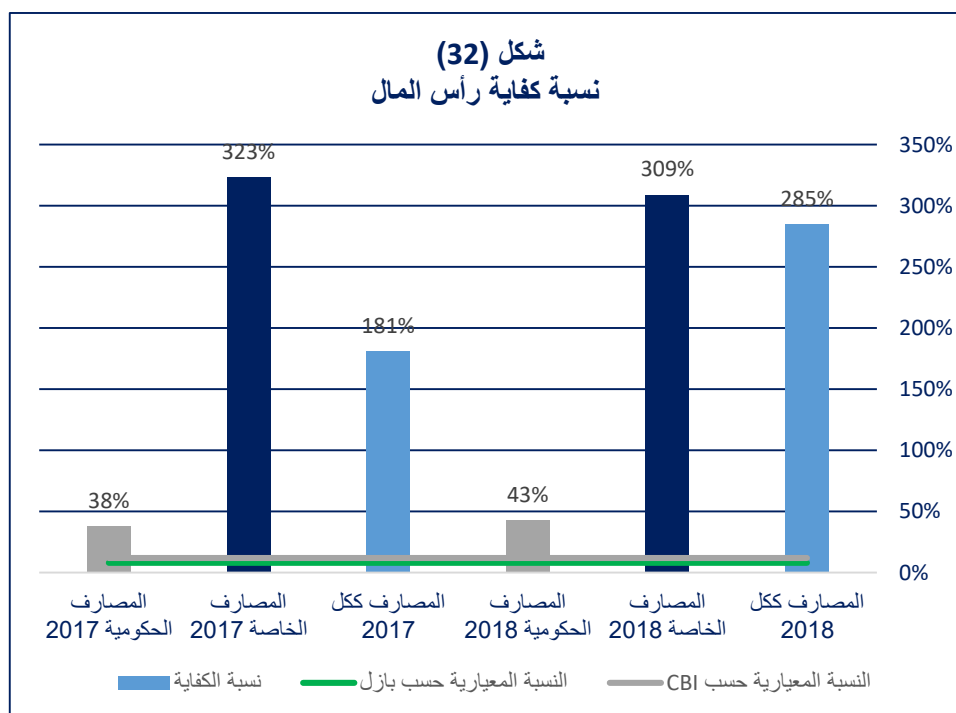
وإنّ نسبة كفاية رأس المال للمصارف الخاصة بحسب معيار بازل II قد بلغت (309%) في عام 2018 مسجّله انخفاضاً طفيفاً عن عام 2017 الذي بلغت فيه (323%)، أن هذه النسبة وعلى الرغم من انخفاضها القليل عن العام السابق فهي نسبة مرتفعة جداً تتجاوز كثيراً النسبة المحددة بحسب معايير بازل البالغة (8%)، وكذلك المحددة من قبل البنك المركزي العراقي البالغة (12%)، ويعود ذلك إلى أنّ عدد المصارف الخاصة مرتفع قياساً مع المصارف الحكومية، إذ تم افتتاح (3) مصارف خاصة في عام 2018، والأخيرة تكون نسب كفاية رأس مالها مرتفعة جداً

قياسًا بالمصارف العاملة القديمة العهد، إذ يكون رأس مالها عالٍ قياسًا بالموجودات المرجحة بالمخاطر فترتفع نسبة كفاية رأس المال لديها.

يُلاحظ وجود فجوة بين نسبة كفاية رأس المال لدى المصارف الحكومية والمصارف الخاصة لصالح الأخيرة، ويعكس هذا الفرق أنّ إجمالي رأس مال المصارف الخاصة مرتفع قياسًا مع المصارف الحكومية، وذلك يعود إلى ثلاثة عوامل:

الأول: إنّ عدد المصارف الخاصة أكثر من المصارف الحكومية، إذ يبلغ عدد الأولى (64) مصرف في حين أنّ عدد المصارف الحكومية (7) مصرف حتى عام 2018. العامل الثاني: ارتفاع رأس مال المصرف الخاص لاستجابته لتوجيهات البنك المركزي بزيادة رأس المال، وحدًا أدنى (250) مليار دينار.

العامل الثالث: وهو الأهم، ارتفاع حجم الموجودات المرجحة بالمخاطر للمصارف الحكومية، إذ إنّ نسبة مساهمة المصارف الحكومية في كل من الموجودات والائتمان النقدي والائتمان التعهدي والاستثمارات هي (77.1%) و(80.9%) و(68.9%) و(92.1%) لكل منها على الترتيب، أي: إنّ المصارف الحكومية على الرغم من انخفاض عددها فإنّ نشاطها المصرفي أكبر بكثير من نشاط المصارف الخاصة جميعًا، وذلك يرجع إلى قدم تأسيسها، فضلًا عن انتشار شبكة فروعها بصورة واسعة في جميع أنحاء العراق.



المصدر: البنك المركزي العراقي: دائرة مراقبة الصيرفة.

2-2. مؤشرات السيولة:

أدخلت بازل III إطارًا جديدًا لتنظيم السيولة إذ ركزت على رؤوس الأموال ذات الجودة العالية (الأسهم العادية)، يتألف المعيار الجديد للسيولة من نسبة تغطية السيولة (LCR) الأمر الذي يتطلب من المصارف أن تحتفظ بكمية كافية من الموجودات السائلة عالية الجودة تمكنها من مواجهة الحالات الضاغطة لمدة لا تقل عن (30) يومًا، وكذلك من نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)، الذي يُعد أداة رقابة بنوية في قياس مستوى السيولة.

جدول (6)
تطبيق نسب LCR و NSFR من قبل المصارف

النسبة	العام	2017	2018	2019
LCR		80%	90%	100%
NSFR		100%	100%	100%

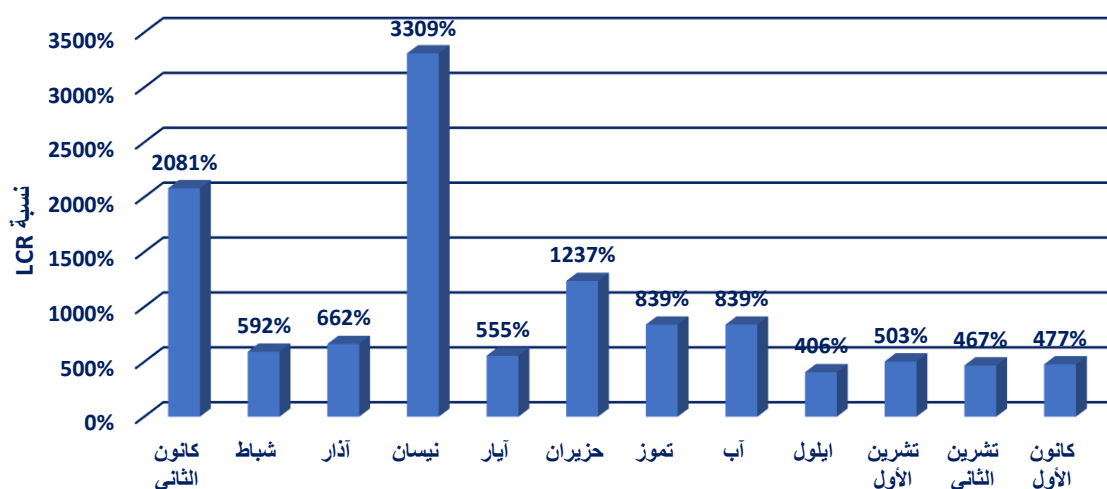
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة العمليات المالية وإدارة الدين.

2-2-1. نسبة تغطية السيولة LCR:

بدأ البنك المركزي العراقي بتطبيق LCR ابتداءً من عام 2017 بنسبة (80%)، وتتم بشكل تدريجي حتى تصل إلى (100%)، ويجب ألا تقل عن هذه النسبة، وعلى النحو الموضح في الجدول (6)، من أجل أن يكون المصرف قادرًا على ضمان تلبية التزاماته وحاجاته من السيولة لمدة (30) يوم، الأمر الذي يحول دون الوقوع في مشاكل إفسار مالي خلال الأجل القصير.

وحققت المصارف العاملة في العراق معدل سيولة عالية لنسبة LCR إذا لم ينخفض المعدل الشهري لهذه النسبة عن الحد الأدنى المقرر لها خلال عام 2018، وقد سجلت نسبة LCR أعلى معدل لها في شهر نيسان إذ بلغت (3309%) وذلك نتيجة ارتفاع LCR لبعض المصارف المؤسسة حديثًا، في حين كان أدنى معدل لنسبة LCR في شهر أيلول إذ بلغت (406%) وهي أعلى بكثير من الحد الأدنى لنسبة LCR والبالغ (100%)، نجحت المصارف العراقية في تطبيق نسبة تغطية السيولة LCR بصفة قطاع مصرفي كامل، أما بصفة مصارف منفردة فهناك بعض المصارف التي لم تستوفِ النسبة المطلوبة، في حين أن بعض المصارف بلغت نسبة عالية وصلت إلى حدود مرتفعة جدًا، وهذه نسب تعكس قدرتها على مواجهة السيولة خلال (30) يوم، ويوضح الشكل (33) المعدل الشهري لنسبة LCR للمصارف العاملة في العراق.

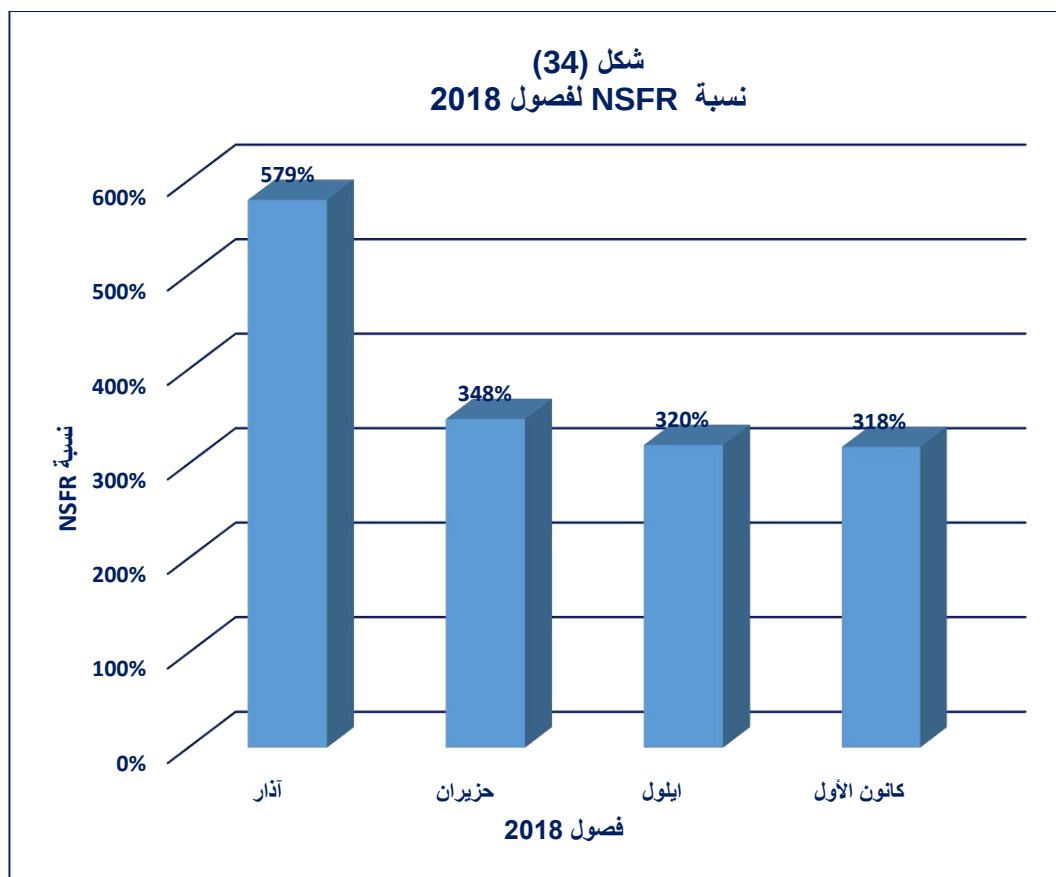
شكل (33)
نسبة LCR لأشهر عام 2018



المصدر: البنك المركزي العراقي: دائرة مراقبة الصيرفة.

2-2-2. نسبة التمويل المستقر المتاح NSFR:

هذه النسبة تعكس قدرة المصرف على توفير السيولة اللازمة لمواجهة التزاماته في الأجل المتوسط، وحددت لجنة بازل هذه النسبة بما لا تقل عن (100%)، التي تُمثّل مصادر التمويل لدى المصرف (الخصوم) نسبة إلى استخدامات هذه المصادر (الأصول). وحققت نسبة صافي التمويل المستقر للجهاز المصرفي في العراق نسبة عالية في جميع فصول عام 2018 بلغت (579%)، (348%)، (320%)، (318%) على الترتيب مرتفعة عن فصول عام 2017 بمعدل نمو بلغ (214.1%)، (93.9%)، (2.8%)، (10.1%) على الترتيب لكل فصل، وهي نسب مرتفعة قياساً بالنسبة المحددة من قبل لجنة بازل III، وهذا يشير إلى أنّ المصارف لديها تمويل متاح أكبر من التمويل المطلوب، أي: إنّ المصارف قادرة على تمويل جانب الأصول على وفق ما تُتيحه مصادر الأموال في جانب الخصوم، ويوضح الشكل (34) نسبة NSFR لفصول عام 2018.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة مراقبة الصيرفة.

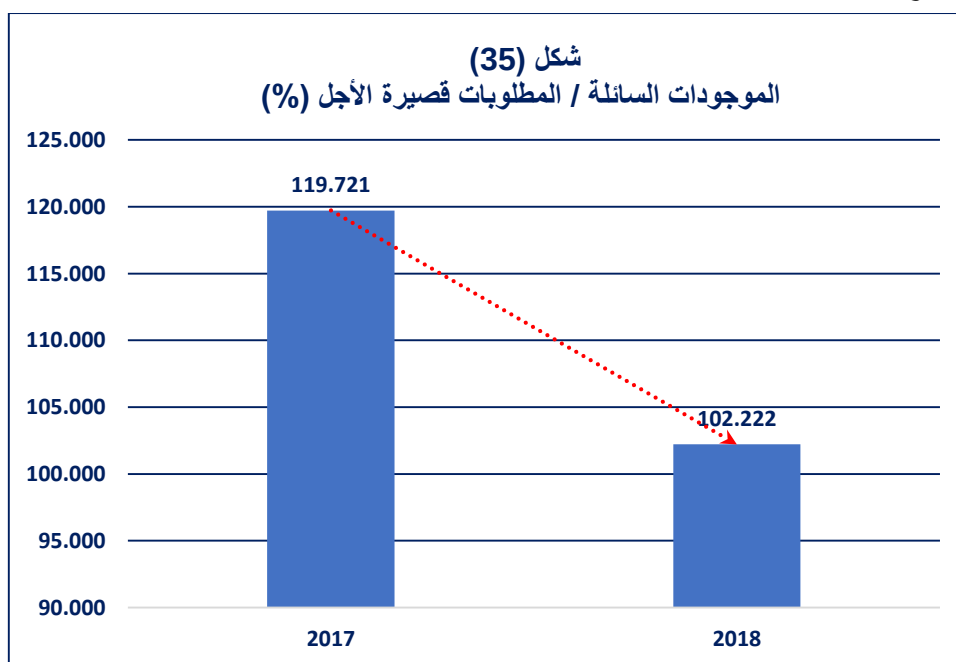
يتمتع الجهاز المصرفي بمناسيب سيولة عالية تفوق المحددة من قبل البنك المركزي العراقي، إذ إن امتلاك المصرف لمستوى ملائم من السيولة يُبقي التحدي كبيراً أمام إدارة المصارف؛ لأنه يكون أمام مفاضلة بين الربحية والسيولة، ففي حال انخفاض مناسيب السيولة يتعرض المصرف إلى مخاطر مالية كبيرة قد تؤدي إلى فشله (Bankruptcy)، من ناحية أخرى يمكن قياس مؤشرات السيولة وفقاً لأربعة مؤشرات هي الموجودات السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل، الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع، الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات والائتمان النقدي إلى الودائع، وباحتساب نسب هذه المؤشرات نجد أنّ الجهاز المصرفي يمتلك نسبة سيولة عالية تمنحه درعاً ومصدراً ضد الأزمات الناتجة عن السحوبات التي قد يتعرض لها، ومن ثم فإن درجة المخاطرة تكون أقل ما يمكن، ويستطيع أن يتجنبها من طريق الأرصدة السائلة المتوافرة لديه، وإن كانت تؤثر في هدف الربحية للمصارف، فضلاً عن ذلك فإنّ المصارف لها القدرة على التوسع في منح الائتمان المصرفي، وفقاً لما يأتي:

3-2-2. الموجودات السائلة / المطلوبات القصيرة الأجل¹ :

انخفضت نسبة مؤشر الموجودات السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل للجهاز المصرفي بصورة عامّة، إذ بلغت (102.2%) في عام 2018 مقارنة مع عام 2017 البالغة (119.7%)²، وهذا الانخفاض يعود إلى سببين:

الأول: هو إعادة احتساب الموجودات وفقاً لمعايير دولية جديدة، مما أدى إلى انخفاض قيمة الموجودات السائلة، ومن ثمّ انخفاض قيمة بسط النسبة في أعلاه.

الثاني: ارتفاع قيمة الودائع الجارية وذات الطبيعة الجارية من (47,839,010) مليون دينار عام 2017 إلى (55,464,737) مليون دينار عام 2018 وبمعدل نمو بلغ (15.9%)، إنّ هذا الانخفاض لا يُمثّل خطراً على الاستقرار المالي؛ لأنّ النسبة وعلى الرغم من انخفاضها تُعدّ مرتفعة عند مقارنتها بالنسبة المحددة، لذلك فهي تُمثّل متانة مالية كبيرة للمصارف كافة (الحكومية والخاصة)، لاحتفاظها بسيولة عالية لمواجهة سحبات المودعين ولتقديم القروض وتنعكس إيجابياً على الاستقرار المالي، إذ تضمن قدرة المصارف على الإيفاء بالتزاماتها من ودائع، فضلاً عن ضمان قدرتها على تقديم القروض للآخرين، في الوقت نفسه تقوم بتجنيبها اللجوء إلى البنك المركزي من أجل طلب السيولة، ويبين الشكل (35) هذه النسبة لعامي 2017 و 2018.



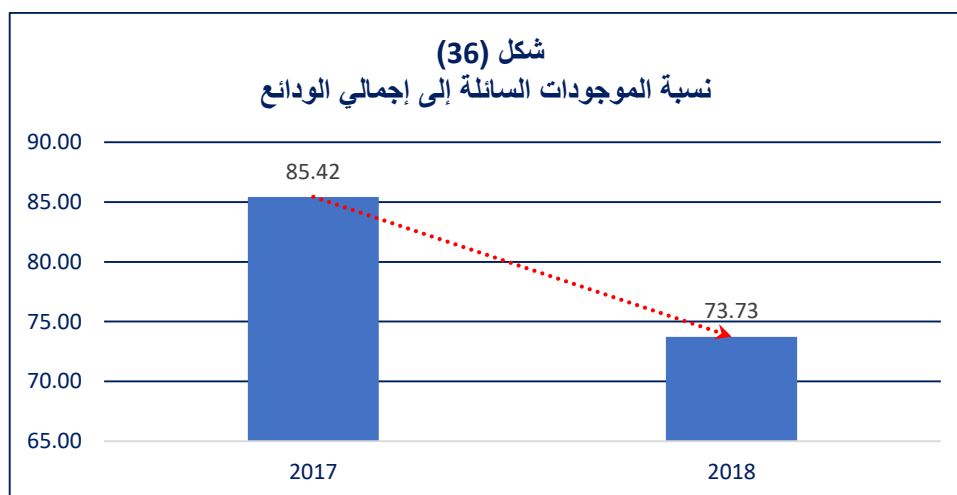
المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي <http://cbiraq.org>

¹ المطلوبات القصيرة الأجل تتضمن (الودائع الجارية والودائع ذات الطبيعة الجارية).

² حصل تغيّر في نسب الموجودات السائلة على المطلوبات قصيرة الأجل؛ وذلك بسبب إعادة احتساب الموجودات وفقاً لمعايير دولية جديدة وقد انخفضت هذه النسبة لعام 2017 من 214.1% إلى 119.7% نتيجة تطبيق المعايير الجديدة.

2-2-4. الموجودات السائلة / إجمالي الودائع:

يعبر هذا المؤشر عن مقدار ما يحتفظ به المصرف من أصول سائلة تشمل (نقد لدى البنك المركزي، فضلاً عن النقد في الصندوق، والأرصدة السائلة الأخرى)، ومدى استثمارها في منح القروض بمختلف أنواعها، وقد سجل الجهاز المصرفي بصورة عامة نسبة بلغت (73.73%) عام 2018 منخفضة بمعدل (13.7%) عن عام 2017 البالغة فيه (85.42%)¹، أي: إنّ الجهاز المصرفي من غير المحتمل أن يتعرض لمخاطر سيولة في الأجل القصير، إلا أنّ الاحتفاظ بهذه النسبة المرتفعة ينعكس سلباً على العائد والربحية، إذ إنّ هدف السيولة سيتعارض مع هدف الربحية؛ وذلك لعدم توظيف هذه الأموال السائلة في استثمارات يمكن أن تدرّ على المصرف عوائد مالية كبيرة، ومن ثمّ فإنّ انخفاضها يعكس توجّهاً واضحاً نحو توظيف الأموال القابلة للإقراض (Loanable Funds)، ويعكس الشكل (36) نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع للقطاع المصرفي.



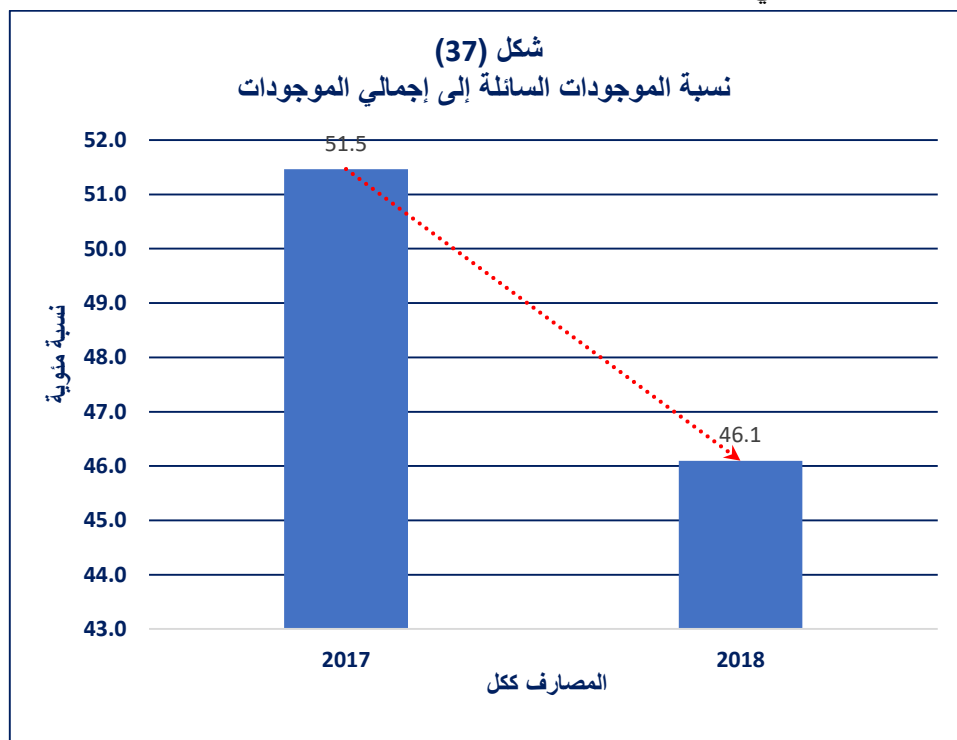
المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي <http://cbiraq.org>

2-2-5. الموجودات السائلة / إجمالي الموجودات:

توضح هذه النسبة مدى احتفاظ المصرف بأصول تامة السيولة لمواجهة سحبات المودعين، وقياسها نسبة إلى إجمالي الموجودات لدى المصرف، انخفضت نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات لدى الجهاز المصرفي بصورة عامة من (51.5%) عام 2017 إلى (46.1%) في عام 2018، وعلى الرغم من انخفاضها فهي نسبة مرتفعة، وهذا يعكس الاتجاه التحوطي للجهاز المصرفي في ظل ارتفاع درجة

¹ نتيجة إعادة احتساب الموجودات وفقاً لمعايير دولية جديدة ابتداءً من كانون الثاني 2012، فقد تغيرت قيمة جميع النسب المرتبطة بها.

المخاطرة في البلد* Country Risk ، ولكتّها في الوقت نفسه تُعدُّ نسبة منخفضة قياساً بالمؤشرين السابقين، ويبيّن الشكل (37) نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات للمصارف العاملة في العراق.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

2-2-6. الائتمان النقدي / الودائع:

حدّد البنك المركزي العراقي نسبة الائتمان النقدي إلى الودائع بنسبة لا تتجاوز (70%)، انخفضت نسبة الائتمان النقدي إلى الودائع لدى الجهاز المصرفي بصورة عامة إلى (50%) في عام 2018 وهي ضمن النسبة المعيارية المحددة من قبل البنك المركزي العراقي، التي تعكس قدرة المصارف على توظيف الأموال المتاحة لديها والمتأتية من الودائع لتلبية الطلب على القروض والسلف، منخفضة عن عام 2017 والبالغة (56.6%) وذلك نتيجة لنمو الودائع بمعدل (14.68%) في عام 2018 من ناحية ونمو الائتمان النقدي بمعدل أقل من معدل نمو الودائع إذ بلغ (1%).

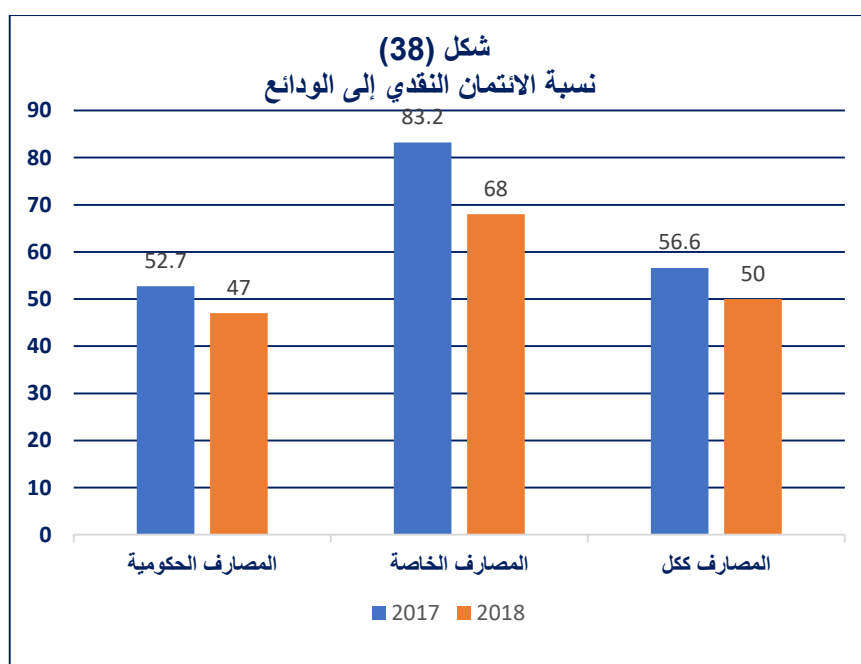
وبلغت النسبة نفسها لدى المصارف الحكومية (47%) في عام 2018 منخفضة بمعدل (11.3%-) عن عام 2017 البالغة (53%)، وذلك نتيجة لنمو ودائع المصارف الحكومية بمعدل (13%) من ناحية، ونمو الائتمان النقدي بمعدل (1%) من ناحية أخرى، ومن ثمّ انخفاض نسبة الائتمان النقدي إلى الودائع، ويُلاحظ أنّ معدل ارتفاع الودائع أكبر من معدل ارتفاع الائتمان النقدي،

*درجة المخاطر في العراق: نظراً إلى الأوضاع الاقتصادية والأمنية فإن درجة المخاطر في العراق تكون مرتفعة، ومن ثمّ يستوجب درجة كبيرة من التحوط.

وهذا يشير إلى احتفاظ المصارف الحكومية بسيولة فائضة قابلة للتوظيف دون المساس بالنسبة المعيارية المذكورة وعدم تحملها مخاطر إضافية.

أما على صعيد **المصارف الخاصة** فبلغت النسبة (68%) في عام 2018 وهي منخفضة عن عام 2017، البالغة (83.2%)، أن المصارف الخاصة متقدمة على المصارف الحكومية باستثمار ودائعها، وتحتفظ المصارف الحكومية بسيولة أكثر من المقرر وتقوم بتوظيف منخفض للودائع.

أن الذي يشجع المصارف على التوظيف المنخفض للودائع هو منحها أسعار فائدة منخفضة على الودائع مقابل القروض وهذا يتجسد في معدل هامش الفائدة الدائنة والمدينة (Spread) لدى الجهاز المصرفي التجاري العراقي، إذ بلغ (7.12%) بالدينار العراقية في عام 2018، وبلغ هامش الفائدة بالعملة الأجنبية (8.19%) للعام نفسه، في حين أن معدل هامش الفائدة المحدد والمعيارية هو (3%).



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي <http://cbiraq.org>

7-2-2. فجوة التمويل (فجوة الائتمان):

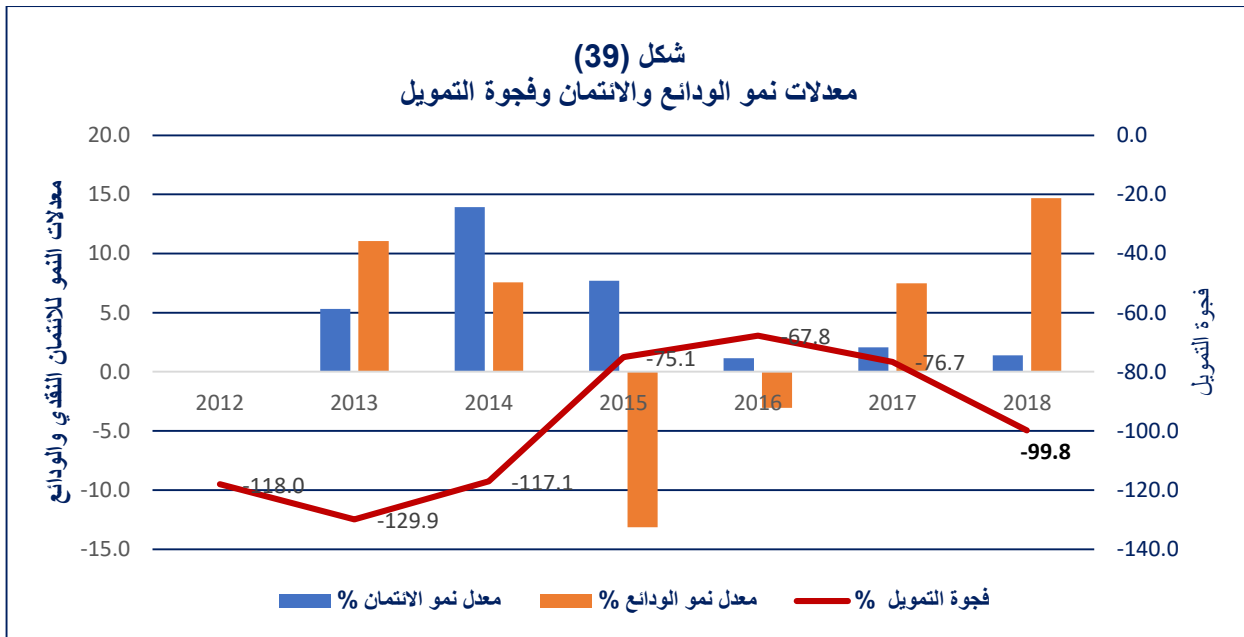
يُقصد بفجوة الائتمان الفرق بين الائتمان النقدي والودائع إلى الائتمان النقدي¹، وقد توسعت هذه الفجوة في عام 2018 بنسبة (30.2%) مقارنة مع عام 2017، إذ بلغت الفجوة في عام

¹ أنظر في ذلك:

- <http://www.albayan.ae/economy/capital-markets/2016-08-22-1.2700768>

- مصرف قطر المركزي، تقرير الاستقرار المالي لعام 2014، ص 78.

2018 ما نسبته (99.8-%) ، ويعود ذلك إلى ارتفاع معدل نمو الودائع بنسبة أكبر من معدل نمو الائتمان النقدي، إذ بلغ نمو الودائع في عام 2018 (14.7%) وقيمة (76) ترليون دينار عن عام 2017، في حين نما الائتمان النقدي بمعدل (1.41%) وقيمة (38.4) ترليون دينار في عام 2018 مرتفعاً عن عام 2017 الذي بلغ حجم الائتمان النقدي فيه (37.9) ترليون دينار، أدى ذلك إلى اتساع الفجوة، إنّ ارتفاع الفجوة بين عامي 2018 و2017 يفسر انخفاض الطلب على القروض والسلف بسبب فرض المصارف أسعاراً فائدة مرتفعة، فضلاً عن فرض شروط ائتمان غير ميسرة، إنّ لفجوة مغطاة بأكثر من قيمتها بكثير من الودائع، مما يستوجب من المصارف مراقبة مستويات السيولة والإقراض لديها، وخلق نمو متوازن بين الطلب على القروض واستقطاب ودائع جديدة، أي إدارة حكيمة للموجودات والمطلوبات وبالمحصلة انخفاض المخاطر التي قد يتعرض لها الجهاز المصرفي، إنّ ارتفاع الفجوة معناه أنّ المخاطر التي تتعلق بالثقة بالجهاز المصرفي منخفضة، ويبيّن الشكل (39) العلاقة بين معدلات نمو الائتمان النقدي والودائع من ناحية وفجوة التمويل من ناحية أخرى.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي <http://cbiraq.org>

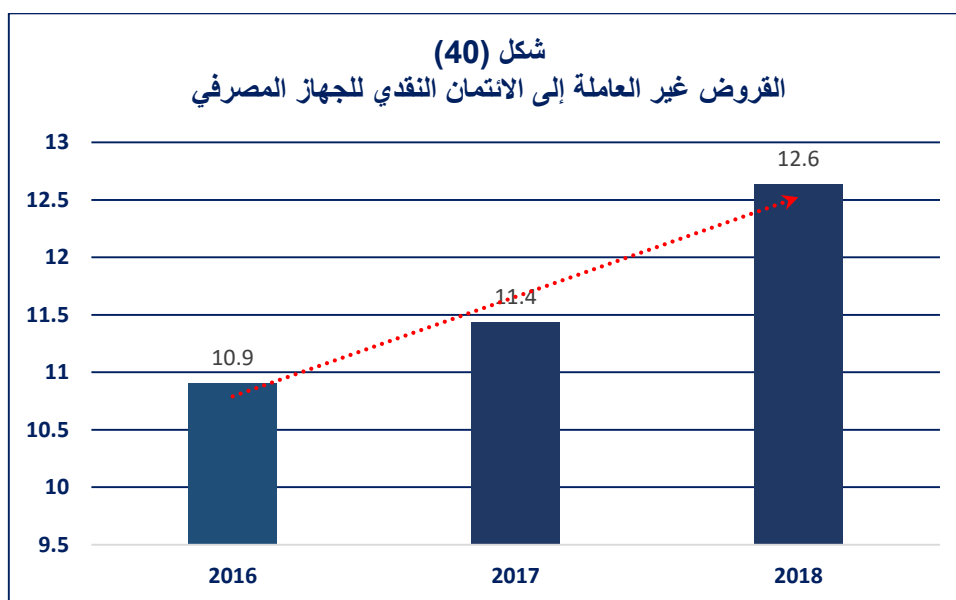
3-2. مؤشرات جودة الموجودات:

تشكّل جودة ونوعية الموجودات حجر الأساس لمستوى مصداقية معدلات رأس المال، لكون معظم مخاطر الإعسار المالي في المؤسسات المالية تنجم غالباً من طريق نوعية الموجودات أو مصاعب تحويلها إلى سيولة عند الحاجة إليها.

2-3-1. نسبة القروض غير العاملة / إجمالي الائتمان النقدي:

سجلت القروض غير العاملة لدى المصارف العراقية (4.8) ترليون دينار في عام 2018 مرتفعةً بمعدل نمو (12%) عن عام 2017 الذي بلغت فيه (4.3) ترليون دينار، مما أدى إلى ارتفاع نسبة القروض غير العاملة إلى الائتمان النقدي من (11.4%) في عام 2017 إلى (12.6%) في عام 2018 وذلك يؤثر في مؤشر الاستقرار المالي في العراق، إذ تُعدُّ نسبة الديون غير العاملة أحد المتغيرات الداخلة في احتسابه.

وتوزعت القروض غير العاملة لعام 2018 بواقع (3.3) ترليون دينار للمصارف الحكومية وبنسبة (11%) من الائتمان النقدي و(1.5) ترليون دينار للمصارف الخاصة وبنسبة (21%) من الائتمان النقدي، وهذا يشير إلى أنَّ المصارف الخاصة أكثر عرضة لمخاطر عدم التسديد مقارنة بالمصارف الحكومية، نظرًا لارتفاع نسبة قروضها غير العاملة إلى الائتمان النقدي مقارنة بالمصارف الحكومية، وعلى النحو المبين في الشكل (40).



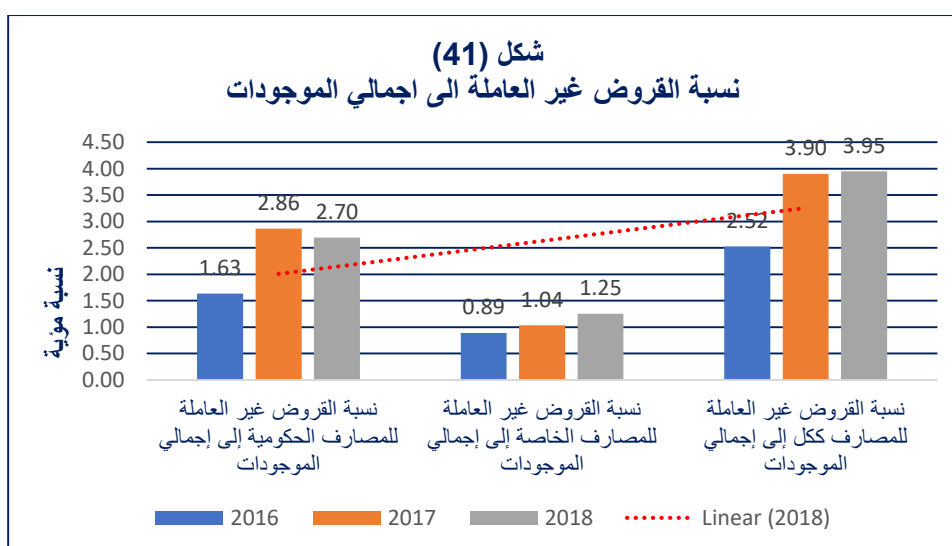
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

2-3-2. نسبة القروض غير العاملة / إجمالي الموجودات:

ارتفعت نسبة القروض غير العاملة (الديون المشكوك في تحصيلها) إلى إجمالي الموجودات لدى الجهاز المصرفي بصورة عامّة خلال عام 2018، إذ بلغت النسبة (3.95%) مقابل (3.90%)¹ عام 2017، بمعدل ارتفاع (1.2%)، أن هذه النسبة تعكس ضخامة موجودات الجهاز المصرفي على الرغم من ارتفاعها في عام 2018، وقد ارتفعت هذه النسبة نتيجة لارتفاع

¹ بالنسبة لعام 2017 فقد تم اعتماد بيانات إجمالي الموجودات من الموقع الإحصائي للبنك المركزي العراقي بسبب إجراء تعديلات عليها وفقاً لمعايير جديدة أما عام 2018 فقد تم اعتماده من النشرة الإحصائية.

حجم الديون غير العاملة من (4.3) ترليون دينار عام 2017 إلى (4.8) ترليون دينار عام 2018، إلا أنها وعلى الرغم من ارتفاعها فهي تعكس موقفاً جيداً وسليماً للمصارف العاملة في العراق من ناحية حجم الموجودات في عام 2018، إذ تشير الأدبيات والتجارب الدولية إلى أن تجاوز هذه النسبة (10%) يُنذر بأزمة مصرفية متوقعة بحسب الأدبيات والتجارب الدولية، ولكن في العراق ما تزال هذه النسبة ضمن المعايير المقبولة وأن تخفيضها يكون أفضل ويعكس أداءً جيداً للمصارف، وفي ما يخص **المصارف الحكومية** فقد انخفضت نسبة ديونها المتعثرة إلى إجمالي الموجودات من (2.86%) عام 2017 إلى (2.70%) في عام 2018 وذلك نتيجة لارتفاع حجم إجمالي الموجودات بمعدل نمو (10.7%) وهو أعلى من معدل نمو الديون المتعثرة للمصارف الحكومية والبالغ (4.2%)، في حين سجلت المصارف الخاصة ارتفاعاً في نسبة ديونها المتعثرة إلى إجمالي الموجودات نتيجة لنمو ديونها المتعثرة بمعدل (33.7%) وهو معدل نمو يفوق معدل نمو الموجودات المذكور آنفاً، وعلى النحو الموضح في الشكل (41).

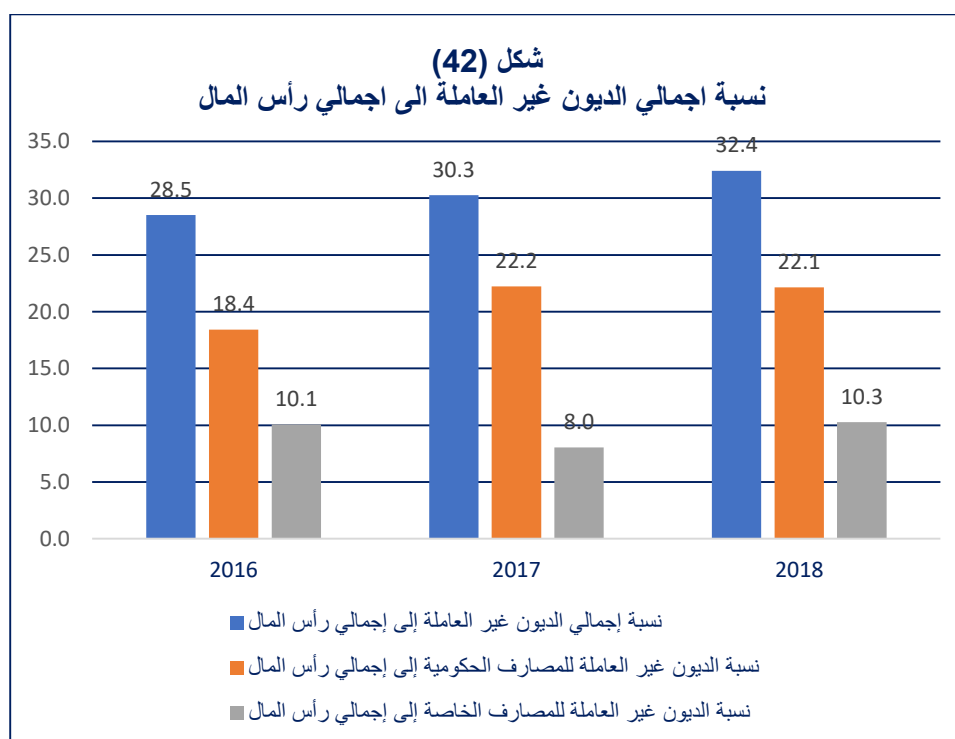


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

2-3-3. نسبة القروض غير العاملة / رأس المال:

إن ارتفاع نسبة القروض غير العاملة إلى رأس المال يعطي إشارة واضحة عن خطورة في المؤسسات المصرفية ومن ثم يؤثر في مؤشر الاستقرار المالي في العراق، وهو ما ظهر جلياً لدى المصارف الحكومية نتيجة ضخامة حجم قروضها وضآلة حجم رؤوس أموالها، لكن تفاقم تلك النسبة في ميزانيات المصارف قد أعطى دلالة على وجود مخاطر مالية فيها بشكل لا يقبل الشك، ما يستدعي من الجهات الرقابية إيلاء هذا الأمر قدرًا عاليًا من الأهمية لتفادي أية حالة تعثر محتملة قد تحصل مستقبلاً.

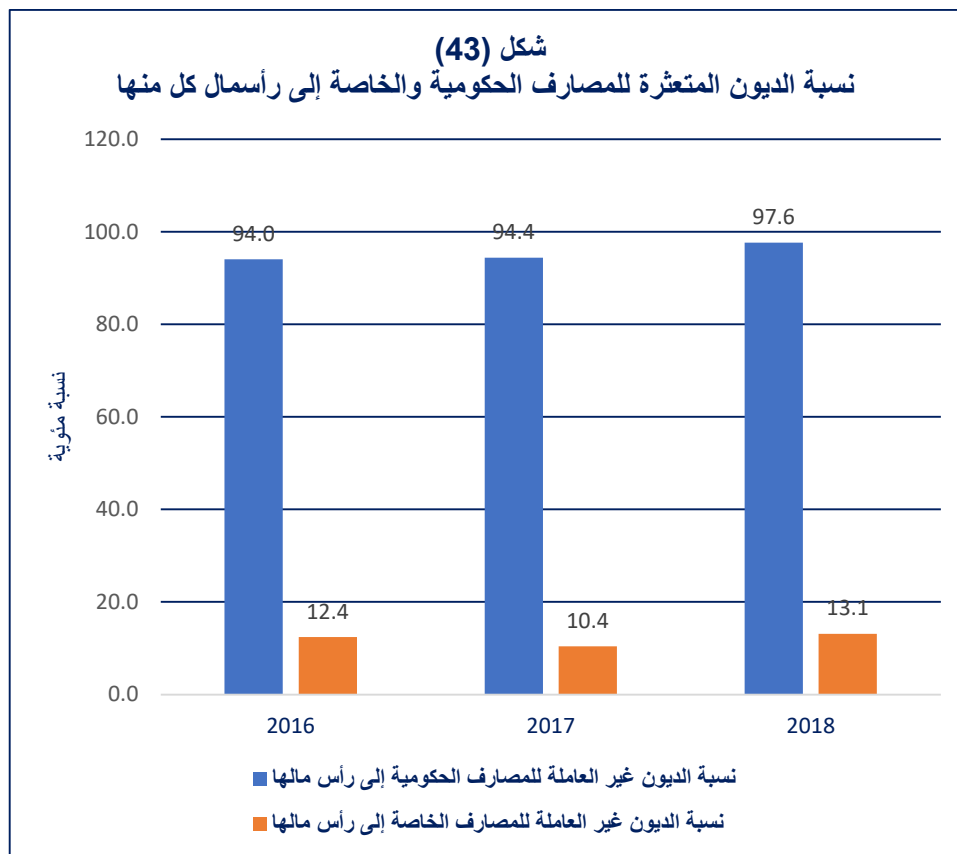
وارتفعت نسبة القروض غير العاملة إلى رأس المال عام 2018 إلى (32.4%) مقارنة بالنسبة ذاتها عام 2017 البالغة (30.3%) بالنسبة لإجمالي المصارف، نتيجة ارتفاع الديون غير العاملة للمصارف الحكومية والخاصة، ويبيّن الشكل (42) نسبة مساهمة الديون المتعثرة للقطاع المصرفي الحكومي والقطاع المصرفي الخاص إلى إجمالي رأس المال للقطاع المصرفي بصورة عامّة، وقد بلغت هذه النسبة في عام 2018 (22.1%) للمصارف الحكومية و(10.3%) للمصارف الخاصة، وذلك نتيجة لانخفاض رؤوس أموال المصارف الحكومية مقارنة مع المصارف الخاصة.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

أمّا نسبة الديون غير العاملة لكلّ من المصارف الحكومية والمصارف الخاصة إلى إجمالي رأس مال كلّ منها على حدة فقد بيّنت أنّ نسبة الديون غير العاملة للمصارف الحكومية إلى رأس مالها هي (94.0%) و(94.4%) و(97.6%) للسنوات 2016 و2017 و2018 على الترتيب وهي نسبة عالية جدًا بسبب انخفاض حجم رؤوس أموال المصارف الحكومية؛ نتيجة عدم استجابتها معظمها لمتطلبات زيادة رأس المال إلى (250) مليار دينار، إذ إنّ إجمالي رؤوس أموال المصارف الحكومية عام 2018 بلغ (3,401,600) مليون دينار فقط، إلّا أنّ ذلك قد لا يشكّل خطرًا على الجهاز المصرفي؛ لكون هذه المصارف مضمونة من وزارة المالية العراقية، لكن هذا لا يمنع إيجاد السبل المناسبة لتخفيض هذه النسبة تحوطًا من المخاطر المحتملة.

أما المصارف الخاصة فقد بلغت نسبة ديونها المتعثرة إلى إجمالي رأسمالها (12.4%) و(10.4%) و(13.1%) للسنوات 2016 و 2017 و 2018، على الترتيب، وعلى النحو المبين في الشكل (43).

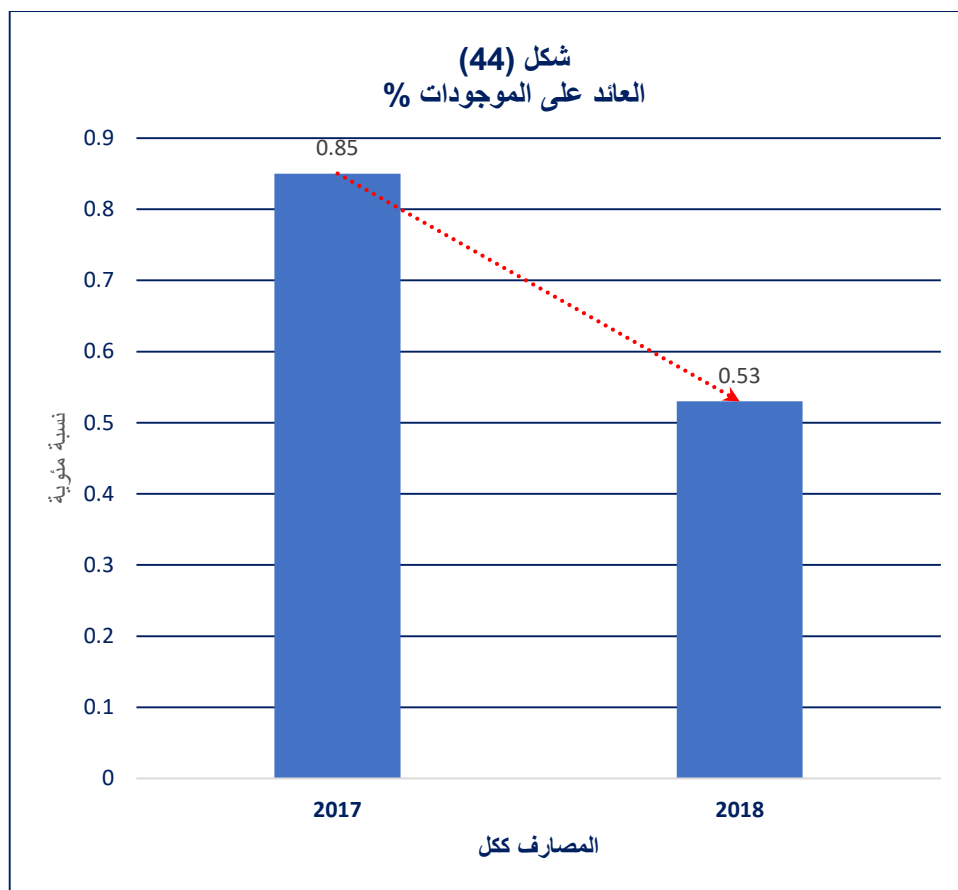


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

4-2. مؤشرات الإيرادات والربحية:

2-4-1. نسبة العائد على الموجودات:

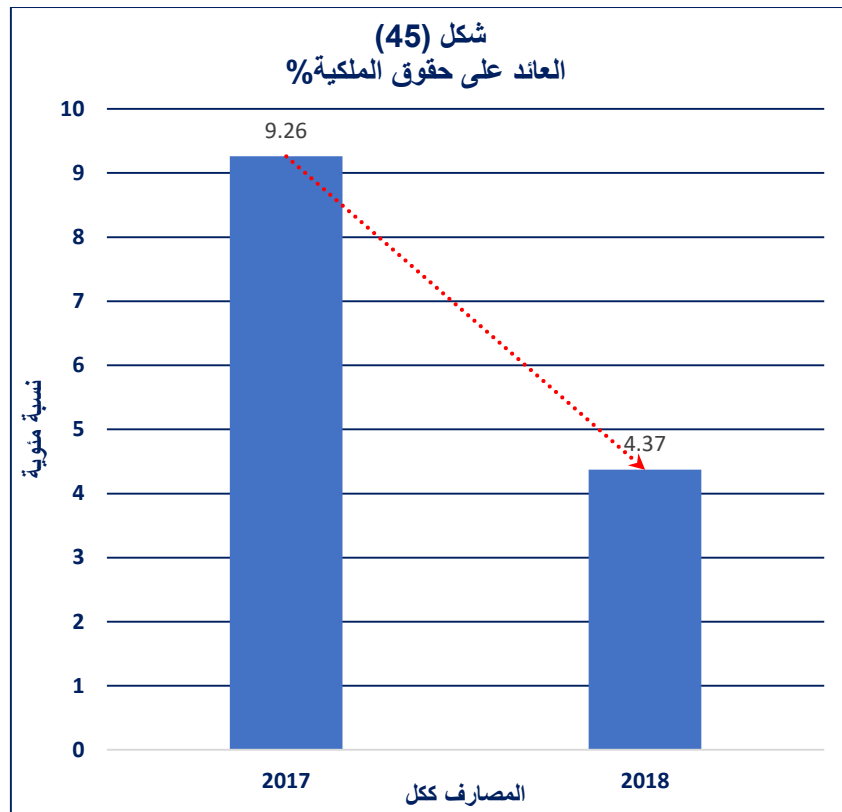
انخفضت نسبة العائد على الموجودات إلى (0.53%) في عام 2018 مقارنةً مع نسبتها البالغة (0.85%) في نهاية عام 2017 فيما يخص المصارف بصورة عامة، وذلك نتيجة لانخفاض أرباح المصارف إذ انخفض صافي الدخل الذي يحمل الفائدة من (1,529,018) مليون دينار عام 2017 إلى (1,319,451) مليون دينار عام 2018 وبمعدل انخفاض بلغ (13.7%) وانخفض كذلك الدخل الذي لا يحمل فائدة من (1,141,626) مليون دينار في عام 2017 إلى (934,509) مليون دينار في عام 2018 وبمعدل (18.1%-)، فضلاً عن نمو الموجودات بمعدل (10.7%)، ويبين الشكل (44) نسبة العائد إلى الموجودات.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

2-4-2. نسبة العائد على حقوق المالكين:

انخفضت نسبة العائد على حقوق المالكين نهاية عام 2018 إلى (4.37%) بالمقارنة مع عام 2017 التي بلغت النسبة فيها (9.2%) وللمصارف كافة الحكومية والخاصة، وتعكس هذه النسبة معدل العائد الذي يحصل عليه المستثمرون أصحاب رأس المال في المؤسسة المالية وكفاءة المؤسسة ومدى نجاحها في توليد الأرباح من كل وحدة من حقوق المالكين، والأسباب الرئيسة لانخفاض هذه النسبة هي انخفاض قيمة الدخل وارتفاع قيمة الموجودات، وعلى النحو المبين في الفقرة السابقة، وعلى النحو المبين في الشكل (45).



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

قياس المؤشر التجميعي للاستقرار

المصرفي في العراق

3. قياس المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق

تزايد الاهتمام بقياس المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي من قبل كثير من البنوك المركزية في العالم بوصفه يعطي صورة أفضل عن سلامة وأداء الجهاز المصرفي بدلاً من الاعتماد على مؤشرات منفردة، ولا سيما بعد الأزمات والتقلبات التي شهدتها العالم سواء كانت على مستوى الاقتصاد أو السياسة التي لها تأثير في الاستقرار المصرفي، ولأنّ الأخير من غير الممكن قياسه وتقييمه على أساس مؤشر واحد فقط دون الأخذ بمزيد من الاعتبار المؤشرات الأخرى العاكسة لحالة أداء الجهاز المصرفي، تمّ بناء المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق على أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال، من خلال الاعتماد على مجموعة من النسب المالية الملائمة لطبيعة الجهاز المصرفي العراقي، وأنّ هذه النسب تتمثل في كفاية رأس المال، والسيولة، والربحية، وجودة الموجودات، ومخاطر الصرف الأجنبي والتركزات المصرفية الموضحة تفصيلها في الجدول (7)، إذ إنّ هذه المؤشرات تعكس مدى سلامة الجهاز المصرفي العراقي فضلاً عن تحليل مستوى المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي بصورة عامّة.

إنّ بعض المؤشرات من المتوقع أن ترتبط بعلاقة طردية مع المؤشر التجميعي (كفاية رأس المال، الربحية، جودة السيولة والتركزات المصرفية)، في حين أنّ المؤشرات الأخرى سيكون لها علاقة عكسية مع مؤشر الاستقرار المالي (جودة الموجودات ومخاطر الصرف الأجنبي).

جدول (7)

مؤشرات قياس المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق

نوع العلاقة	الأوزان Weights	المتغيرات Variables	المؤشر الفرعي* Sub - Indices
+	0.166	رأس المال الأساس + رأس المال المساند / الموجودات المرجحة بالمخاطر داخل الميزانية + الموجودات المرجحة بالمخاطر خارج الميزانية	كفاية رأس المال
-	0.166	القروض المتعثرة / رأس المال	جودة الموجودات
	0.166	القروض المتعثرة / إجمالي القروض	
+	0.166	العائد / الموجودات	الربحية
	0.166	العائد / حقوق الملكية	
+	0.166	الموجودات السائلة / إجمالي الموجودات	جودة السيولة
	0.166	الموجودات السائلة / المطلوبات القصيرة الأجل	
-	0.166	صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية / رأس المال	مخاطر الصرف الأجنبي
	0.166	المطلوبات بالعملة الأجنبية / إجمالي المطلوبات	
+	0.166	ودائع الحكومة المركزية والمؤسسات العامة / إجمالي الودائع	التركزات المصرفية
	0.166	القروض للحكومة المركزية والمؤسسات العامة / إجمالي القروض	

إطار (1): خطوات قياس المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق

ان **المؤشر التجميعي** هو مؤشر مركب ويتم حسابه وفقاً للخطوات الآتية:

1- تحويل بيانات المتغيرات إلى قيم معيارية Standardization¹ بواسطة المعادلة الآتية:

$$Z = \frac{A - \text{Min}}{\text{S.D.}}$$

إذ إن:

A: القيم الحقيقية لبيانات المؤشر الفرعي.

Min: تمثل القيمة الصغرى للبيانات.

S.D: تمثل الانحراف المعياري للبيانات.

Z: تمثل القيمة المعيارية للمتغير.

وتتراوح قيمة المؤشر ما بين (0 - ∞)، كلما كانت القيمة قريبة من الصفر فهو دلالة على أن الاستقرار المصرفي يواجه مخاطر بدرجة أكبر من الاستقرار، في حين كلما ابتعدت القيمة من الصفر فهو دلالة على أن المؤشر التجميعي مستقر وحجم مخاطر أقل.

2- **تحديد الأوزان:** تم تحديد أوزان متساوية (أن جميع المتغيرات الفرعية لها أهمية متساوية) للمتغيرات الخاصة بالمؤشرات المذكورة في الجدول (11)، وهناك طرائق أخر لمنح الأوزان مثل²:

- تقديرات الخبراء (Expert Judgment)

- تحليل العناصر الأساسية (Principal Components Analysis)

- التحليل العاملي (Factor Analysis)

3- **جمع القيم المعيارية الموزونة** للحصول على قيم المؤشرات الفرعية.

4- **حساب المتوسط للمؤشرات الفرعية** للحصول على المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي تم من طريق حساب المتوسط للمؤشرات الفرعية وبحسب المعادلة الآتية:

$$BSI = \frac{\sum^1 Z1 + \sum^2 Z2 + \sum^2 Z3 + \sum^2 Z4 + \sum^3 Z5 + \sum^2 Z6}{N}$$

إذ أن:

BSI: المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي Banking Stability Index.

Z₁-Z₆: قيم المؤشرات الفرعية Sub-Index.

N: تمثل عدد المتغيرات والبالغة (11) متغير.

(1) يوجد عدد من الطرائق في تحويل البيانات إلى قيم معيارية Standardization ولكل طريقة ميزاتها وعيوبها، ولكن

استعمال الطريقة المذكورة في أعلاه تُعد من أفضل الطرائق استناداً إلى Rabi Mishra and others ، للمزيد ينظر:

- Rabi Mishra, Puneet Verma, and Sanket Bose (2015), Operationalising Financial Inclusion Index as a Policy Lever: Uttar Pradesh (in India)- A Case Study, Journal of Mathematics and Statistical Science, Vol. 1, Issue 4, pp 149-165

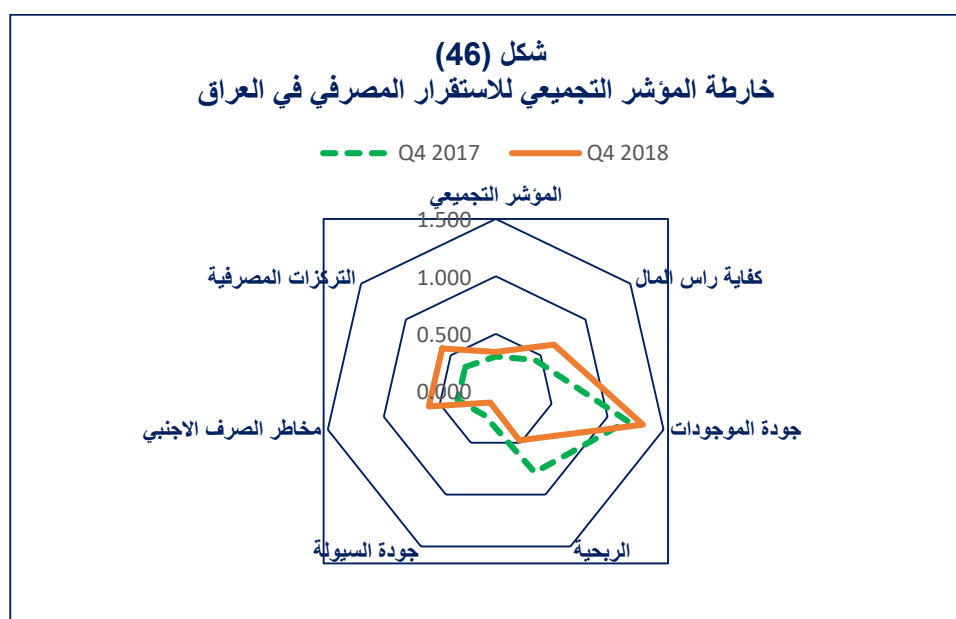
2- OECD, (2008), Handbook on Constructing Composite Indicators Methodology and User Guide, Organization for Economic Co-Operation and Development, pp31-33. Available at:

www.oecd.org/publishing/corrigenda

3-1. اتجاهات الاستقرار المصرفي في العراق:

3-1-1. خارطة الاستقرار المصرفي:

إنَّ خارطة الاستقرار المصرفي تُقدِّم موجزًا بطريقة بيانية لربط التغيرات في المخاطر والظروف التي تؤثر في الاستقرار المصرفي، وهي تُعدُّ أيضًا أداة لمراقبة التغيرات في المؤشرات المؤثرة في الاستقرار المصرفي، إذ يشير الشكل (46) إلى تمتع القطاع المصرفي العراقي بحالة من الاستقرار على الرغم من التقلبات التي شهدتها مكونات الاستقرار المصرفي خلال المدة (2017-2018).



3-1-2. المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي:

إن تقييم مستوى الاستقرار المصرفي بواسطة المؤشر التجميعي يعتمد بالدرجة الأساس مكونات المؤشر التجميعي واتجاهاته، إنَّ قيم المؤشر التجميعي المقطرة سجلت ارتفاعاً في أربع مؤشرات وانخفاض في المؤشرات الأخرى، خلال عام 2018، وكانت المحصلة النهائية ارتفاعاً في مؤشر الاستقرار المصرفي من (0.301) في الربع الرابع لعام 2017 إلى (0.340) في الربع الرابع لعام 2018 وبمعدل ارتفاع بلغ (13.1%) وبذلك فمن غير المتوقع أن يتعرض الجهاز المصرفي إلى أزمات في الأجل القصير، إنَّ سبب ارتفاع مؤشر الاستقرار المصرفي هو ارتفاع كل من (مؤشر كفاية رأس المال، ومؤشر التركيزات المصرفية، ومؤشر مخاطر الصرف الأجنبية، ومؤشر جودة الموجودات)، إذ يعكس ارتفاع المؤشرين الأول والثاني حالة انخفاض

للمخاطر، في حين يعكس ارتفاع المؤشرين الآخرين حالة ارتفاع للمخاطر، وقد كان التأثير الإيجابي للمؤشرين الأول والثاني مُقاسًا بمعدل النمو هو (124.6%)، في حين كان التأثير السلبي للمؤشرين الثالث والرابع مُقاسًا بمعدل النمو هو (-92.4%)، مما ترك أثرًا إيجابيًا على مؤشر الاستقرار المصرفي في العراق، لقد شهد كل من مؤشر الربحية والسيولة انخفاضًا عن عام 2017، إلا أنَّ تأثير هذا الانخفاض كان قليلًا نظرًا إلى انخفاض نسب مساهمتها في بناء المؤشر التجميعي، إنَّ انخفاض الربحية يدل على انخفاض النشاط المصرفي وضعف مساهمة المصارف في دعم النمو الاقتصادي، فضلًا عن أنَّ السيولة لدى المصارف العراقية قد تكون غير كافية لمواجهة الأزمات المصرفية في حال ارتفاع حالات التعثر المصرفي في السنوات القادمة، نظرًا إلى كون الموجودات السائلة لا تغطي إلا (46%) من المطلوبات قصيرة الأجل في الفصل الرابع لعام 2018، ويبين الشكل (8) تقدير المؤشرات التجميعية للاستقرار المصرفي في العراق.

جدول (8)

تقديرات المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق للمدة 2018-2017

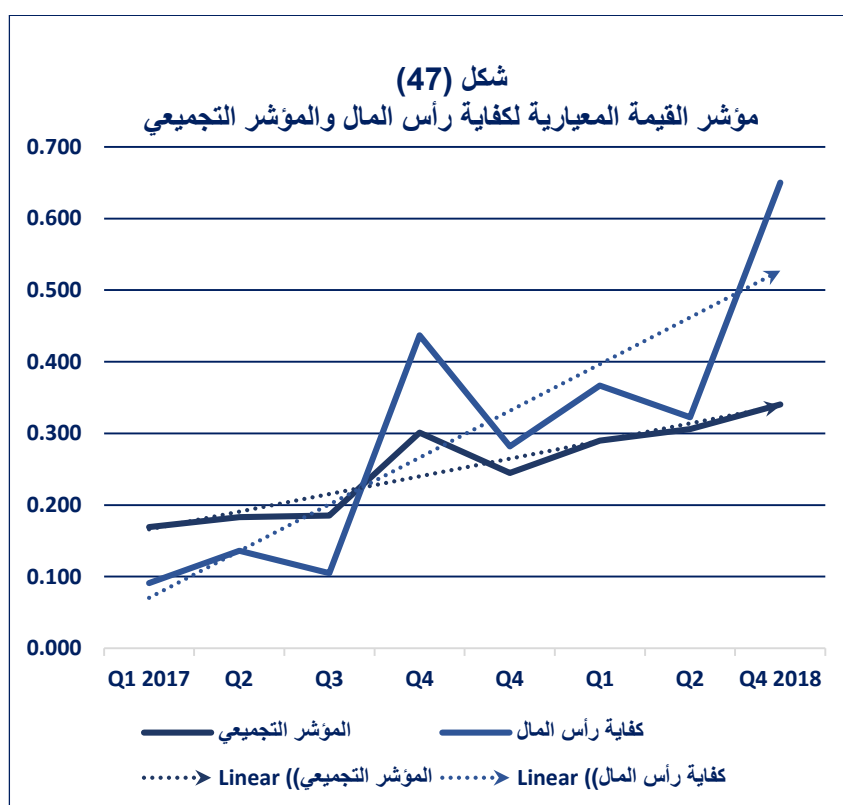
Q4 2018	Q4 2017	السنة المؤشر
0.340	0.301	المؤشر التجميعي
0.650	0.437	كفاية رأس المال
1.315	1.177	جودة الموجودات
0.476	0.786	الربحية
0.109	0.232	جودة السيولة
0.599	0.341	مخاطر الصرف الاجنبي
0.595	0.338	التركيزات المصرفية

3-2. تحليل العلاقة بين المؤشر التجميعي والمؤشرات الفرعية:

يتكون المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي من مؤشرات فرعية عدة تؤثر جميعها في المحصلة النهائية على قيمة المؤشر وهي على النحو الآتي:

3-2-1. مؤشر كفاية رأس المال:

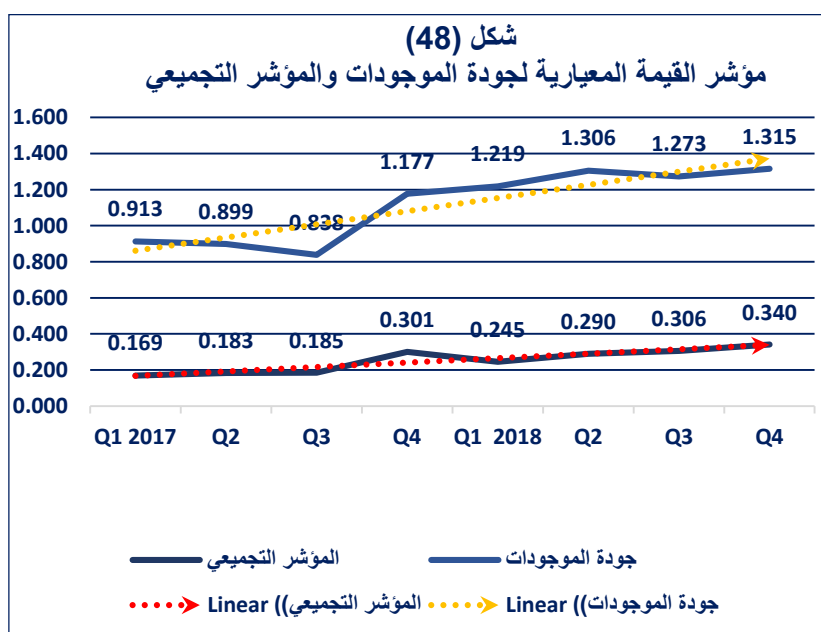
ارتفعت القيمة المعيارية لمؤشر كفاية رأس المال إلى (0.650) في عام 2018 بنسبة ارتفاع (48.8%) عن عام 2017، وهذا يدل على أنّ المصارف العاملة في العراق تملك متانة مالية عالية جداً وينسب مخاطر منخفضة جداً أثرت في ارتفاع المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي بشكل إيجابي وفعل.



يبين الشكل (47) أنّ القيمة المعيارية لمؤشر كفاية رأس المال قد بلغت (0.650) في الربع الأخير من عام 2018، وهو تغير إيجابي وكبير في مؤشر الكفاية مقارنة مع عام 2017، إذ سجل الربع الأخير من عام 2017 نسبة (0.437)، وجاء هذا الارتفاع نتيجة زيادة رأس مال المصارف جزاء تأسيس (3) مصارف خاصة في عام 2018.

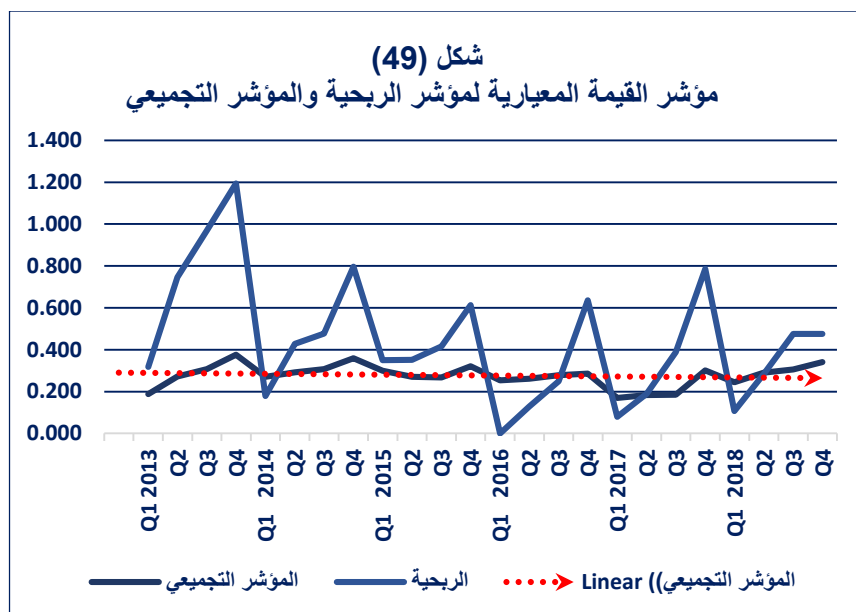
3-2-2. مؤشر جودة الموجودات:

ارتفعت القيمة المعيارية لمؤشر جودة الموجودات في الربع الأخير من عام 2018 مقارنة مع قيمتها في عام 2017، إذ بلغت في الربع الأخير من عام 2017 (1.177)، وارتفعت حتى وصلت في عام 2017 إلى (1.315)، كما موضحة بالشكل (48)، إنَّ هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع نسبة القروض المتعثرة إلى كُُلِّ من رأس المال وإجمالي القروض خلال عام 2018، وإنَّ هذا الارتفاع في قيمة مؤشر جودة الموجودات على الرغم من أنَّه ضمن المستويات المقبولة فإنَّه يسبب انخفاضاً في قيمة المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي.



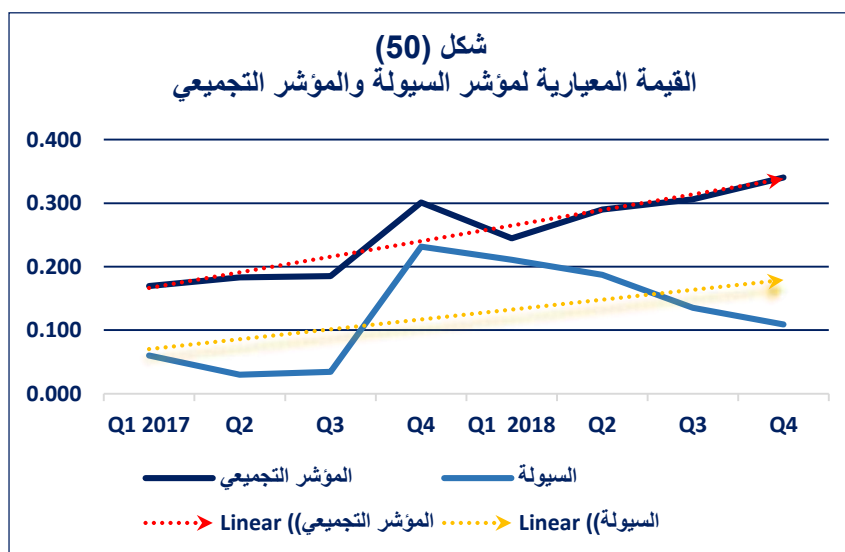
3-2-3. مؤشر الربحية:

استمرت القيمة المعيارية لمؤشر الربحية خلال عام 2018 بتسجيل اتجاهها تنازلياً، إذ بلغت قيمة هذا المؤشر الربع الأخير من عام 2018 (0.476) منخفضاً عن الربع الأخير لعام 2017 والبالغ (0.786) على النحو الموضح بالشكل (49)، إنَّ هذا الانخفاض في قيمة المؤشر قد كان نتيجة لانخفاض قيمة العائد للمصارف، فضلاً عن ارتفاع قيمة الموجودات بين عامي 2017 و2018، وقد أثر الانخفاض في قيمة مؤشر الربحية سلباً على قيمة المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي.



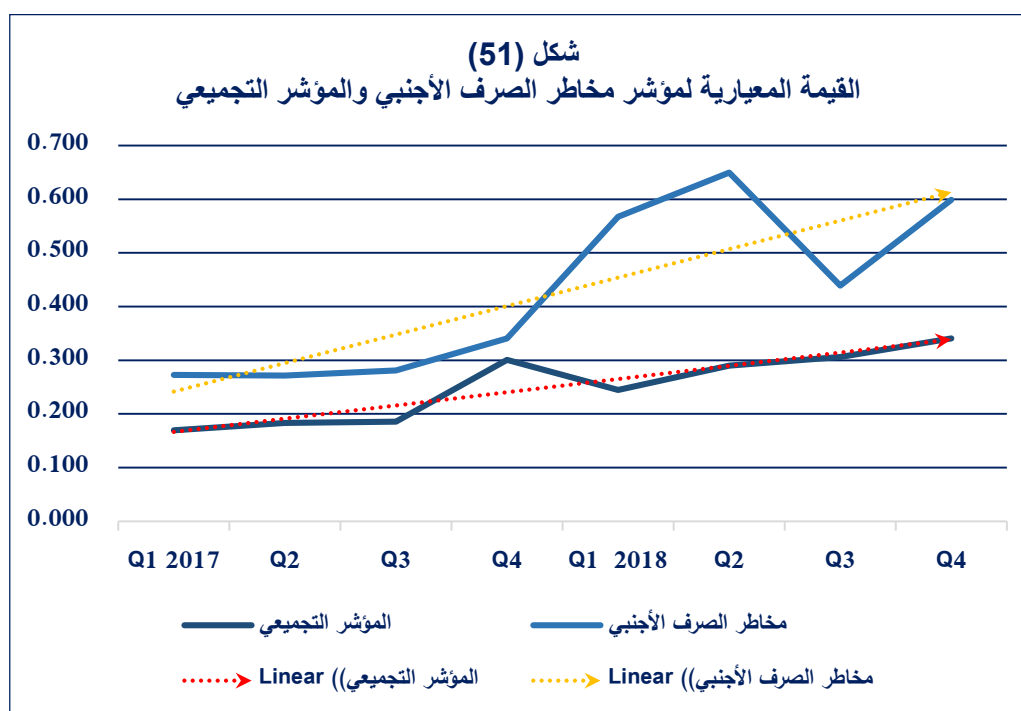
3-2-4. مؤشر السيولة:

يُلاحظ أنَّ قيمة مؤشر السيولة أخذ اتجاهًا تنازليًا خلال عام 2018، إذ انخفض من (0.232) في الربع الأخير من عام 2017 إلى (0.109) في الربع الأخير من عام 2018، نتيجة انخفاض الموجودات السائلة، كما في الشكل (50)، إنَّ الانخفاض في قيمة مؤشر السيولة جاء لانخفاض نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات من (51.5%) عام 2017 إلى (46.1%) عام 2018، فضلًا عن انخفاض نسبة الموجودات السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل من (119.721%) عام 2017 إلى (102.2%) عام 2018، وعلى النحو المبين في الشكل (44).



3-2-5. مؤشر مخاطر الصرف الأجنبي:

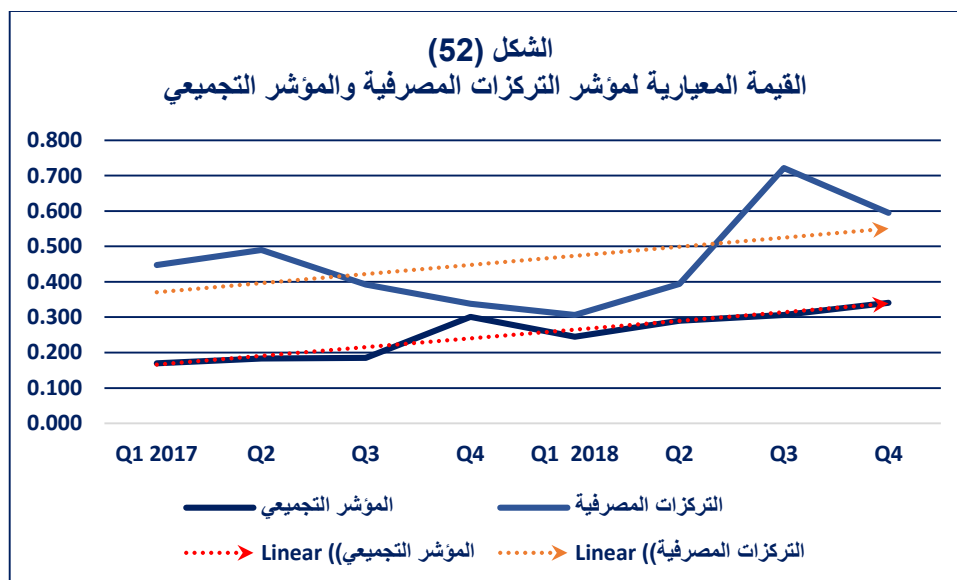
ارتفعت القيمة المعيارية لمؤشر مخاطر الصرف الأجنبي من (0.341) خلال عام 2017 لتصل إلى (0.599) خلال عام 2018، بمعدل تغير بلغ (75.79 %) وهو معدل طفيف مقارنة مع معدل التغير الحاصل بين عامي 2016 و 2017 الذي بلغ (682.15%)، أي: ارتفاع مخاطر الصرف الأجنبي بمعدل نمو أقل من معدل عام 2017، وهذا يشير إلى اتجاه هذه المخاطر نحو الانخفاض، وذلك قد يعود إلى التحسن الذي حصل نتيجة لارتفاع أسعار النفط، ومن ثمّ انتعاش الوضع الاقتصادي العام، فضلاً عن الاستقرار التدريجي للوضع الأمني، والشكل (51) يبيّن اتجاه هذا المؤشر مع المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي.



3-2-6. مؤشر التركزات المصرفية:

سجلت القيمة المعيارية لمؤشر التركزات المصرفية ارتفاعاً في عام 2018، إذ ارتفعت هذه القيمة من (0.338) في الربع الرابع لعام 2017 إلى (0.595) في الربع الرابع لعام 2018، وإنّ ارتفاع هذه القيمة؛ نتيجة لارتفاع القيمة المعيارية لودائع الحكومة المركزية والمؤسسات العامة من (0.029) في الربع الرابع لعام 2017 إلى (0.359) في الربع الرابع لعام 2018، وبمعدل ارتفاع بلغ (1154.76%) مما أدى إلى ارتفاع القيمة المعيارية لمؤشر التركزات المصرفية، وقد بلغ

المؤشر أعلى قيمة له في الفصل الثالث لعام 2018 وهي (0.721)، وعلى النحو الموضح بالشكل (52).



اختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية

4. اختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية (MACRO-STRESS TESTING)

تُعَدُّ اختبارات الضغط أداة لإدارة المخاطر في النظام المالي، وأنَّ إجراء اختبارات الضغط يُعَدُّ من أدوات الرقابة المكتبية off-site supervision لأداء المصارف.

إنَّ طبيعة ودرجة الترابط بين القطاعين الحقيقي والمالي تجعل من الضرورة بمكان دراسة التطورات والتغيّرات في أحد القطاعين أو كليهما، ومدى تأثيرها في القطاع الآخر؛ لأنَّ أيّة مخاطر أو صدمات يتعرّض لها القطاع الحقيقي قد تُشكّل مصادر خطر على القطاع المالي والعكس صحيح أيضاً.

لذا فإنَّ التنبؤ بقدرة القطاع المصرفي في امتصاص الصدمات الخارجية يتطلب تحليل التطورات في الاقتصاد الحقيقي ومراقبتها، من خلال بناء سيناريوهات ملائمة، وبهذا الصدد تمَّ افتراض مجموعة من السيناريوهات الكلية التي تنقسم إلى السيناريو الأساس، والمتوسطة الشدة والأكثر شدة؛ لغرض تقييم قدرة الجهاز المصرفي (المكوّن الأساس للقطاع المالي العراقي) على تحمّل تلك الصدمات والاستمرار بأداء وظائفه الأساسية من دون المساس بحقوق المودعين.

4-1. ما المقصود باختبارات الضغط:

اختبار الضغط هو تحليل "ماذا لو" what if الذي يأخذ الحالة بشكل عامّ، ولكنّه يفترض تغيرات جوهرية في واحد أو أكثر من المتغيّرات لغرض لحاظ ما هو تأثيرها في المتغيّرات الأخرى، وتُمثّل أيضاً أداة لقياس سلامة ومرونة مؤسسة مالية معيّنة أو النظام المالي بصورة عامّة تحت سيناريوهات وأحداث قاسية مختلفة، إنّها تمرين كمّي لمفهوم (ماذا لو؟)، لتقدير: ماذا سوف يحدث في رأس المال والأرباح والتدفّق النقدي للمؤسسات المالية بشكل فردي، أو للنظام إجمالاً في حال تحقق بعض المخاطر.

إنَّ نشأة اختبارات الضغط بوصفها أداة لم تكن في مجال التمويل، ولكن في العلوم التقنية، بالمعنى الواسع فإنَّ اختبارات الضغط هي تقنية أو أسلوب لقياس استقرار المؤسسة أو النظام تحت ظروف مختلفة غير مرغوب فيها في مجال التمويل، وتُستخدَم اختبارات الضغط لتقييم المحفظة الاستثمارية لمؤسسة معيّنة، أو لقياس استقرارية مؤسسة معيّنة، وتُسمّى اختبارات الضغط الجزئية micro-stress tests، ولاحقاً هذه الطريقة استخدمت لاختبار استقرارية مجموعة من المؤسسات المالية سوية، أو للنظام المالي بصورة عامّة، والتي قد تؤثر في إجمالي الاقتصاد، وتُسمّى اختبارات الضغط الكلية Macro-Stress Tests والتي سيتم استخدامها في هذا التقرير.

4-2. أهمية اختبارات الضغط الكلية في:

- أ- قياس قدرة النظام المصرفي على تحمل الصدمات الخارجية.
- ب- اكتشاف الاختلالات ونقاط الضعف.
- ج- تحديد هوامش المخاطرة المقبولة ودرجات المرونة المطلوبة.
- د- قياس درجة حساسية القطاعين المالي والمصرفي للمتغيرات في الأسواق المالية، وفي البيئة الاقتصادية الكلية.
- هـ- قياس وتقدير الخسائر المحتملة غير المتوقعة التي قد تنتج عن أحداث نادرة لا تحصل في ظل الظروف الاعتيادية.

4-3. السيناريوهات الكلية:

لغرض استخدام اختبارات الضغط الكلية، يتم عادةً افتراض ثلاثة سيناريوهات، وعلى النحو الآتي:

- أ- سيناريو الوضع الأساس (Baseline Scenario):
يتم في هذا السيناريو التنبؤ بالقيم المستقبلية للمتغيرات الداخلة في النموذج.
- ب- سيناريو متوسط الشدة (Medium Stress Scenario):
يتم في هذا السيناريو تحديد الصدمة المتوسطة الشدة لكل متغير.
- ج- سيناريو الأكثر شدة (Severe Stress Scenario):
يتم في هذا السيناريو تحديد صدمة أقسى شدة من الصدمة المتوسطة الشدة ومناسبة لكل متغير.

ونظرًا إلى طبيعة الاقتصاد العراقي تم اختيار بعض متغيرات الاقتصاد الكلي، وهي أسعار النفط العالمية لتأثيرها الواضح في الأوضاع المالية كافة في العراق، وفي النمو الاقتصادي، ومن ثم في القطاع المصرفي، ومعدل النمو الاقتصادي الذي يعكس كل التطورات في الاقتصاد الكلي، وتأثيره في النشاط المصرفي، ولا سيما القروض المتعثرة، فضلًا عن متغير الإنفاق الحكومي الذي يُعد من المؤشرات ذات التأثير الواضح في الاستهلاك الكلي والاستثمار الكلي، ومن ثم في قدرة المشاريع والأفراد على الالتزام بمعاملاتهم المالية مع المصارف.

وفي هذا السياق، تم إجراء اختبار لمرونة الجهاز المصرفي العراقي وقدرته على تحمل حدوث صدمات سلبية على مستوى الاقتصاد الكلي، من خلال بناء نموذج وفقًا لمنهجية الانحدار الذاتي للمتجه (Vector) Autoregressive Model (VAR)، وتم استخدام نسبة القروض المتعثرة بصفة مقياس للتعرض المالي؛ وذلك نظرًا إلى توافر البيانات بشكل فصلي، ولمدة تسمح بإجراء اختبارات الضغط.

ويهدف النموذج إلى تقدير العلاقة بين التعثر المالي للمصارف، وأية صدمات ذات صلة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية، ولا سيما المتغيرات المشار إليها آنفاً؛ لقياس تأثيرها في معدل نمو القروض المتعثرة للمدة (2013Q1) إلى (2018 Q4)، وقد اتخذ النموذج الشكل التالي الآتي:

$$NPL = F(GGDP, GOILP, GEG)$$

إذ إن:

NPL: نسبة القروض المتعثرة.

GGDP: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

GOILP: معدل نمو أسعار النفط.

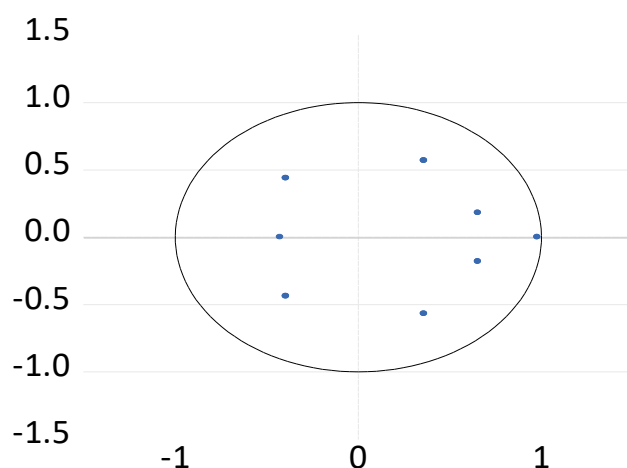
GEG: معدل نمو الإنفاق الحكومي.

وقد تم إجراء الاختبار وفقاً لثلاثة سيناريوهات، تمثل الأول بالسيناريو الأساس، وتم بوساطته التنبؤ بقيم المتغيرات الداخلة في النموذج، المقدرة في أثناء المدة من الفصل الأول 2019 إلى غاية الفصل الرابع 2019، أما السيناريوهان الآخران فهما السيناريو المتوسط الشدة، والسيناريو العالي الشدة، وقد تم إجراء الاختبارات لكل متغير على حدة، بافتراض ثبات المتغيرات الأخرى، وبعد إجراء اختبار استقرار نموذج VAR المُقدَّر تبين أنه مستقر من الناحية الإحصائية، وصالح للقيام بعملية التنبؤ، على النحو الموضح بالشكل (53):

شكل (53)

استقرار نموذج VAR المُقدَّر

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



يبين الجدول (9) السيناريوهات المفترضة التي تعكس الصدمات التي قد يتعرض لها الاقتصاد العراقي، إذ سيكون هنالك انخفاض في جميع المتغيرات بمعدلات مختلفة وفقاً للسيناريوهات المفترضة، وعلى النحو المبين في الجدول (9).

جدول (9)

سيناريوهات الصدمة المعتمدة في نموذج الـ (VAR)

المتغيرات	GGDP	GOIL P	GGE
السيناريوهات	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي %	معدل نمو اسعار النفط العالمية %	معدل نمو الإنفاق الحكومي %
السيناريو متوسط الشدة	-7.567	-38.831	-16.013
السيناريو عالي الشدة	-15.135	-77.662	-32.027

تم افتراض السيناريوهات وفقاً للمنهجية الآتية:

1- السيناريو متوسط الشدة: تم تقديره من خلال حساب معدل نمو المتغير للسيناريو الأساس، مطروحاً منه انحراف معياري واحد لسلسلة معدل نمو المتغير خلال المدة (2013Q1 - 2018Q4).

2- السيناريو الأكثر شدة: تم تقديره من خلال حساب معدل نمو المتغير للسيناريو الأساس المتوقع، مطروحاً منه انحرافان معياريان لسلسلة معدل نمو المتغير خلال المدة (2013Q1 - 2018-Q4).

4-4. تأثير الصدمة السلبية في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في نسبة الديون المتعثرة:

إن التأثير السلبي المحتمل لانخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في نسبة الديون المتعثرة يرجع أساساً إلى انكماش النشاط الاقتصادي بصورة عامة، مما يترتب عليه انخفاض دخل المقترضين، ومن ثم قدرتهم على تسديد أصل الدين والفوائد المترتبة عليه، وبذلك فمن المتوقع أن تكون العلاقة عكسية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والقروض المتعثرة، وقد أظهر النموذج هذه العلاقة بالفعل، إلا أنها كانت غير معنوية من الناحية الإحصائية، وإن عدم معنوية العلاقة من الناحية الإحصائية يعود إلى انخفاض العمق المصرفي في الاقتصاد العراقي، إذ إن نسبة مساهمة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي منخفضة بالمقارنة مع بعض الدول العربية، إذ بلغت هذه النسبة في العراق (8.6%) و (9.3%) للسنوات 2016 و 2017 على الترتيب، في حين كانت في لبنان (107.2%) و (105.5%) للعامين أنفسهما، وفي الكويت (103.8%) و (99.17%) على الترتيب وللمدة المذكورة نفسها¹، ونسبة العمق المصرفي تُعد

¹ للمزيد من نسب الدول مراجعة الشكل (23) من التقرير.

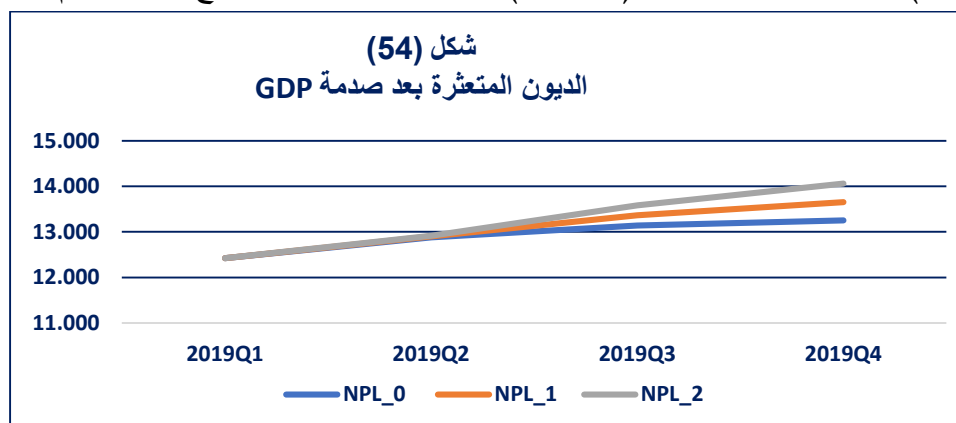
مؤشراً على مدى مساهمة القطاع المصرفي في تمويل النشاط الحقيقي، ومن ثمَّ فإنَّ انخفاضها يعكس ضعف العلاقة بين القطاع المصرفي والقطاع الحقيقي.

جدول (10) سيناريوهات التنبؤ بنسبة الديون المتعثرة بعد صدمة GDP

السنوات	2019			
	الفصل الأول %	الفصل الثاني %	الفصل الثالث %	الفصل الرابع %
السيناريو الأساس	12.424	12.876	13.142	13.249
السيناريو متوسط الشدة	12.424	12.897	13.363	13.653
السيناريو الأكثر شدة	12.424	12.917	13.584	14.057

ويبيّن الجدول (10) ارتفاع نسبة الديون المتعثرة المُتنبَّأ بها في السيناريو الأساس من (12.424%) للفصل الأول، إلى (12.876%) و (13.142%) و (13.249%) للفصل الثاني والثالث والرابع على الترتيب من عام 2019. ونتيجة للصدمة السلبية في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وفقاً للسيناريوهات المُعدّة، فقد ارتفعت نسبة الديون المتعثرة من (12.876%) إلى (12.897%) و (12.917%) للسيناريوهات الأساس والمتوسط والعالي الشدّة على الترتيب للفصل الثاني من 2019، كذلك ارتفعت من (13.142%) إلى (13.363%) و (13.584%) للسيناريوهات الأساس والمتوسط والعالي الشدّة على الترتيب للفصل الثالث من 2019. أمّا الفصل الرابع لعام 2019، فقد ارتفعت فيه نسبة الديون المتعثرة نتيجة للصدمة السلبية في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من (13.249%) إلى (13.653%) و (14.057%) للسيناريوهات الأساس والمتوسط الشدّة والعالي الشدّة على الترتيب، إنّ التأثير الطفيف لانخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في نسبة الديون المتعثرة يؤكد ضعف العلاقة بينهما، وهذا ما يتبين من خلال نسبة العمق المصرفي المنخفضة في الاقتصاد العراقي.

ويبيّن الشكل (54) أنّ الصدمة السلبية في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ستؤدي إلى ارتفاع نسبة الديون المتعثرة للسيناريو المتوسط الشدّة (NPL_1) والسيناريو الأكثر شدّة (NPL_2) عن السيناريو الأساس (NPL_0) بنسب طفيفة جدّاً، ولجميع فصول عام 2019.



4-5. تأثير الصدمة السلبية لأسعار النفط العالمية في نسبة الديون المتعثرة:

يبين الجدول (11) العلاقة بين أسعار النفط ونسبة القروض المتعثرة لدى الجهاز المصرفي العراقي، ومن المفترض ان تكون العلاقة بينهما عكسية، ولكن النتائج أظهرت علاقة طردية وغير معنوية من الناحية الإحصائية بين المتغيرين، وبأثر طفيف يعكس العلاقة الضعيفة بين أسعار النفط العالمية والقطاع المالي في العراق، وذلك يرجع إلى قدرة الحكومة على امتصاص صدمة انخفاض أسعار النفط العالمية، والإبقاء على مستوى الإنفاق العام من دون تغيير كبير، وهذا ما أكدته أزمة انخفاض أسعار النفط بعد عام 2014، فعلى الرغم من انخفاض الإيرادات العامة في عامي 2015 و 2016 بمعدل سنوي بلغ (36.9%) و (18.1%) على الترتيب، فإنَّ النفقات العامة لم تنخفض إلا بمعدل (15.7%) و (4.7%) للعامين أنفسهما، ممّا أدى إلى تحول الفائض المسجل عام 2014، البالغ (21.8) ترليون دينار إلى عجز بلغ (3.9) ترليون دينار و (12.6)، ترليون دينار لعامي 2015 و 2016 على الترتيب، وهذا يؤشر نجاح السياسة المالية في توفير مصادر إيرادات بديلة عن النقص الحاصل نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية.

جدول (11)

سيناريوهات التنبؤ بنسبة الديون المتعثرة بعد صدمة أسعار النفط العالمية

2019				السنوات السيناريوهات
الفصل الأول	الفصل الثاني	الفصل الثالث	الفصل الرابع	
12.424	12.876	13.142	13.249	السيناريو الأساس
12.424	12.591	13.012	13.161	السيناريو متوسط الشدة
12.424	12.305	12.881	13.074	السيناريو الأكثر شدة

4-6. تأثير الصدمة السلبية لمعدل نمو الإنفاق الحكومي في نسبة الديون المتعثرة:

فيما يخص تأثير معدل نمو الإنفاق الحكومي في نسبة الديون المتعثرة، فقد ظهرت النتائج على العكس من المتوقع، إذ إنَّ المتوقَّع أن يؤدي الانخفاض في معدل نمو الإنفاق الحكومي إلى ارتفاع نسبة الديون المتعثرة، إلا أنَّ العلاقة كانت طردية ومعنوية، إذ إنَّ انخفاض معدل نمو الإنفاق الحكومي قد يؤدي إلى انخفاض معدل نمو الديون المتعثرة لجميع فصول عام 2019،

وإنَّ الاتجاه الطردي لهذه العلاقة قد يعود إلى ضعف تأثر الإنفاق الحكومي بالأزمات الاقتصادية، ولا سيما الإنفاق الجاري منه، إذ إنَّ الحكومة غالبًا ما تحافظ على مستوى الإنفاق الجاري، وتهيئ مصادر بديلة لتمويله في حال انخفاض المصادر الأساسية، فعلى الرغم من انخفاض الإيرادات العامة بمعدلات عالية في المدة السابقة فإنَّ النفقات العامة لم تنخفض بالمعدلات نفسها، فضلًا عن حصول زيادة في تعويضات العاملين التي تُعدُّ المكوّن الأساس للنفقات العامة، والمؤثر الأساسي من الناحية النظرية في نسبة الديون المتعثرة، إذ ارتفعت تعويضات العاملين من (28.4) ترليون دينار عام 2014 إلى (32.6) ترليون دينار عام 2015، وبمعدل نمو بلغ (14%) على الرغم من الصدمة الكبيرة التي مرَّ بها الاقتصاد العراقي بين عامي 2014 و 2015، إلا أن طول أمد الأزمة قد يؤدي إلى نفاذ مصادر التمويل البديلة، مما قد يجعل من السياسة المالية معرّقة لجهود الاستقرار المالي أو المصرفي، لذلك لابد من بناء مصدات مالية إضافية لمواجهة الازمات عند حدوثها تساعد في تقليص قناة انتقال آثار السياسة المالية إلى الاستقرار المالي.

جدول (12)

سيناريوهات التنبؤ بنسبة الديون المتعثرة نتيجة الصدمة السلبية في معدل نمو الإنفاق الحكومي

2019				السنوات
الفصل الرابع	الفصل الثالث	الفصل الثاني	الفصل الأول	السيناريوهات
13.249	13.142	12.876	12.424	السيناريو الأساس
12.031	12.348	12.421	12.424	السيناريو متوسط الشدة
10.814	11.555	11.966	12.424	السيناريو الأكثر شدة

البنية التحتية للنظام المالي في العراق

5. تطورات البنية التحتية المالية

5-1. مفهوم البنية التحتية المالية:

إنَّ البنية التحتية المالية المتطورة تُعدُّ من أهمِّ المستلزمات الضرورية لضمان الاستقرار المالي؛ إذ توافر بيئة تشريعية ملائمة ومتجددة تواكب التطورات في الأعمال المالية والمصرفية. لغرض ضمان قطاع مالي سليم ومستقر، ويسعى البنك المركزي العراقي إلى تطوير البيئة التشريعية المصرفية، فقد أصدر مجموعة من الضوابط والتعليمات التي تنظِّم العمل في القطاع المالي والمصرفي خلال العام 2018، فضلاً عن القوانين والتعليمات السابقة، مثل قانون البنك المركزي، وقانون المصارف، وقانون المصارف الإسلامية، والتعليمات رقم (4).

5-2. أهمُّ تطورات البيئة التشريعية للقطاع المالي:

صدرت مجموعة من التعليمات والضوابط لتنظيم عمل المصارف والشركات المالية وخاصة المصارف الإسلامية وعلى النحو الآتي:

5-2-1. ضوابط أدوات التمويل الإسلامي:

بعد صدور قانون المصارف الإسلامية رقم (42) لسنة 2015 الذي يُعدُّ الركيزة القانونية الأولى التي استندت عليها المصارف الإسلامية، واستناداً إلى المادة (13,15) من قانون المصارف الإسلامية، التي ألزمت المصارف الإسلامية بتطبيق معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، ولتيسير مراجعة المعايير المذكورة من قبل المصارف الإسلامية، ولا سيَّما الناشئة منها، أُعدَّت هذه الضوابط في إطار تحقيق هدف (دعم وتطوير الصناعة المصرفية الإسلامية) بضمن الخطة الاستراتيجية للبنك المركزي العراقي (2016-2020)، وقد تطرَّقت هذه الضوابط إلى المعالجات المحاسبية لكل منتج من منتجات الصيرفة الإسلامية، والشروط المتوافرة فيه، وقدِّمت شرحاً مفصلاً عن هذه المنتجات، وبحسب معايير (AAOIFI)، منذ توقيع العقد وإلى حين الانتهاء منه، إنَّ الالتزام بهذه الضوابط سيزيد بالضرورة من متانة وسلامة المصارف الإسلامية التي تُعدُّ جزءاً مهماً من القطاع المصرفي.

5-2-2. ضوابط إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية:

إنَّ تزايد عدد المصارف الإسلامية في العراق من (9) مصارف عام 2010 إلى (24) مصرفاً عام 2018، ستنتج عنه بالضرورة زيادة وتوسع في استخدام أدوات التمويل الإسلامي التي تكتنفها بعض المخاطر، وللدِّمج منها صدرت هذه الضوابط، إذ أكَّدت على ضرورة إنشاء قسم لإدارة المخاطر يكون مرتبطاً بمجلس الإدارة وهو المسؤول على الإشراف على القسم، وتصويب سياسة إدارة المخاطر، والتصديق عليها، وضمان المواءمة المستمرة بين استراتيجية التمويل، واستراتيجية إدارة المخاطر، واستراتيجية إدارة مخاطر السيولة، وتحديد مؤشرات أداء إدارة المخاطر التي

تتماشى مع مؤشرات أداء المصرف، وكذلك ضمان الامتثال القانوني والتنظيمي لاستراتيجيات التمويل وإدارة المخاطر، فضلاً عن تعيين المسؤوليات على المستويات المناسبة داخل المصرف، وضمان تحقيق الموارد لإدارة المخاطر، وضمان المحافظة على استمرارية إطار عمل إدارة المخاطر.

وقد حدّدت الضوابط القواعد الواجب تنفيذها لتأسيس قسم إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، وتشكيل وحدات فرعية تابعة للقسم تكون مسؤولة عن المخاطر في الأقسام والفروع الكبيرة.

وحَدّدت هذه الضوابط أيضاً الإجراءات الأساسية لإدارة مخاطر الائتمان، التي تشمل تقييم أداء الزبائن من الممولين والموردين والمضاربين والمشاركين، وتصنيف مخاطرتهم، وتقييم محفظة الائتمان، والتحوّط للمؤثّرات والمخاطر المرتبطة بمخاطر الائتمان، وتحديد الإجراءات المؤدّية إلى تخفيف مخاطر الائتمان.

وقد أخذت الضوابط بالحسبان الإجراءات الأساسية لإدارة مخاطر الاستثمارات عبر وضع سياسة استثمارية مدروسة، تعمل على تقليل المخاطر، وحَدّدت كذلك الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتخفيف مخاطر الاستثمار.

وتطرّقت هذه الضوابط وبشكل مفصّل إلى تحديد مخاطر السوق، ومخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية، وحَدّدت الإجراءات التي يمكن أن تتخذها المصارف في تخفيف هذه المخاطر، ممّا يؤدّي إلى وجود معلومات واضحة لقسم إدارة المخاطر في كيفية التعامل مع المخاطر المختلفة، والعمل على الحدّ منها أو تقليل آثارها السلبية، ممّا يؤدّي إلى بيئة مستقرّة للعمل المصرفي الإسلامي، ويساعد في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي.

5-2-3. ضوابط هيئة الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي:

شهد عام 2018 صدور ضوابط هيئة الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي والداخلي والامتثال الشرعي للمصارف الإسلامية، إذ عدّ البنك المركزي هيئة الرقابة الشرعية الكيان الرقابي الذي يمكن من خلاله التمييز بين الصيرفة التجارية والصيرفة الإسلامية على مستوى النشاط والرقابة، وتعدّ كذلك المستوى الرقابي الأول في توليد قيم الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها، وبما يؤدي إلى تحقيق التعاون الإسلامي الرقابي والتمويل على المستوى المحلي والدولي.

وتوافر هذه الضوابط الأسس الواجب اتباعها من قبل المصارف الإسلامية في إرساء أسس الرقابة الشرعية الفعّالة من طريق تحديد المسؤوليات والصلاحيات والمهام الخاصة بهيئة الرقابة الشرعية، وقسم التدقيق الشرعي، وقسم الامتثال الشرعي، ومراقب الامتثال، وقد تمّ الاعتماد على قانون المصارف الإسلامية، ومعايير (AAOIFI) والمعيار رقم (10) لسنة 2009 الصادر عن

مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ووثيقة بازل الخاصة بالالتزام، فضلاً عن البند (29) من المواصفة الدولية أيزو 9001:2015.

وقد حدّدت هذه الضوابط عدد أعضاء الهيئة الشرعية، واختصاصاتهم، والمهام الموكلة إليهم، وطريقة تعيينهم، إذ عُدَّت من صلاحيات الهيئة العامة للمصرف، وبناءً على توجيه من لجنة التعيين في مجلس الإدارة، وبعد استحصال موافقة البنك المركزي العراقي، وحدّدت أيضاً المؤهلات العلمية لأعضاء الهيئة الشرعية، إذ لا يقلُّ التحصيل العلمي لرئيس الهيئة عن شهادة الماجستير من جامعة معترف بها في العلوم الشرعية، تشمل فقه المعاملات، ولدية خبرة (3) سنوات في إصدار الفتاوى والأحكام الشرعية.

وأكدت هذه الضوابط على استقلالية هيئة الرقابة الشرعية، وعدم تدخّل مجلس الإدارة، والتأثير في هيئة الرقابة الشرعية، أو أن يكون أحد أعضائها من أعضاء المجلس، أو الإدارة التنفيذية، وبيّنت هذه الضوابط أعمال ومهام هيئة الرقابة الشرعية، والواجبات المناطة بها، وكذلك حدّدت المحظورات عليها.

أمّا قسم التدقيق الشرعي فقد أوضحت الضوابط آلية تشكيل القسم وارتباطه بالمجلس، وواجبات رئيس القسم، وهو المسؤول أمام مجلس الإدارة عن تنفيذ مهام القسم وإعداد التقارير، يجب أن يكون رئيس القسم حاصلاً على شهادة المراقب والمدقق الشرعي (CSAA Certified Sharia Adviser and Auditor) الممنوحة من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

وفيما يخصّ قسم الامتثال الشرعي، ومراقبة الامتثال، فقد حدّدت الضوابط طبيعة وظيفة الامتثال الشرعي، وعرفتها بأنّها (وظيفة مستقلة تحدّد مخاطر عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات الشرعية والوضعية ذات الصلة كذلك، وتضع التوصيات اللازمة لتجاوز تلك المخاطر)، ويتكوّن هذا القسم من ثلاث موظفين في الأقل، يرأسهم مراقب الامتثال الذي يجب أن تكون لديه خبرة لا تقل عن 10 سنوات في العمل المصرفي، وأن يكون حاصلاً على شهادة (الاختصاصي الإسلامي المعتمد في الحوكمة والامتثال) الممنوحة من قبل المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية. وقد حدّدت واجبات عدة للقسم منها مراجعة السياسات والإجراءات والالتزام بالتعليمات المصرفية، وتحديد المخاطر، وإعداد دليل مخاطر عدم الامتثال، وإعداد خطة وجدول زمني للزيارة الميدانية للفروع.

4-2-5. الضوابط الرقابية الخاصة بمعيار كفاية رأس المال على وفق متطلبات بازل III للمصارف التقليدية

صدرت هذه الضوابط بالاستناد إلى قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004 وقانون المصارف رقم (94) لسنة 2004، ولهدف مواكبة التطورات الخاصة بالنظام المصرفي العالمي، ولغرض الوصول إلى ما أكدت عليه مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية، وقد مُنحت المصارف فرصة لتطبيقها تجريبياً في 2018/9/30، وإرسال النتائج للبنك المركزي مع الاستفسارات والملحوظات، وبعدها يتم عقد ورشة عمل مع المصارف لمناقشة الاستفسارات والملحوظات كافةً وتنزيلها، أمّا التطبيق الفعلي لبازل III سوف يتم في عام 2019، وتحتوي الضوابط تفاصيل دقيقة في عملية تطبيق معيار بازل III لكفاية رأس المال من خلال تعريف المصطلحات الواردة فيها، وتحديد طريقة استخراج القاعدة الرأسمالية (بسط النسبة)، والأصول المرجّحة بأوزان المخاطر (مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية) (مقام النسبة)، وقد حدّد البنك المركزي نسبة كفاية رأس المال على ألا تقل عن (10%)، وهو أقلّ ممّا كانت عليه في السابق، إذ كانت الحدود الدنيا (12%)، في حين حدّتها المعايير الدولية لا تقل عن (8%).

5-2-5. تعليمات نظام إدارة استمرارية الأعمال في القطاع المصرفي العراقي على وفق المواصفة الدولية ISO 22401:

صدرت هذه التعليمات تنفيذاً للخطة الاستراتيجية للبنك المركزي العراقي (2016-2020)، وهي تعمل على تحديد المتطلبات الضرورية لمبادئ استمرارية الأعمال الرئيسية في مواجهة المخاطر المحتملة، ويوضح إجراءات التعافي من الكوارث وآثارها السلبية، ويعمل المعيار الدولي لنظام إدارة استمرارية الأعمال على ترتيب، وتوضيح، وتقييم، وتحليل عالي الجودة في الإعداد والتنفيذ في مواجهة المخاطر، والتهديدات وتأمين العمليات المصرفية.

وقد حدّدت هذه التعليمات مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وطالبت بالمباشرة في إعداد خطة استمرارية الأعمال لمواجهة المخاطر على وفق المواصفات الدولية ISO 22401 والالتزام بمراقبة المخاطر التشغيلية، ومتابعة تنفيذ نظام إدارة استمرارية الأعمال، والتعافي من الكوارث والأزمات، والتحقق من كفاية وكفاءة الإجراءات المتخذة في عملية النسخ الاحتياطي، والاحتفاظ بآخر نسخة محدّثة من الأنظمة، والبرامج، والتطبيقات، وقواعد البيانات، لمواجهة الكوارث المحتملة، وتأمين الموارد المطلوبة من الأجهزة، والأنظمة، والبرامج، والتطبيقات، والموارد البشرية، الواجب توافرها.

إعداد لائحة بالأشخاص الرئيسيين ومعاونيهم تتضمن عناوينهم، وسبل التواصل معهم بهدف إدارة مختلف الأعمال الواجب تنفيذها في خطة استمرارية الأعمال، وتدريبهم بشكل مناسب، واختيار

الموقع البديل الذي تتم فيه إدارة أعمال المصرف، وإجراء اختبارات دورية لفحص جودة أداء خطة استمرارية الأعمال في مواجهة المخاطر.

5-2-6. ضوابط تنظيم عمل شركات التوسط ببيع وشراء العملات الأجنبية:

أصدر البنك المركزي العراقي الضوابط الجديدة لتنظيم عمل شركات التوسط ببيع وشراء العملات الأجنبية رقم (1) لسنة 2018، وألغيت التعليمات رقم (8) لسنة 2015، وقد حددت هذه الضوابط متطلبات تأسيس شركات الصرافة، فيجب ألا يقل رأسمال الشركة عن (500) مليون دينار، وحددت كذلك الضوابط والشروط الواجب توافرها في المدير المفوض، وكذلك بينت هذه الضوابط الأعمال المتاحة التي يمكن أن تمارسها الشركة، وكذلك حددت المحظورات، ومن أهمها عدم منح قروض للزبائن أو أية تسهيلات ائتمانية، وإصدار الكفالات، ومنح الاعتمادات، والمضاربة غير المشروعة؛ لكونها من مهام المصارف، فضلاً عن ذلك هنالك إجراءات عقابية بحق الشركات المخالفة لهذه التعليمات، ما يتيح لشركات الصرافة أن تعمل بإطار قانوني واضح، ولا يُسمح بالتدخل في أعمال المؤسسات المالية الأخرى، ويعمل على توفير مديرين لديهم القدرة على فهم وتطوير العمل في مجال الصيرفة، وتبادل العملات الأجنبية لتنظيم عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية، وبناء قاعدة بيانات مهمة تساعد في تحقيق الاستقرار المالي في السوق.

5-2-7. تعليمات عمل الوكلاء الثانويين لمزودي خدمة الحوالات الأجنبية:

صدرت هذه التعليمات لتنظيم عمل الوكلاء الثانويين لمزودي خدمات الدفع الإلكتروني، وتُعد شركات الصرافة أهم الوكلاء الفرعيين أو الثانويين للمصارف وشركات التحويل المالي والدفع الإلكتروني.

وقد منحت هذه التعليمات للكيانات المرخصة من قبل البنك المركزي (المصارف، وشركات التحويل المالي، والدفع الإلكتروني) الموافقة لتكون الوكيل الرئيس لمزودي خدمات الدفع الإلكتروني، ويحق لها من اعتماد وكيل ثانوي لها، وذلك لتحقيق مستوى عالٍ من الانتشار ووصول الخدمات الإلكترونية إلى أبعد مكان في العراق لتعزيز الشمول المالي.

وقد حددت هذه التعليمات بعض الشروط الواجب توافرها للوكلاء الثانويين، ومن أهمها استحصال موافقة البنك المركزي لعملية التوكيل، وبعدها يتم تنظيم عقد بين الطرفين ليضمن اتباع سياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ويكون الوكيل الرئيس مسؤولاً أمام البنك المركزي عن أية مخاطر مالية أو مخالفة للقوانين والتعليمات، وأعطى للوكيل الرئيس حق مراقبة الوكيل الثانوي، ويحق له تعليق العمل مع أي وكيل ثانوي يرى أنه لم يمثل للقوانين والتعليمات، أو يشكل مخاطر على عمل الوكيل الرئيس، ويجب على الوكيل الثانوي مسك سجلات ومجموعة دفترية ومستندية منفصلة عن الوكيل الرئيس، وتكون خاضعة لمراقبة البنك المركزي العراقي وأن هذه

التعليمات تفسح المجال إلى انتشار خدمات الدفع الإلكتروني في عموم أنحاء العراق تحقيقاً لهدف الشمول المالي مع القدرة على المراقبة والمتابعة المستمرة من أجل تحقيق الاستقرار المالي.

5-3. خروج العراق من منطقة المتابعة الدولية:

شهد عام 2018 حدثاً مهماً وإنجازاً كبيراً للبنك المركزي العراقي وهو خروج العراق من دائرة المتابعة، وجاء ذلك بحسب تقرير مجموعة العمل المالي الدولية لمنطقة الشرق الأوسط (MENAFATF). وقد أعلنت مجموعة العمل المالي الدولية (FATF) رسمياً خروج العراق من منطقة المتابعة؛ وذلك لما حققه البنك المركزي العراقي، ومكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من تقدّم كبير في تحسين ومعالجة أوجه القصور، واستيفاء جميع الالتزامات تجاه توصيات مجموعة العمل المالي، ومعالجة متطلبات استراتيجية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، التي اتخذها البنك المركزي العراقي، فضلاً عن تشريع قانون مكافحة غسل الأموال رقم 39 لسنة 2015، وإصدار التعليمات والضوابط، وتأسيس مجلس مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وكذلك لجنة تجميد أموال الارهابيين؛ ولهذا لم يُعدّ العراق يخضع لعملية الرصد والمتابعة من قبل (FATF)، وبهذا القرار من المؤسسة الدولية يكون العراق قد فتح آفاقاً كبيرة أمام المؤسسات المالية والمصرفية العراقية بالتعامل مع المؤسسات العربية والدولية، مما يساعد في تعزيز الثقة بالقطاع المالي والمصرفي العراقي، ودعم جهود تحقيق الاستقرار المالي.

وقد قام البنك المركزي العراقي بإجراءات عدّة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إيماناً منه بضرورة وجود قطاع مالي سليم ومستقر لتوفير التمويل والخدمات المالية المختلفة للقطاع الحقيقي، وتشجيع النشاط الاقتصادي، فقد عمل البنك المركزي على ضمان سلامة نشاط المؤسسات المالية والمصرفية المختلفة، ولا سيما ما يتعلق بقضايا مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ لتجنّب العقوبات الدولية على المؤسسات المالية والعراق بشكل عام. لذلك قام البنك المركزي بإجراءات عدّة بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وعلى رأسها إصدار قانون مكافحة غسل الأموال، وإنشاء مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتشكيل لجنة تجميد أموال الإرهابيين، وكذلك قام البنك المركزي بالانضمام الاتفاقية الدولية لقمع الإرهاب والتصديق عليها، وعقد اتفاقات ثنائية مع الدول لتبادل المعلومات بشأن استرداد الأموال، وأيضاً إصدار البنك المركزي التعليمات والضوابط الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى المؤسسات المالية، والعمل على إعداد تقارير دورية من قبل مراقب الامتثال ومدير قسم الإبلاغ في المؤسسات المالية، تُرسل إلى البنك لتقييمها ومتابعتها، وعمل البنك المركزي العراقي كذلك على إدخال موظفي المصارف والمؤسسات المالية، وموظفي البنك المركزي دورات تدريبية متخصصة في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالتعاون مع مؤسسات تدريب دولية وعربية. فضلاً عن القيام بإجراء

التقييم الدوري للمصارف وتحديد مقدار التقدّم في تنفيذ سياسة البنك المركزي في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

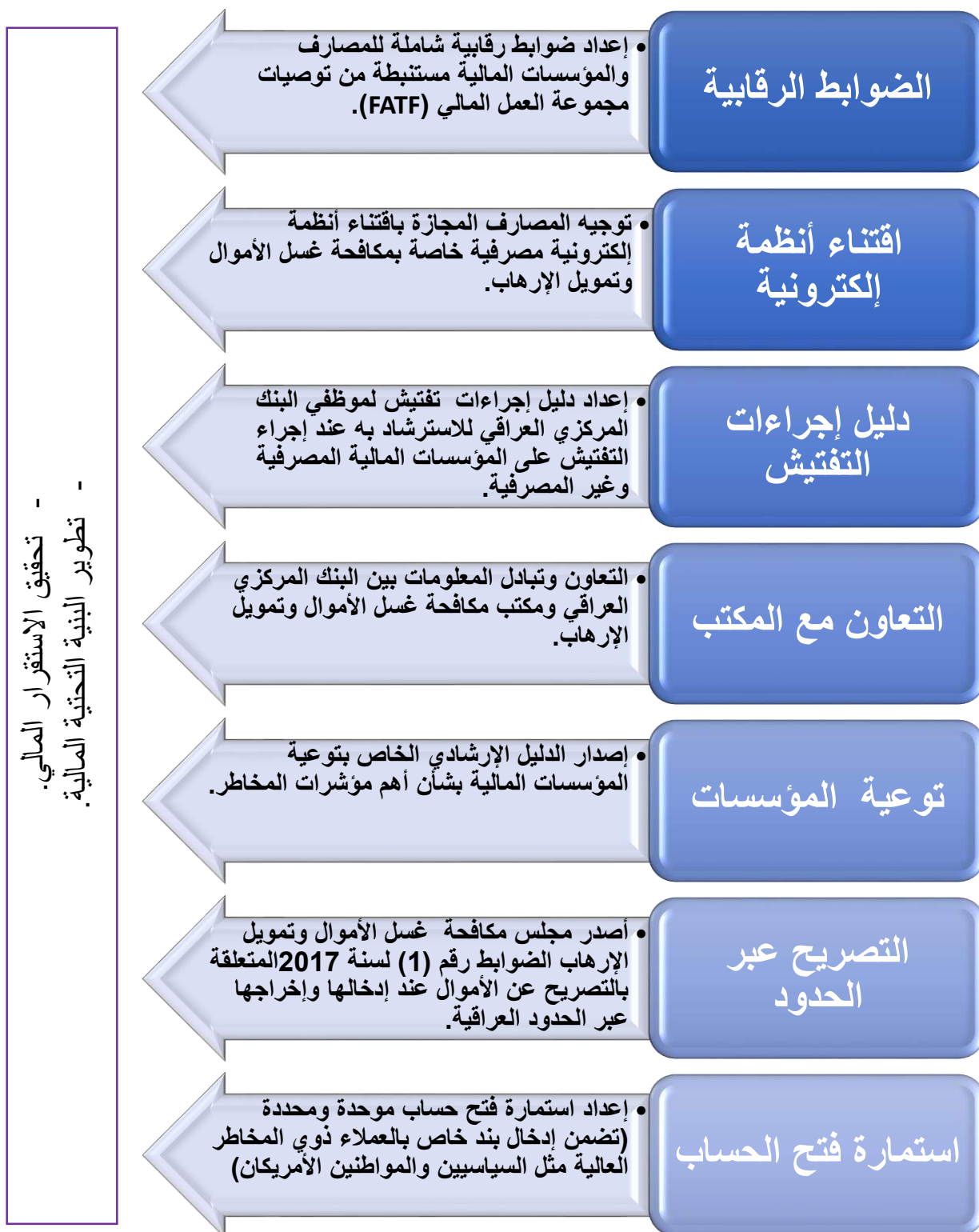
مخطط (1) مراحل عمل البنك المركزي العراقي للخروج من دائرة المتابعة



مخطط (2) أهم التعليمات الصادرة عن البنك المركزي للمؤسسات المالية

• إصدار البنك المركزي العراقي التعليمات رقم (1) بشأن قواعد العناية الواجبة تجاه عملاء المؤسسات المالية.	قواعد العناية الواجبة
• إلزام جميع المؤسسات المالية بإبلاغ مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فوراً بأية عملية يشتبه في أنها تتضمن غسل الأموال أو تمويل الإرهاب.	سياسة الإبلاغ
• إصدار دليل الحوكمة للمؤسسات المالية لتنظيم عمل المصارف وفصل السلطات.	دليل الحوكمة
• ألزم البنك المركزي العراقي المصارف بوجوب تصنيف العملاء على أساس مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	تصنيف الزبائن على أساس المخاطر
• مطالبة المصارف بإعداد وإصدار دليل عمل إرشادي مصدق عليه من مجالس إدارتها يتضمن مهام ومسؤوليات مراقبي الامتثال في مصارفهم.	دليل العمل الإرشادي
• توجيه المصارف والمؤسسات المالية كافة بالأساليب والإجراءات المطلوبة اعتمادها للتحقق من مصادر أموال مقدمي طلبات شراء العملات الأجنبية.	مصادر أموال شراء العملات الأجنبية
• إصدار إعمامات بمنع التعامل مع جميع المصارف والمؤسسات المحظورة دولياً وإيقاف التعامل بالدولار الأمريكي مع المصارف الإيرانية وحظر التعامل مع كوريا الشمالية	المصارف والمؤسسات المحظورة
• تطبيق أحكام قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في إقليم كردستان إنشاء فرعين للبنك المركزي • في إقليم كردستان بموجب الأمر الإداري المرقم بالعدد 3819 والمؤرخ في 2016	تطبيق القانون في كردستان

مخطط (3) أهم الضوابط التي أصدرها البنك المركزي لتنظيم عمل المؤسسات المالية



وعبر هذه الإجراءات التي عمل عليها البنك المركزي ولسنوات عدّة صدر تقرير مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا MENAFATF في أيار 2018 متضمناً توصيات عدّة منها الأساسية والرئيسية والتوصيات الأخر (بحسب تصنيف التقرير) والتي بيّنت خروج العراق من دائرة المراقبة وكانت النتيجة (ملتزم إلى حد كبير).

وكذلك شهد عام 2018 خروج البنك المركزي العراقي رسمياً من قائمة عقوبات الاتحاد الأوروبي، إذ أعلن الاتحاد رسمياً عن خروج البنك المركزي العراقي من قائمة العقوبات التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على المؤسسات المالية، وذلك عبر نشره في الصحيفة الرسمية للاتحاد، التي أكدت إلغاء العقوبات المفروضة على البنك المركزي في عهد النظام السابق، تلك العقوبات التي نصت على حظر التعامل مع مجموعة من المؤسسات المالية وغير المالية العراقية، وتأتي هذه الخطوة لما حققه البنك المركزي العراقي من تقدّم كبير في تحسين أدائه وتطبيق الأنظمة والمعايير الدولية.

وبموجب هذه التعديلات الأخيرة سيُسمح للمؤسسات المالية والمصرفية العالمية والأوروبية أن تتعامل وفقاً للتعليمات الجديدة؛ لأنّ البنك المركزي العراقي أصبح من المؤسسات المالية الموثوقة التعامل لدى المؤسسات الأوروبية، وأنّ هذه التطوّرات تساعد على استقطاب رؤوس الأموال من الخارج لغرض الاستثمار في القطاع المالي والقطاعات الأخر، داخل العراق ممّا تسهم هذه الاستثمارات في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي للبلد.

5-4. إجراءات البنك المركزي لتصحيح مسار المصارف المتلكئة:

يستخدم البنك المركزي العراقي إجراءات مختلفة لتصحيح مسار المصارف المتلكئة، ومن هذه الإجراءات إنشاء المصرف المرحلي (المصرف الجسري)، إذ أجازت المادة (67أ) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 للبنك المركزي تأسيس وترخيص مصرف مرحلي تعود ملكيته وإدارته إلى البنك المركزي ليقوم بتسلّم أيّة موجودات أو مطلوبات من واحد أو أكثر من المصارف التي تمّ تعيين وصي عليها؛ استناداً إلى الباب (11)، أو حارس قضائي بموجب الباب (14) من قانون المصارف المذكور آنفاً.

وفي حالة تأسيس المصرف المرحلي يقوم البنك المركزي بتزويده برأسمال، وكذلك تعيين أعضاء مجلس الإدارة من أشخاص لائقين ومناسبين؛ ليقوم هذا المجلس بتنفيذ عقد تأسيس المصرف، وتمّ التصديق عليه من قبل البنك المركزي العراقي.

وقد شهد عام 2018 تأسيس أول مصرف مرحلي في تاريخ العراق، إذ لم يتم إنشاء مصرف مرحلي منذ تأسيس البنك المركزي العراقي؛ لعدم إجازة القوانين السابقة لتأسيس مصرف مرحلي، أو جسري، في حين أجاز قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 ذلك.

وقد صدر قرار منح إجازة لمصرف مرحلي بتاريخ 2018/9/5 بعد موافقة مجلس إدارة البنك المركزي العراقي في أحد جلساته، وقد تم تسميته (مصرف حمورابي التجاري) لغرض إعادة تأهيل أحد المصارف المتعثرة، كان تحت وصاية البنك المركزي.

وقد حدّد القرار رأسمال المصرف (50) مليار دينار مدفوعاً من قبل البنك المركزي العراقي، وتعيين مجلس إدارة ومدير مفوض للمصرف من موظفي البنك المركزي، وعلى إثر هذا القرار تقوم لجنة الوصاية على المصرف المتعثر بتسليم موجودات ومطلوبات المصرف المتعثر إلى مجلس إدارة مصرف حمورابي التجاري من طريق محضر التسلم والتسليم الذي يُرفَع للسيد المحافظ لغرض التصديق عليه.

يقوم مصرف حمورابي باستكمال الاتصالات مع أصحاب حسابات الودائع والتوفير والحسابات الجارية الدائنة، للحصول على موافقتهم النهائية لرسملة هذه الحسابات؛ لتكون مبالغ لرأسمال المصرف، والهدف من إنشاء هذا المصرف هو إعادة تأهيل المصرف المتعثر، وإعادة مبالغ الودائع، والعمل على تقديم الخدمات المصرفية المسموح بها وفقاً لقانون المصارف ليعود المصرف للعمل بشكل طبيعي وعدم التأثير في زبائنه.

5-5. تطور نظام المدفوعات العراقي:

يُعدُّ تطوير نظام المدفوعات العراقي من الأولويات الأساسية في سياسة البنك المركزي العراقي لتطوير القطاع المصرفي وتقديم أفضل الخدمات المصرفية، ولا سيّما في مجال الصيرفة الإلكترونية، وتسوية المدفوعات، وإنَّ عمل البنك المركزي مستمر في تحسين نظام المدفوعات، وقد حصلت في عام 2018 إجراءات عدّة لتطوير أنظمة الدفع؛ لغرض تحقيق الاستقرار في النظام المالي والنقدي، وهذه الإجراءات هي:

5-5-1. مشروع توظيف رواتب موظفي الدولة:

عمل البنك المركزي العراقي وبالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء على مشروع توظيف الرواتب، لموظفي الدولة كافة، وجاء هذا المشروع لغرض التحول من التعامل النقدي إلى الدفع الإلكتروني بأدواته كافة، وفي عام 2018 تم توظيف رواتب موظفي (124) وحدة إنفاق (وزارة، أو مؤسسة حكومية)، وهي قفزة كبيرة في توظيف الرواتب، إذ إنَّ إجمالي وحدات الإنفاق التي تمَّ توظيف رواتبها (130) وحدة منتشرة على معظم الوزارات، مما يعكس نجاح هذه التجربة ومقبوليتها لدى شريحة الموظفين، لكن مع هذا النمو فإنَّ مشروع التوظيف ما زال يُشكِّل نسبة (20.5%) من أصل وحدات الإنفاق البالغ عددها (633) وحدة إنفاق.

5-5-2. نظام الدفع بالتجزئة العراقي IRPSI (Iraq Retail Payment System) : (Infrastructure

بعد انطلاق نظام الدفع بالتجزئة العراقي في عام 2017 الذي اشتركت فيه (8) مصارف فقد شهد عام 2018 اتساعاً في المشاركة بهذا النظام، إذ اشتركت (10) مصارف جديدة وهي (مصرف بابل، مصرف الجنوب الإسلامي، مصرف الرشيد، مصرف الموصل، مصرف بيلوس، مصرف نور العراق الإسلامي، مصرف جيهان، مصرف البحر المتوسط، مصرف الاستثمار، مصرف أبو ظبي الإسلامي)، وقد استُكمِلت عملية الربط بعد الانتهاء من الإجراءات الإدارية والفنية والتنظيمية كافة.

5-5-3. ربط الأنظمة المصرفية الشاملة:

لغرض تحديث البيانات المصرفية إلكترونياً، ومن دون تدخل بشري؛ لتجنب حدوث الأخطاء وتقليل المخاطر في استخدام أنظمة الدفع الإلكتروني، فقد تمَّ ربط الأنظمة المصرفية الشاملة لعدد من المصارف مع أنظمة الدفع الإلكتروني المستخدمة من قبل البنك المركزي، وهي (نظام التسوية الإجمالية الآنية RTGS، ونظام المقاصة الآلية ACH - C)، وهذه المصارف هي (مصرف بيروت والبلاد العربية، مصرف الموصل، مصرف الجنوب، مصرف الراجح، مصرف نور العراق، مصرف البحر المتوسط، والمصرف العراقي للتجارة، مصرف جيهان، مصرف التنمية الدولي).

5-5-4. توفير ضمانات للتحويلات من طريق نظام المدفوعات:

قام البنك المركزي العراقي بتفعيل العمل بآلية الإقراض النهاري خلال عام 2018 إذ بإمكان المصرف استخدام الضمان لتمويل أو تغطية عملياته المتوقفة بسبب عدم وجود رصيد كافٍ في حسابات التسوية الخاصة به، بضمان السندات المرهونة لدى هذا البنك، وهذا الإجراء يضمن استمرارية الأعمال، ويحقق تعزيز الثقة بالنظام المصرفي العراقي.

5-5-5. تطوير نظام الـ(CSD)(Central Securities Depository):

هو نظام إلكتروني يحل محل الأوراق المالية والقيود الدفترية، إذ يُخصّص حساباً لكل مستثمر يسجل فيه ما يملكه من أسهم وسندات وشهادات إيداع، ويتم التداول بها ونقل ملكيتها بهذا النظام إلكترونياً، وقد تم تفعيل العمل بإصدار شهادات الإيداع الإسلامية (Islamic ICD) **Certificates of Deposit** على هذا النظام، وإصدار أول شهادة إيداع بتاريخ 16/1/2018، ويتم بموجبه التعاقد بين البنك المركزي والمصارف الإسلامية من جهة، ومع البورصات من جهة أخرى، مقابل تحقيق أرباح ضمنية بموجب عقد مرابحة.

5-5-6. تعزيز دور الاشراف والرقابة:

قام البنك المركزي بإعداد نظام سجل الوكلاء للمصارف ومزودي خدمات الدفع الإلكتروني من أجل تلبية الاحتياجات الخاصة بالإشراف والرقابة على المصارف المصدرة للبطاقات ومزودي خدمات الدفع الإلكتروني، من خلال توفير قاعدة بيانات للوكلاء بحسب نوع الوكالة الممنوحة لهم من قبل المزود (رئيس أو ثانوي). وقام البنك المركزي كذلك بإصدار تراخيص لبعض شركات الدفع الإلكتروني لغرض الاشتراك في نظام الدفع بالتجزئة والعمل بصفة مصدر ومعالج للبطاقات مسبقة الدفع، ومعالجة التسويات بالتنسيق مع الدوائر المعنية بذلك.

5-5-7. تحديث الأنظمة.

عمل البنك المركزي العراقي على تحديث أنظمة الدفع والتسوية المستخدمة في الجهاز المصرفي من خلال الدوائر المختصة في هذا المجال، إذ قام بتحديث نظام RTGS على أساس مطابقة الرمز التعريفي للمصرف Swift Code مع IBAN الخاص بالزبون.

تحديث نظام المقاصة الإلكتروني ACH - C بإضافة وظائف وفعاليات جديدة، وهي إضافة حقل في شاشة (PO) لتحديث نوع ملف الرواتب إذا كان لوحدة إنفاق حكومية، أو مؤسسات

لقطاع خاص، إذ يتم استقطاع أجور على ملفات رواتب مؤسسات القطاع الخاص، ولا تُحتسب أجور على الملفات الحكومية في الوقت الحالي فضلاً عن تعديل أوقات الجلسات بتمديد وقت أوامر الدفع الدائنة وإضافة جلسات لملفات الرواتب.

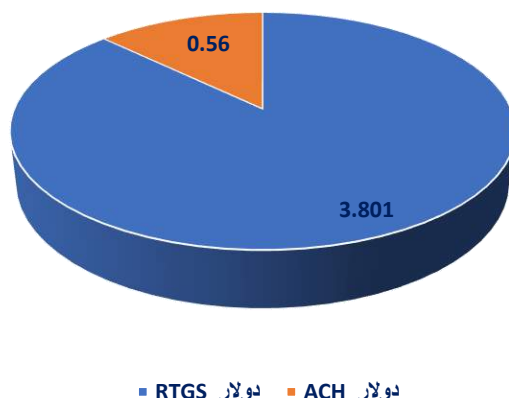
5-6. التركيز في أنظمة الدفع والتسوية:

يعتمد البنك المركزي العراقي على مجموعة من الأنظمة الإلكترونية لغرض الإسراع في تقديم خدمات الدفع الإلكتروني وضمان جودتها ومنها نظام التسوية الإجمالية الآنية RTGS، ونظام المقاصة الإلكترونية C-ACH اللذان يُعدّان العمود الفقري لعمليات التسوية بين الزبائن والمصارف.

ما زال نظام RTGS يأخذ الحصة الأكبر في عمليات الدفع والتسويات المالية في عام 2018، إذ بلغ إجمالي العمليات بحدود (147.9) ترليون دينار على الرغم من انخفاضه عن العام السابق 2017، إذ كانت بحدود (160.5) ترليون دينار بنسبة انخفاض (7.8%)، أمّا المعاملات بالعملة الأجنبية فقد بلغت عام 2018 بحدود (3.8) مليار دولار وهي مرتفعة عما كانت عليه في عام 2017، إذ كانت بحدود (3.2) مليار دولار وبنسبة ارتفاع (18.7%).

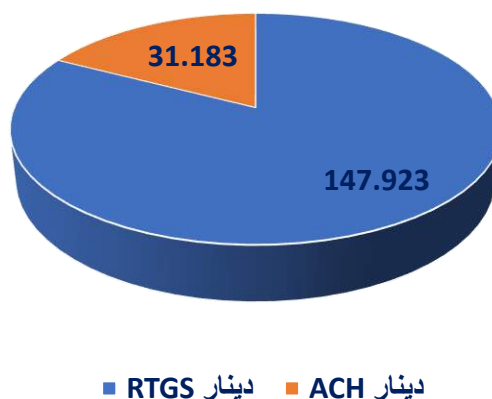
وجاءت المقاصة الإلكترونية في شقيها الصكوك الإلكترونية وأوامر الدفع في المرتبة الثانية، إذ بلغت (31.1) ترليون دينار عام 2018 بعد ما كانت (25.3) ترليون دينار، وبنسبة ارتفاع مقدارها 23% وكذلك الحال بعمليات العملة الأجنبية، إذ بلغت (560.4) مليون دولار عام 2018 في حين كانت (418.8) مليون دولار عام 2017 وبنسبة ارتفاع مقداره (34%)، وعلى النحو المبين في الشكلين (55) و (56).

الشكل (55)
الحصة السوقية لخدمات الدفع الإلكتروني بالدولار لعام 2018



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة المدفوعات.

الشكل (56)
الحصة السوقية لخدمات الدفع الإلكتروني بالدينار لعام 2018

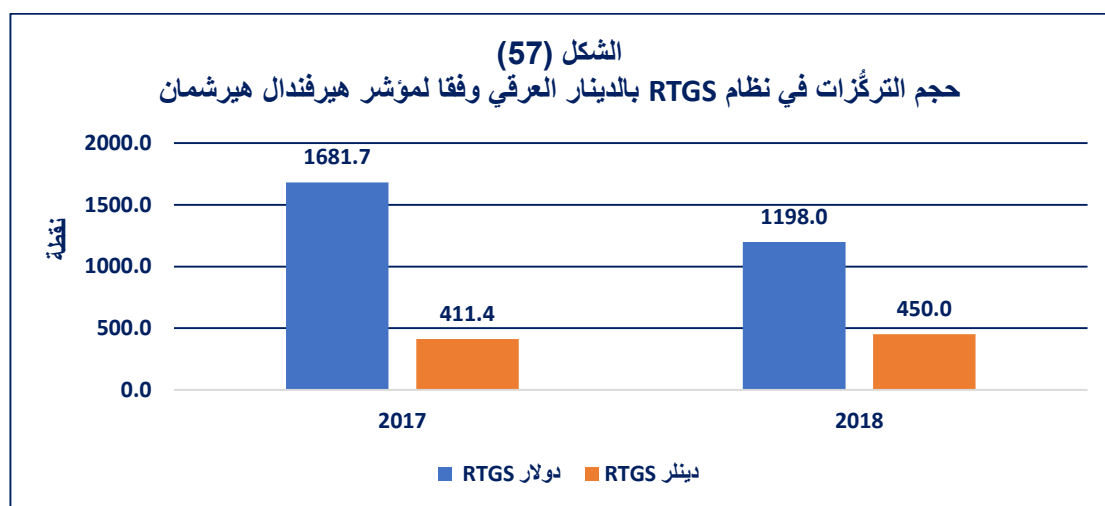


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة المدفوعات.

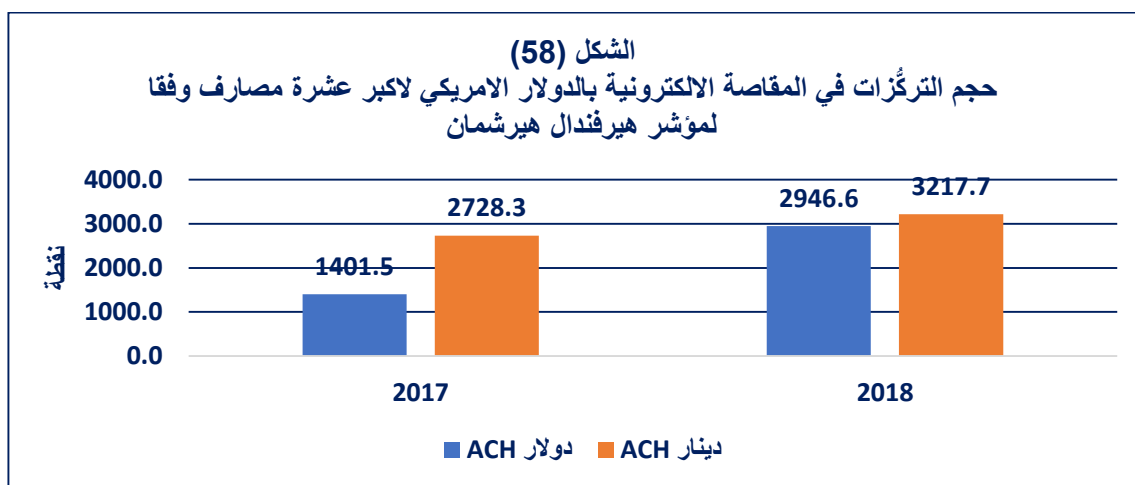
تم احتساب التركيز في أنظمة الدفع والتسوية وفقاً لمؤشر (هيرفندال هيرشمان)، وقد لوحظ أنَّ التركيز في المقاصّة الإلكترونية بالدينار العراقي مرتفعة عما كانت عليه عن عام 2017، إذ بلغت في عام 2018 إجمالي التركيز لعشرة مصارف (3217.7) نقطة في حين كانت في العام السابق (2728.3) نقطة، لكن هذا الارتفاع لا يُشكّل مخاطر كبيرة على القطاع المصرفي؛ لأنَّ معظم التعاملات في المصارف الحكومية التي تستحوذ على نسبة عالية من حجم التعاملات في السوق المصرفية، إذ بلغت نسبة الاستحواذ المصارف الحكومية من التعاملات (97.4 %) من إجمالي المعاملات المصارف العشرة التي خضعت لمؤشر التركيز.

أمّا المقاصّة الإلكترونية بالعملة الأجنبية فقد ارتفعت نسبة التركّز من (1401.5) نقطة عام 2017 إلى (2946.6) نقطة عام 2018، وأنّ هذه الزيادة بحجم التركّز لا تشكل مخاطر عالية، ولا سيّما أنّ هنالك تعاملات لمصرف حكومي واحد تُشكّل نسبة (46%) من إجمالي التعاملات لأكبر عشرة مصارف التي خضعت للمؤشر.

في حين شهد نظام RTGS ارتفاعاً بسيطاً في مؤشر التركّز لعام 2018 بالدينار العراقي، إذ بلغ (450) نقطة، في حين أنّه بلغ عام 2017 (411) نقطة، ويؤشر ذلك عدم وجود تركّز في هذا النظام بالتعاملات بالدينار العراقي، على النحو المبين في الشكل (57)، أمّا في معاملات العملة الأجنبية فقد انخفض مؤشر التركّز في عام 2018، إذ بلغ (1198) نقطة في حين كان عام 2017 (1681) نقطة، وفي كلا العامين يُعدّ ذلك ضمن حدود التركّز الآمنة، وعلى النحو الموضّح بالشكل (58).



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة المدفوعات.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة المدفوعات.

5-7. الأمن السيبراني:

كلما اتسعت الخدمات المصرفية الإلكترونية والتطوُّر في تقديمها، اتَّسعت وتتنوّعت المخاطر، وقد ظهرت حديثاً مخاطر استخدام البرامج المتطورة، والإنترنت، وأنظمة التسوية والدفع الإلكتروني، فقد ظهرت مخاطر التهديدات السيبرانية، وقابل هذه التهديدات ظهور مصطلح الأمن السيبراني، الذي جاء من لفظ سيرر المنقولة من الكلمة اللاتينية (Cyber)، التي تعني الفضاء المعلوماتي، إنّ الأمن السيبراني أهمية كبيرة في تحقيق الاستقرار المالي، والمحافظة على الصناعة المصرفية المتطورة وانتشارها؛ لذلك فإنَّ عدم وجود اختراقات للأنظمة المستخدمة في مجال التسوية والدفع الإلكتروني يضمن توافر قناة لدى الزبائن، وانتشار استخدام منتجات الصيرفة الإلكترونية، لذلك أصبح تحقيق الأمن السيبراني أساساً لانتشار الصيرفة الإلكترونية ومنتجاتها الحديثة. وقد اتخذ البنك المركزي العراقي إجراءات عدّة لتحقيق الأمن السيبراني، إذ أعدَّ وثيقة سياسة أمن المعلومات، وهي تُمثِّل الاستراتيجية المعتمدة من قبل البنك، وتشتمل على مجموعة من التعليمات الواجب اتباعها لأجل ضمان سرية البيانات، وتلافي التهديدات والخروقات والبرامج الضارة، فضلاً عن إصدار بعض الإعامات والمنشورات إلى المصارف، وشركات الدفع الإلكتروني حرصاً من البنك على العمل ضمن منهجية رصينة، وفقاً لأفضل الممارسات العالمية.

ويعمل البنك المركزي حالياً على إصدار دليل الحوكمة والإدارة المؤسسية لتقنية المعلومات، والاتصالات في القطاع المصرفي وكذلك المبادئ التوجيهية لإدارة مخاطر تقنية المعلومات والاتصالات، وأمن البيانات والأمن السيبراني، لدى المصارف والمؤسسات المالية.

ولأهمية القطاع المالي والمصرفي، الذي يُعدُّ واحداً من أكثر القطاعات استهدافاً من قبل المخترقين، وعمليات القرصنة، والهجمات الإلكترونية، فإنَّ البنك المركزي العراقي يحرص على إلزام المصارف والمؤسسات المالية بتطوير البنية التحتية التقنية والمعلوماتية، ومنظومات أمن وحماية البيانات، فضلاً عن اتِّباع المعايير القياسية بهذا الصدد، وتطوير وتدريب العاملين في هذا المجال، ويقوم البنك المركزي كذلك بإجراء جولات تدقيقية وتنقيفية على المصارف والمؤسسات المالية؛ لغرض حثها على الاستمرار بالعمل لتوفير البرامج والأدوات الخاصة بالأمن السيبراني، إذ هنالك عدد من المصارف والمؤسسات المالية لديها الأدوات والأنظمة الخاصة بالأمن السيبراني، والبعض الآخر يعمل حالياً للحصول على هذه الأنظمة.

أمّا فيما يخصّ الثغرات الأمنية فإنّ البنك المركزي العراقي يعمل على تنفيذ مشروع داخلي لنظام المسح، وتقييم الثغرات الأمنية، وإدارتها؛ لغرض إجراء الفحوصات الدورية، وتنفيذ التحديثات لغلق الثغرات، وتلافي استغلالها لتنفيذ الهجمات الإلكترونية.

هنالك بعض الحسابات الطرفية الخاصة بالمصارف تحتوي على برامج خبيثة، ولكونها متصلة شبكيًا بالبنك المركزي لتنفيذ أنظمة المدفوعات وأنظمة أخرى، فقد تمّ رصد بعض البرامج الخبيثة حاولت الدخول إلى الشبكة الخاصة بالبنك المركزي، وقد تم إيقافها فورًا وتلقائيًا من قبل منظومات الحماية والجدران النارية لهذا البنك، وتمّ إبلاغ جميع المصارف بضرورة استخدام أنظمة مكافحة الفايروسات مرخصة للحسابات الطرفية المتصلة بأنظمة البنك المركزي العراقي.

5-8. المؤسسات المساندة:

5-8-1. الشركة العراقية لضمان الودائع:

في بداية عام 2018 قام البنك المركزي العراقي بتوقيع عقد تأسيس الشركة العراقية لضمان الودائع المصرفية، مع الهيئة المؤسّسة للشركة، التي تضم (44) مصرفًا عراقيًا وأجنبيًا موزعة على (6) مصارف حكومية و(22) مصرفًا من القطاع الخاص، و(16) فرعًا لمصرف أجنبي، وجاء تأسيس هذه الشركة انطلاقًا من واجبات وأهداف البنك المركزي العراقي المنصوص عليها في قانونه؛ لضمان استقرار القطاع المصرفي وزيادة الثقة به، وسوف يكون للشركة دور كبير في حماية القطاع المصرفي، وتعزيز ثقة الجمهور به، واستقطاب المزيد من الودائع، وإخراجها من الاكتناز لإدخالها إلى الجهاز المصرفي؛ لغرض استخدامها في الاستثمار، ومنح الائتمان لتوسيع النشاط المصرفي، ولدعم الاقتصاد العراقي.

5-8-2. قسم تبادل المعلومات الائتمانية:

يُعدّ قسم تبادل المعلومات الائتمانية من الأقسام المهمة؛ لكونه يدعم القطاع المصرفي بالمعلومات عن الزبائن الراغبين في الحصول على ائتمان نقدي، أو تعهدي، من طريق نظام تبادل المعلومات الائتمانية (Credit Bureau System (CBS)، وإنّ هذا النظام يقدّم معلومات كبيرة ومهمة عن الزبائن المتقدمين للحصول على تسهيلات ائتمانية، منها حجم التزاماتهم، ومبلغ الائتمان المتعرّ للزبائن الذين لديهم تعرّ في التسديد، وكذلك توافر معلومات شخصية عن هؤلاء الزبائن، فضلًا عن ذلك تدرّج معلومات عن الوضع المالي للزبائن في المراحل السابقة، وهل هنالك إجراءات قانونية بحقهم؟ وإنّ هذه المعلومات تساعد في اتخاذ القرار من قبل المختصين والإدارة العليا

للمصرف في منح الائتمان من عدمه، وقد يسهم هذا المكتب من طريق المعلومات التي يوافرها في تقليل حالات التعثر المالي للمقترضين، وضمان سلامة المؤسسات المصرفية.

ويقوم البنك المركزي حالياً بإجراء عملية تحديث النظام، وتطوير أدائه؛ لتحسين الخدمات المُقدَّمة للمستفيدين من هذه المعلومات، وقد بلغت عدد المعاملات الخاصة بالتحديث في أثناء عام 2018 بحدود (6825) معاملة تحديث، أمّا عملية الاستعلام فقد بلغت (158481) معاملة استعلام في عام 2018، في حين كانت (71811) معاملة استعلام في عام 2017، أي: بنسبة نمو (122%)، ممّا يعكس توسعاً في سياسة المصارف في منح الائتمان.

الشمول المالي

6. الشمول المالي

تزايدت العناية بالشمول المالي على المستوى العالمي، وأصبحت معظم دول العالم تضعه ضمن أهدافها الاقتصادية الاستراتيجية؛ لغرض زيادة العمق المالي، لما له من آثار إيجابية، مباشرة وغير مباشرة، في النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل وتقليل البطالة والفقر، فقد أصبح هنالك تزايد مستمر في نسبة الشمول المالي لدى معظم البلدان؛ إذ تشير بيانات البنك الدولي إلى أن نسبة الشمول المالي على مستوى العالم بلغت (69%) في عام 2017، في حين كانت هذه النسبة (62%) عام 2014 و(51%) في عام 2011، علماً أن هذه النسبة تتفاوت بين البلدان ذات الدخل المرتفع والتي تصل بها نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية إلى (94%) مقابل (63%) في البلدان النامية، وتختلف هذه النسبة كذلك من بلد إلى آخر¹.

ويُعرف الشمول المالي بأنه وصول الخدمات المالية والمصرفية إلى أكثر عدد ممكن من السكان، ولاسيما فئات المجتمع من ذوي الدخل المحدود وبتكاليف مناسبة لهم، وذلك من خلال القنوات الرسمية وابتكار الخدمات المالية الملائمة.

وتعدُّ التكنولوجيا المتطورة، وتوسّع استخدام الإنترنت، وزيادة استخدام الهاتف النقال، من العناصر المهمة في زيادة الشمول المالي؛ لذلك فإنّ تحقيق ارتفاع في نسبة الشمول المالي يتطلب توفير بنية تحتية من تكنولوجيا المعلومات المتطورة والسريعة الانتشار.

وقد عُنيَ البنك المركزي العراقي بتعزيز مستوى الشمول المالي، ورفع مستوى تقديم الخدمات المالية لفئات المجتمع كافة، ولجميع مناطق العراق، مع العمل على رفع مستوى جودة الخدمات المقدّمة، وعمل البنك المركزي العراقي كذلك وبالتعاون مع المصارف ورابطة المصارف العراقية الخاصة على زيادة توعية المواطنين بموضوعات الشمول المالي، من خلال عقد ورش العمل والندوات، وكذلك استخدام وسائل الإعلام المختلفة.

ومن أجل تعزيز الوصول إلى فئات المجتمع كافة، وتيسير الاستخدام، وبما يشمل الفئات المهمشة والفقيرة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب واحتياجاتهم، بحيث تُقدّم لهم بشكل عادل وشفاف، وبتكاليف معقولة، ويتضمّن مفهوم الشمول المالي أيضاً حماية حقوق مستخدمي الخدمات المالية وتشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم، ولتحقيق ذلك شكّلت اللجنة العليا للشمول المالي في عام 2018 برئاسة السيد محافظ البنك المركزي، وعضوية عدد من الجهات في القطاع العام والخاص، وهي تتولى إعداد الاستراتيجية الوطنية طويلة الأجل للشمول المالي، وانبثقت عنها لجان فرعية (تنفيذية وتنسيقية).

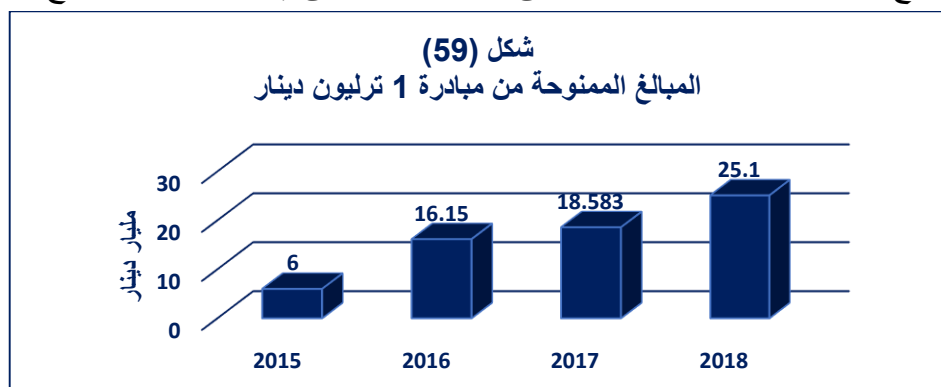
¹ أسلي ديميرجوتش-كونت، ليورا كلاير، دوروثي سينجر، سنية أنصار وجيك هيس (2018)، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2017: قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية، مجموعة البنك الدولي.

6-1. مبادرات البنك المركزي العراقي في دعم الشمول المالي:

6-1-1. مبادرة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

أطلق البنك المركزي العراقي مبادرة (1) ترليون لمنح القروض الصغيرة والمتوسطة إلى المواطنين من طريق المصارف الأهلية؛ وذلك إيماناً منه بدعم شريحة العاطلين عن العمل، وأصحاب الأفكار الجديدة في خلق المشاريع التي لها فائدة وتأثير إيجابي في الاقتصاد الوطني، وكان البنك المركزي حريصاً على أن تصل هذه المبالغ بنسبة فائدة قليلة لا تشكّل عبئاً على المستفيدين.

وقد أُطلقت هذه المبادرة في عام 2015، إذ تم صرف (6) مليار دينار في تلك المرحلة، وقد نمت هذه القروض بشكل متزايد سنة بعد أخرى لتصل عام 2018 إلى (25.1) مليار دينار كما موضح بالشكل (59)، ومجموع ما تم صرفه للزبائن من عام 2015 إلى عام 2018 هو (65.833) مليار دينار، الذي يُشكّل نسبة (6.58%) من أصل المبلغ المرصود من قبل البنك المركزي العراقي، البالغ (1) ترليون دينار، لكن هذا لا يعني أنّ المبادرة ما زالت لم تصل إلى المستوى المطلوب في تحقيق أهداف البنك المركزي في الانتشار للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، بل إنّ المبلغ المرصود كبير جداً، بحيث تبقى النسبة قليلة، حتى إن زادت عملية المنح.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة العمليات المالية وإدارة الدين.

وقد شارك 31 مصرفاً من القطاع الخاص في منح مبالغ المبادرة، مقسّمة على 16 مصرفاً إسلامياً و 13 مصرفاً تقليدياً وفرعين لمصرف أجنبي، وقد أسهمت هذه القروض في خلق نحو (2100) مشروع صغير أسهمت في إيجاد فرص عمل بحدود (4200) فرصة عمل للعاطلين، وقد عمل البنك المركزي على تبسيط إجراءات المنح وإنجاز المعاملات بالسرعة الممكنة، مع حتّ المصارف على التوسّع في هذا النشاط، الذي يُعدّ إحدى أدوات الشمول المالي، فضلاً عن ذلك فقد قام البنك المركزي بحملات إعلانية وترويجية وتوعوية في الوسائل الإعلامية ووسائل التواصل الاجتماعي المختلفة.

2-1-6. مبادرة تمويل المشاريع الكبيرة:

حرص البنك المركزي العراقي وبضمن أهدافه على تعزيز التنمية الاقتصادية، وعمل البنك المركزي على تحقيق هذا الهدف المهم عبر مبادرة تمويل المشاريع الكبيرة بمبلغ (5) ترليون دينار، إذ تمّ ضخ مبالغ المبادرة من طريق المصارف التخصصية، وبنسبة فائدة منخفضة، بحيث لا تُشكّل عبئاً على المستثمر؛ لغرض استمراره في العمل، لرفع معدلات الإنتاج في القطاعات الاقتصادية المهمة (الزراعية، الصناعية، العقارية) والتي تسهم في زيادة النمو الاقتصادي، فضلاً عن المساهمة في حل أزمة السكن عبر تقديم القروض الميسرة لبناء وحدات سكنية، أو بناء مجمعات سكنية كبيرة. ويبين الجدول (13) طبيعة توزيع هذه المبالغ على المصارف التخصصية وصندوق الإسكان.

جدول رقم (13)

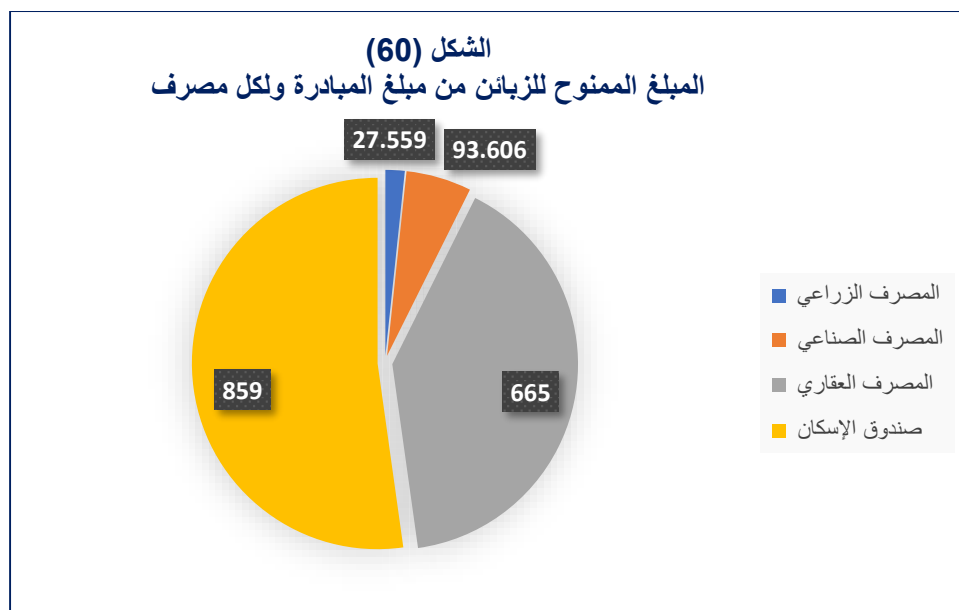
الحصة السوقية للمصارف في مبادرة تمويل المشاريع الكبيرة

(مليون دينار)

نسبة النمو في المنح	نسبة التشغيل		نسبة الفائدة	الممنوح فعلياً		المبلغ المخصص	اسم المصرف
	2018	2017		2018	2017		
%74	1.65	0.95	%4	27,559	15,832	1,666,000	المصرف الزراعي
%424	5.73	1.06	%4	92,606	17,667	1,666,000	المصرف الصناعي
% 1107	79.7	0.07	%3	665,000	600	834,000	المصرف العقاري
%1042	64.39	0.10	%2	859,000	824	834,000 وتم الزيادة إلى 1,334,000	صندوق الإسكان

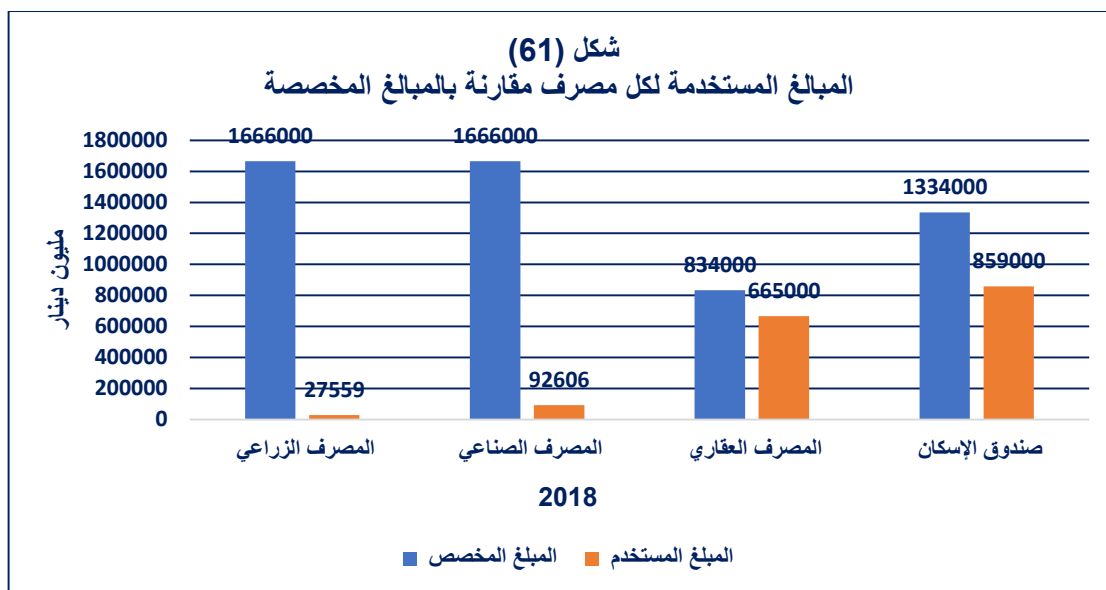
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة العمليات المالية وإدارة الدين.

ونتيجة إقبال المواطنين على القروض المُقدّمة من قبل صندوق الإسكان، فقد تمّت زيادة المبلغ المخصص للصندوق من 834 مليار دينار إلى 1334 مليار دينار، وبذلك يكون مبلغ المبادرة يفوق (5) ترليون ليصبح (5.5) ترليون دينار. والشكل (60) يبيّن ذلك.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة العمليات المالية وإدارة الدين.

مما تقدّم يتضح أنّ هنالك إقبالاً كبيراً على القروض العقارية نتيجة الطلب الكبير على بناء الوحدات السكنية، ولا سيّما أنّ مشاريع الإسكان كانت متوقفة ولمدة طويلة؛ نتيجة الدخول في الحروب والحصار، مع تزايد عدد السكان وحالات الزواج، لذلك يُعدّ الحصول على الوحدات السكنية ضرورة للمواطن العراقي، أمّا المبالغ المخصصة في مجال القطاعين الزراعي والصناعي فلم يتمّ صرف مبالغ كبيرة منها، على الرغم من قيام البنك المركزي بتخصيص مبالغ كبيرة ضمن المبادرة لدعم إعادة بناء المصانع القديمة، التي توقفت لمدد طويلة، وكذلك استصلاح الأراضي الزراعية التي تضررت نتيجة المشاكل الأمنية والاقتصادية للبلد، لكن ما زال المستثمر يشعر بقلق من الخوض في هذه المجالات؛ لصعوبة منافسة السلع المستوردة المنخفضة التكلفة، لذلك شجّع البنك المركزي العراقي المصارف لمنح الائتمان للمستثمرين بنسبة فائدة منخفضة جداً؛ دعماً للاقتصاد الوطني، على النحو المبين في الشكل (61).



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة العمليات المالية وإدارة الدين.

2-6. مؤشرات الشمول المالي:

إنَّ المؤشرات الأساسية المستخدمة في قياس مستوى الشمول المالي يمكن تقسيمها على ثلاثة أنواع، هي: الوصول *access*، والاستخدام *usage*، والنوعية *quality*. إذ سيتم التطرُّق إلى البعدين الأول والثاني، وهما (الوصول والاستخدام)، أمَّا البعد الثالث (النوعية) الذي يعكس نوعية الخدمات المالية المُقدَّمة فإنَّ قياسه معقد نوعاً ما؛ لذلك سيتم التركيز على البعدين الآخرين.

1-2-6. مؤشر مستوى الوصول للخدمات المالية *access*: يعتمد هذا البعد عدداً من المتغيرات، وعلى النحو الآتي:

1-1-2-6. مؤشر الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي:

ما زالت الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي في العراق دون المستوى المطلوب، على الرغم من افتتاح مصارف جديدة خلال عام 2018، فضلاً عن تشجيع البنك المركزي العراقي المصارف لفتح فروع لها في جميع أنحاء العراق، وقد شهد عام 2018 زيادة بسيطة في عدد فروع المصارف، إذ بلغت (865) فرعاً في حين كانت عام 2017 (843) فرعاً، وهذه الزيادة جاءت نتيجة لفتح مصارف جديدة، بعد تحويل نشاط بعض شركات التحويل المالي إلى مصارف إسلامية.

وقد ازدادت الكثافة المصرفية زيادة بسيطة، إذ بلغت (44.16) عام 2018 بعد ما كانت (44) عام 2017، وصاحب ذلك انخفاض بسيط في الانتشار المصرفي، إذ كان (2.27) عام 2017 وأصبح (2.26) عام 2018، والتغير البسيط في السنتين أعلاه على الرغم من زيادة عدد الفروع،

جاء نتيجة الزيادة الكبيرة في عدد سكان العراق، إذ بلغ عام 2018 بحدود (38.2) مليون نسمة بعد ما كان (37.1) مليون نسمة.

جدول رقم (14)

الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية في العراق

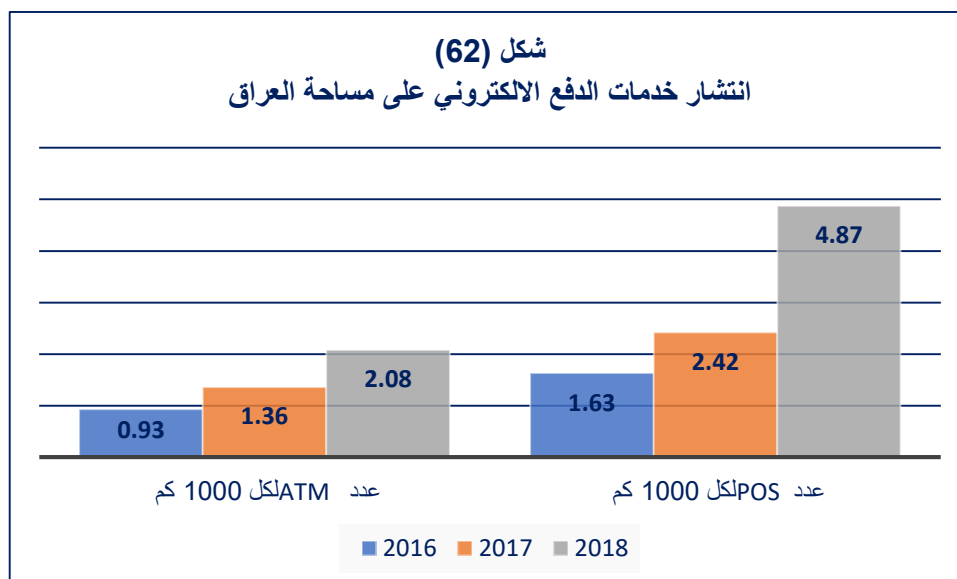
السنة	عدد السكان (ألف نسمة)	عدد فروع المصارف	الكثافة المصرفية	الانتشار المصرفي
2015	36.933	854	43.24	2.31
2016	37.883	866	43.74	2.29
2017	37.140	843	44.05	2.27
2018	38.200	865	44.16	2.26

2-1-2-6. انتشار خدمات الدفع الإلكتروني (ATM) و (POS):

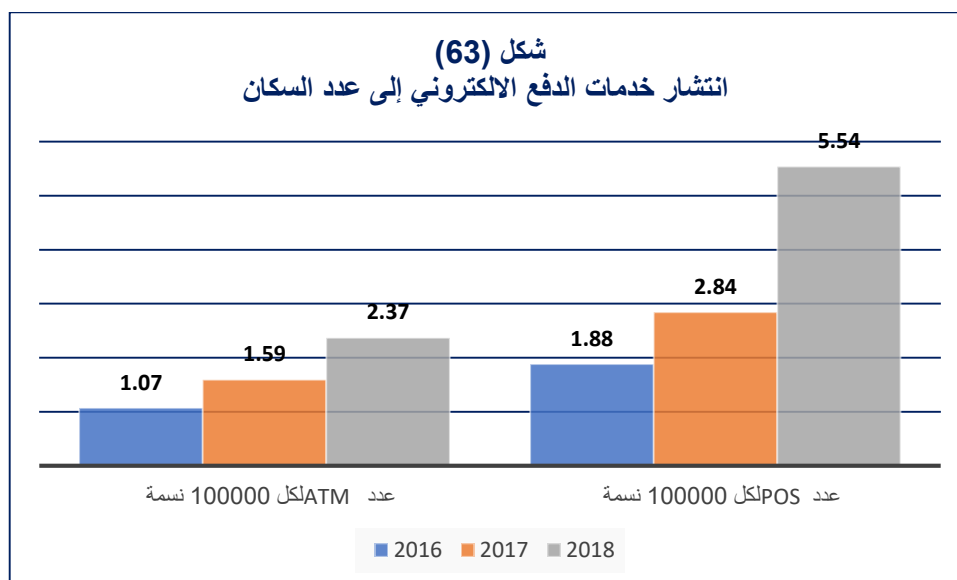
يعمل البنك المركزي العراقي على انتشار خدمات الدفع الإلكتروني، والتحول بالمعاملات المالية من التعامل بالنقد إلى استخدام أدوات الدفع الإلكترونية، والتخلص من التعامل بالنقد تدريجياً، وقد شهد عام 2018 زيادة في انتشار أجهزة (ATM) و (POS) في عموم العراق، إذ يُلاحظ ارتفاع عدد ATM إلى مساحة العراق من (1.36) عام 2017 إلى (2.08) عام 2018، ولكن ما زالت النسبة منخفضة جداً ولا تلبي الطموح والهدف المنشود، أمّا أجهزة (POS) فإنّ انتشارها إلى مساحة العراق قد زادت من (2.43) عام 2017 إلى (4.87) عام 2018، وهي أكبر بقليل من أجهزة ATM، ومن المتوقع أن تزداد هذه النسب مستقبلاً انسجاماً مع توجهات البنك المركزي العراقي بهذا الشأن.

وكذلك الحال فيما يخصّ إلى انتشار خدمات الدفع إلى عدد سكان العراق لكل (100000) نسمة، فإنّ هذه النسبة تُعدّ منخفضة على الرغم من ارتفاعها في عام 2018، إذ بلغت نسبة عدد ATM إلى عدد السكان (100000) نسمة (2.37) أما POS فقد بلغت (5.54)، ولكن ما زال هذا الانتشار في خدمات الدفع بسيطاً جداً، والسبب في ذلك أنّ معظم الأسواق التجارية والمحلات تتعامل بالنقد وليس بأجهزة POS؛ لعدم انتشار هذه الثقافة، ولزالت هذه العملية غامضة على معظم أصحاب المحلات التجارية، ولا سيما في المناطق الشعبية والناحية، أمّا ATM فإنّ انتشاره مقتصر على المولات والمراكز التجارية وبعض الدوائر الحكومية ومقرات فروع

المصارف، ولا توجد أجهزة منتشرة في المناطق العامة، والسبب يعود إلى التحديات الأمنية. والشكلين (62) و(63) يوضح ذلك، ولكن مع استمرار التحسن الأمني في العراق، المتزامن مع جهود البنك المركزي العراقي في تشجيع المصارف على فتح أكبر عدد ممكن من أجهزة الصراف الآلي، فإنَّ هذه النسبة من المتوقع أن تزداد في المدة القادمة.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة المدفوعات.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة المدفوعات.

2-2-6. مؤشر استخدام الخدمات المالية usage: يعتمد هذا البعد عددًا من المؤشرات

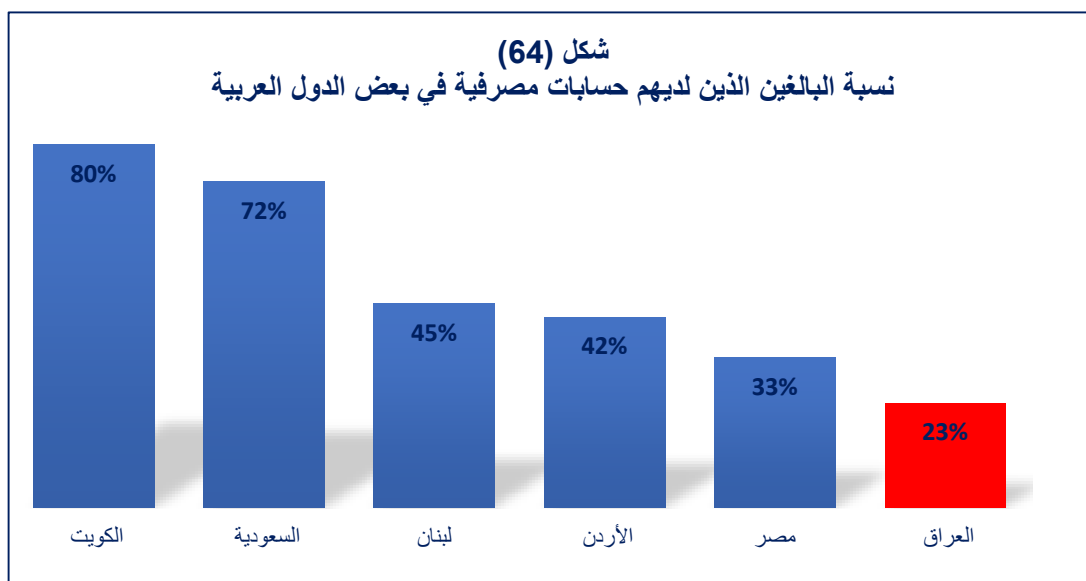
وعلى النحو الآتي:

1-2-2-6. مؤشر ملكية الحسابات لدى المؤسسات المالية:

تُعدُّ عملية فتح الحساب المصرفي من العوامل الأساسية في تعزيز الشمول المالي، والاستفادة من الخدمات المالية والمصرفية التقليدية والإلكترونية. وتشير البيانات المتاحة إلى أنَّ عدد الحسابات المصرفية المفتوحة لدى المصارف لم تصل إلى المستوى المطلوب، بالمقارنة مع بعض الدول العربية، إذ بلغت عدد الحسابات المفتوحة لدى المصارف حتَّى عام 2018 (1253029) حسابًا، وهي تُشكِّل نسبة (3.2%) إلى إجمالي عدد السكان، وهي نسبة قليلة جدًّا، على الرغم من ارتفاعها عن عام 2017، إذ كانت (2.4%)، وقد بلغت نسبة عدد الحسابات إلى البالغين فوق 15 سنة (5.5%) أمَّا نسبة نمو هذه الحسابات بين عامي 2017 و2018 فقد كانت (40%).

في حين بلغ عدد البطاقات المصرفية المُصدَّرة عام 2018 (1245261) بطاقة بنسبة نمو (65.5%) عن العام السابق، إذ كانت (752033) بطاقة، وتُشكِّل نسبة البطاقات إلى عدد البالغين (5.4%)، والسبب في عدم وجود زيادة كبيرة في عدد الحسابات المفتوحة إلى عدد السكان، على الرغم من قرار توطيّن رواتب الموظفين في جميع مؤسسات الدولة، قد يكون السبب هو أنَّ معظم الموظفين تم توطيّن رواتبهم في المصارف الحكومية التي لا تمتلك نظامًا شاملاً، ممَّا أدَّى إلى إصدار بطاقاتهم من دون أن يتم فتح حساب مصرفي لهم.

وعند مقارنة مؤشرات الشمول المالي لبعض دول العربية لوحظ أنَّ نسبة عدد البالغين الذين لديهم حسابات مصرفية في العراق بلغت (23%)، وهي أقل نسبة بين دول المنطقة، كما مبين بالشكل (64)، وإنَّ سبب انخفاض هذه النسبة في العراق يعود إلى انخفاض الوعي المصرفي، ويعمل البنك المركزي العراقي على نشر الثقافة المصرفية وحثَّ المواطنين على التعامل مع المصارف، وكذلك حثَّ موظفي الدولة على توطيّن رواتبهم في المصارف المجازة ممَّا سوف يؤدي إلى زيادة هذه النسبة في المستقبل.

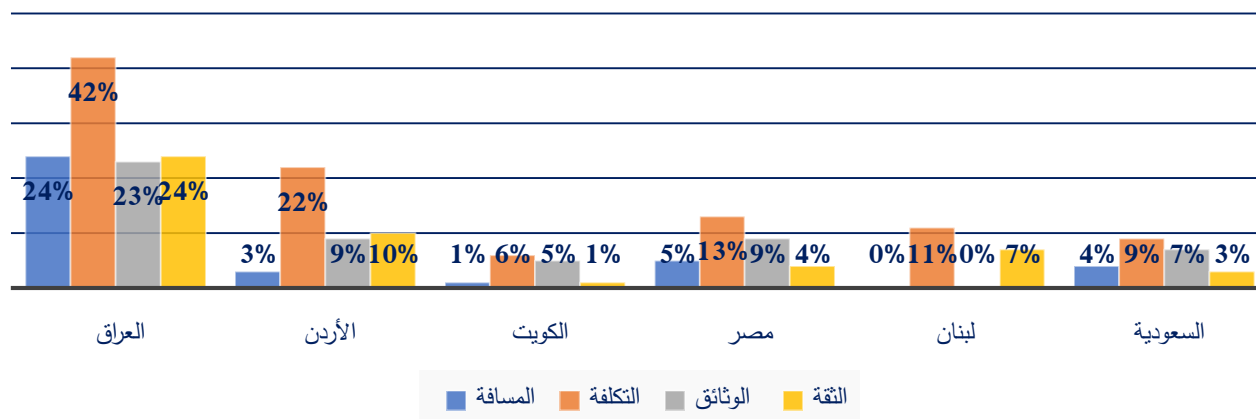


المصدر: البنك الدولي <http://ufa.worldbank.org/country-progress/iraq>

هنالك بعض المعوقات التي تكون حاجزاً أمام المواطنين لامتلاك حسابات مصرفية، ومنها المسافة بين المصرف وموقع السكن، وتكلفة فتح الحسابات، ونقص بعض الوثائق الخاصة بعملية فتح الحساب، والثقة بالجهاز المصرفي. ومن خلال الشكل (65) يتبين أن هنالك (24%) من البالغين في العراق تُعيقهم المسافة من الحصول على حساب مصرفي، وهي أعلى نسبة مقارنة ببعض الدول العربية، فضلاً عن أن (42%) من البالغين لم يستطيعوا فتح حساب؛ لأنَّ التكلفة عالية، وعلى الرغم من وجود عدد كبير من المصارف المجازة، ممَّا يؤدي إلى زيادة التنافس وتقليل أسعار تكلفة فتح الحسابات، ولكن ما زالت تُشكِّل عائقاً في امتلاك الحسابات المصرفية، وهي نسبة مرتفعة بشكل كبير مقارنة ببعض الدول العربية، في حين أن الوثائق المطلوبة لفتح حساب مصرفي تُشكِّل عائقاً، إذ إنَّ (23%) من البالغين يجدون صعوبات في فتح الحسابات المصرفية، وهذا جاء نتيجة استخدام استمارة KYC الجديدة التي تتطلب معلومات ووثائق كثيرة ومهمة، وبحسب المعايير الدولية المستخدمة في فتح الحسابات، فضلاً عن استخدام أربعة أنواع من الوثائق الرسمية في المعاملات، وقد العراق بأشهر منذ سنوات عدَّة إصدار البطاقة الوطنية الموحدة ممَّا يؤدي إلى تقليل هذه النسبة بسبب سهولة الحصول على بيانات العملاء الراغبين في فتح الحسابات.

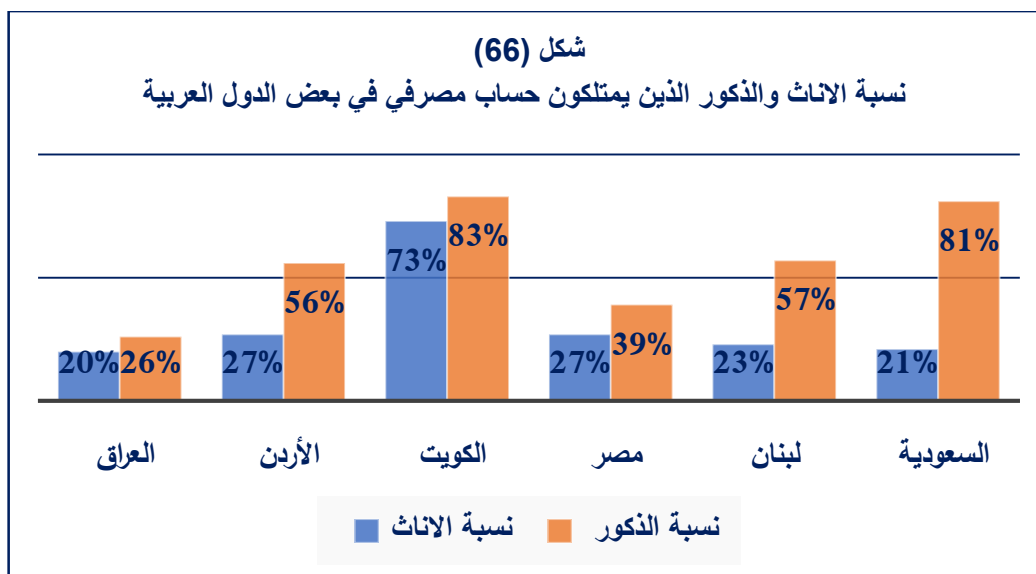
شكل (65)

بعض العوامل التي تعيق فتح الحسابات في بعض الدول العربية

المصدر: البنك الدولي <http://ufa.worldbank.org/country-progress>

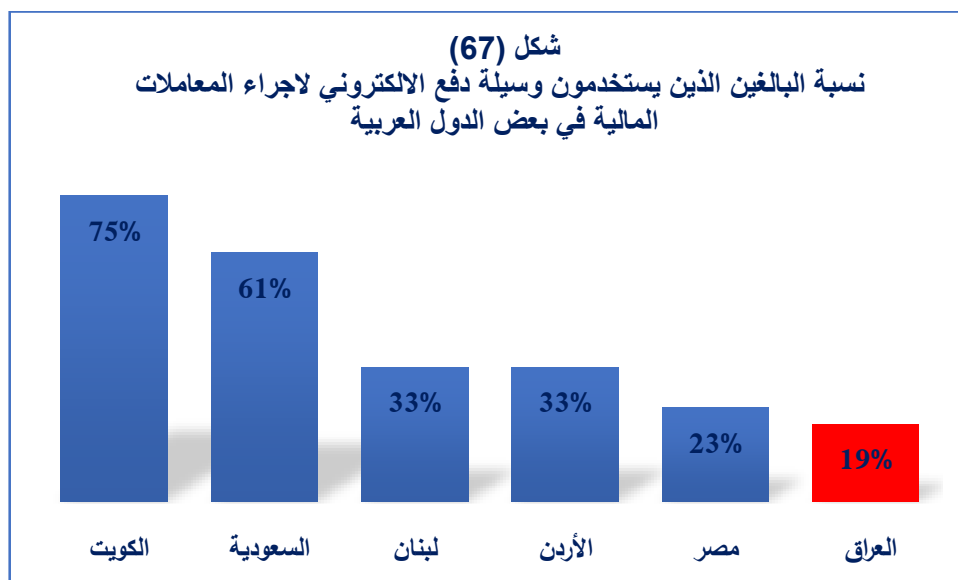
إنَّ انخفاض الثقة بالجهاز المصرفي تُعدُّ من العوامل السلبية التي تؤثر في رغبة الأفراد بالتعامل مع المصارف، ومن ثَمَّ على الشمول المالي بشكل عامّ. واستنادًا إلى بيانات البنك الدولي فإنَّ مؤشر الثقة بالجهاز المصرفي يُعدُّ عاملاً مؤثراً وبشكل كبير في فتح الحسابات المصرفية، وبلغت هذه النسبة (24%)، وهي الأكبر بين الدول العربية المختارة. لذا يعمل البنك المركزي على نشر الوعي المصرفي لدى المواطنين من جهة، وعلى إلزام المصارف بالامتثال للقوانين والتعليمات والمعايير الدولية من جهة أخرى؛ لأجل تعزيز الثقة بالجهاز المصرفي، ومن أهمّ هذه الإجراءات إلزام المصارف بتأسيس أقسام التوعية المصرفية، وحماية الجمهور، وإصدار تعليمات تنظِّم عمل هذه الأقسام، وعلاقتها بالزبائن من أجل تعزيز ثقة المواطن بالمصارف.

وعند الاطلاع على نسبة الإناث والذكور الذين يمتلكون حسابات مصرفية يُلاحظ أنَّ بعض الدول العربية تكون نسبة الذكور فيها أعلى من نسبة الإناث في امتلاك الحسابات المصرفية، وكذلك الحال فيما يخصُّ العراق فإنَّ نسبة الذكور الذين يمتلكون حسابات مصرفية بلغت (26%)، في حين أنَّ نسبة الإناث بلغت (20%)، ممَّا يدعو إلى العناية بشجيع النساء على امتلاك الحسابات المصرفية واستعمال الخدمات المالية الرسمية وتمكينهن ماليًا، وعلى النحو المبين في الشكل (66).



المصدر: البنك الدولي <http://ufa.worldbank.org/country-progress>

أمّا بشأن خدمات الدفع الإلكتروني فقد بلغت نسبة البالغين الذين يستخدمون أدوات الدفع الإلكتروني في العراق (19%)، وهي نسبة جيدة لحداثة هذا النشاط فيه، ولكن ما زالت تُمثّل أقل نسبة بين بعض الدول العربية ويتطلّب العمل الكثير من المؤسسات المالية لرفع هذه النسبة، والتحوّل إلى استخدام خدمات الدفع الإلكتروني بدلاً من استخدام الدفع النقدي cash، على النحو المبين بالشكل (67).



المصدر: البنك الدولي <http://ufa.worldbank.org/country-progress>

5-2-2-2. انتشار خدمات الدفع عبر الموبايل:

إنَّ انتشار استخدام الأدوات الإلكترونية في تسوية المدفوعات يعزّز الشمول المالي، وإيماناً من البنك المركزي العراقي بأهمية انتشار أدوات الدفع الإلكترونية، فقد قام بمنح إجازة لشركتين لتسهيل عملية الدفع الإلكتروني عبر الموبايل، وهما آسيا حوالة، وزين كاش، إذ باشرت هاتين الشركتين تقديم خدمات مالية متنوعة لزبائنها، مثل تحويل الأموال، ودفع الفواتير، وشراء البطاقات الإلكترونية، وتعبئة خطوط الدفع المسبقة، وعملية الإيداع والسحب النقدي من وإلى المحفظة، من طريق المراكز المعتمدة لدى الشركتين.

وقد بلغ إجمالي التعاملات من طريق الشركتين خلال عام 2018 (390.814) مليون دينار، وقد كان حجم التنافس واضحاً بين الشركتين في الاستحواذ على تقديم الخدمات المالية للزبائن، إذ حققت آسيا حوالة نسبة (43%) من إجمالي التعاملات أمّا الحصة الأكبر فكانت من نصيب زين كاش التي استحوذت على (57%) من إجمالي التعاملات، وعلى النحو المبين بالشكل رقم (68).

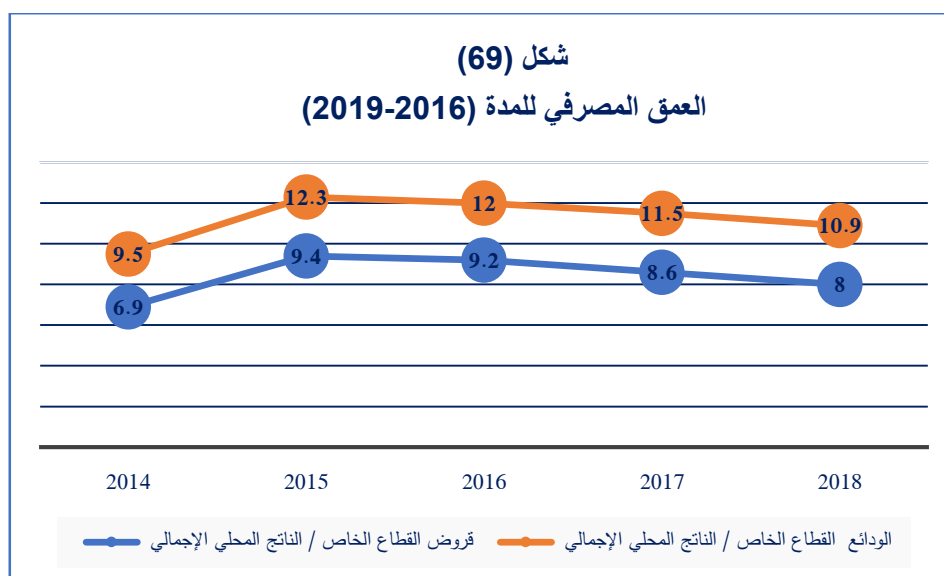


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة المدفوعات.

أمّا بشأن انتشار الخدمة على مستوى الزبائن فقد حصلت شركة آسيا حوالة على نسبة (92%) من الزبائن، وإنَّ نسبة اشتراك زبائنها في بغداد بلغ (22%)، أمّا شركة زين كاش فقد بلغت نسبة الزبائن (7.3%) إلى إجمالي عدد الزبائن المشتركين في الخدمة، ومنهم (20%) في بغداد.

3-2-6. مؤشر العمق المصرفي:

يبيّن مؤشر العمق المصرفي Banking Depth مستوى تطور الوساطة المصرفية من خلال سهولة الوصول إلى الخدمات المصرفية، وانخفاض تكلفتها، والتوسع في المؤسسات والأدوات المصرفية المختلفة، والتي تسهم في دعم عملية الاستثمار والتنمية الاقتصادية. وتمّ قياس هذا المؤشر باستخدام متغيرين، الأول: هو نسبة قروض القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي. والثاني: نسبة ودائع القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي. ويشير الشكل (69) إلى انخفاض هذا المؤشر منذ عام 2015 حتّى عام 2018، ويعود السبب إلى زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدلات نمو تفوق معدلات نمو كلّ من الائتمان والودائع للقطاع الخاص، إذ إنّ ودائع القطاع الخاص والائتمان شهدا ارتفاعاً خلال المدة 2018-2015.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

3-6. قياس المؤشر التجميعي للشمول المالي في العراق:

هناك طرائق متعددة لقياس المؤشر التجميعي للشمول المالي Aggregated index of Financial Inclusion؛ لذلك سيتم الاعتماد على الأسلوب المستخدم من قبل منظمة التحالف العالمي للشمول المالي Alliance For Financial Inclusion؛ لكونه الأنسب في التطبيق لحال العراق من خلال الاعتماد على الخطوات الآتية¹:

¹ أن خطوات قياس المؤشر التجميعي للشمول المالي منشورة في تقرير الاستقرار المالي في العراق لعام 2016.

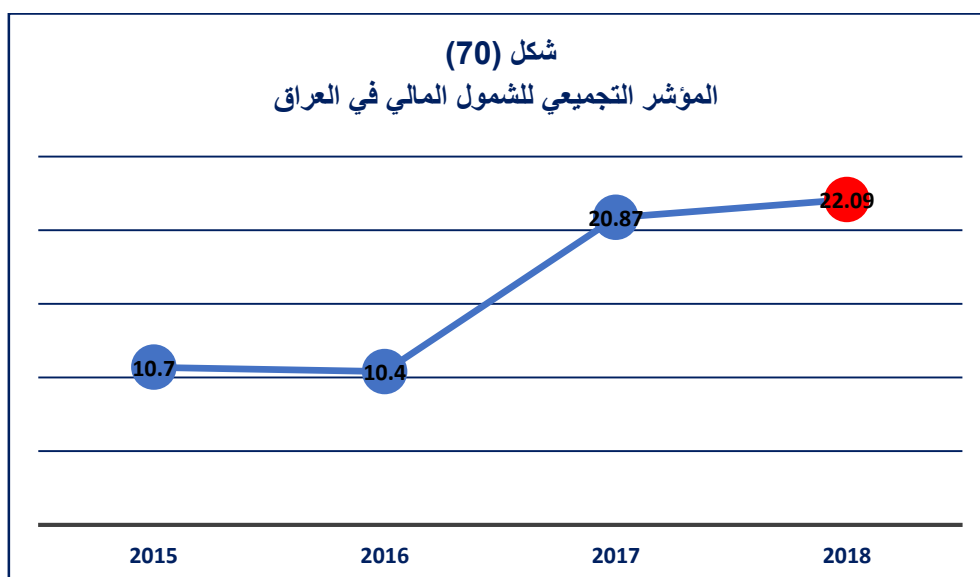
1- تحديد القيم المستهدفة للمؤشر: - تم اختيار القيم المستهدفة استناداً إلى القيم الواجب تحقيقها في العراق لتعزيز الشمول المالي، وهي نفسها اعتمدت في تقرير الاستقرار المالي لعام 2016، لأن العراق لم يصل إلى القيم المستهدفة لحد الآن، ويسعى لبلوغها.

2- تحديد الأوزان للمتغيرات: - الأوزان تعكس أهمية المتغيرات الداخلة في قياس المؤشرات الفرعية للشمول المالي وهي الوصول والاستخدام ومن ثم إعطاء أوزان للمؤشرات الفرعية.

3- تجميع المؤشرات الفرعية: يتم في هذه الخطوة تجميع المؤشرات الفرعية في مؤشر واحد يمثل الشمول المالي في العراق، وتتراوح قيمة المؤشر بين الواحد والصفر، وكلما اقتربت قيمة المؤشر من الواحد فإن هذا يعني وجود مستوى عالٍ من الشمول المالي، والعكس صحيح.

وتشير النتائج في الشكل (70) إلى ارتفاع في قيمة المؤشر التجميعي للشمول المالي من 20% عام 2017 إلى 22% عام 2018، وهذا يعكس نجاح سياسات البنك المركزي العراقي في تشجيع الشمول المالي، وزيادة ثقة وتعامل الأفراد مع القطاع المالي الرسمي. إن هذه الزيادة في قيمة مؤشر الشمول المالي تعود إلى الزيادة الملحوظة في عدد الحسابات المصرفية نتيجة لسياسة توطيد الرواتب وكذلك الزيادة الملحوظة في عدد أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع التي أخذت بالزيادة في المدة الأخيرة.

وعلى الرغم من هذه الزيادة الواضحة والمرغوبة في مستوى الشمول المالي في العراق، فإن البنك المركزي العراقي مستمر في سياساته نحو تحقيق أهدافه الاستراتيجية المهمة، ومنها زيادة مستوى الشمول المالي، واعتماد الأدوات الإلكترونية في تسوية المدفوعات والمبادلات بدلاً عن الدفع النقدي.



رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (2402) لسنة 2019

للاستفسار وإبداء الرأي والملاحظات يرجى مراسلتنا على البريد الإلكتروني الآتي :

mfs.dept@cbi.iq

